


۱۶۹۷

در هبه

داره بیاضا فیه که بخورد و صبر نماید و هیچ ندهد خصوصاً هرگاه هبه کن فقیر باشد و
غنی و هم چنین است اگر بخشد برای خدا تعالی یا بقصد تقرب بخدا رجوع نمیتواند نمود
چونکه عوضها گرفته و منظور داشته و هم چنین اگر آنچه را بخشد تلف نموده آنکه با و بخشد بود
لا اله الا الله و الله اعلم

کتابخانه مجلس شورای ملی		 شماره ثبت کتاب ۱۹۹۹۹
کتاب	مهر النقیه	
مؤلف	۳۶۴	
جلد	(۹۹۹) از کتب (۱۰۰) اهدائی	
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی		

دود بیده حباط در علم رجوع است و بر او لازم بود و در این باب
چنانکه گفتیم و هبه هرگاه بغير اشخاص مذکور شد رجوع میتوان نمود هرگاه برای خدا بخشد
و معوضه نداشته باشد یا بوده اما عوض نداشته باشد و بگویم که گفتیم که رجوع وقتی میتوان نمود
که عین آنچه هبه نموده بحال خود باشد اگر تلف شده بغير رجوع نمیتواند نمود و اما
اگر تلف شده لکن بغير متهم پس علماء و در این خلاف است اکثر فقها چنانکه میگویند و
و بعضی چنانکه میگویند و بعضی تفصیل میدهند که نص این است که از ملک خود بیرون
نموده و ملک دیگری نموده بغير ختن یا بخت یا صلح یا مهر نکاح و امثال اینها رجوع نمیتواند نمود

نمود

کتابخانه مجلس شورای ملی

در هیئت

داده بیاضا فست که بخورد و صبر نماید و هیچ ندهد خصوصاً هرگاه هب کن فقیر باشد و غنی و هم چنین است اگر بخشد برای خدا تعالی یا بقصد تقرب بخدا رجوع نمیتواند نمود چه انگوشها گرفته و منظور داشته و هم چنین اگر آنچه را بخشد تلف نموده آنکه را بخشد بود

۱۲۵

السلامة

کتابخانه مجلس شورای ملی

صدر النفس

کتاب

۲۶۵

مؤلف

جلد (۹۶۹) از کتب (۶۸۰) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب

59959

دود بدید حیاط در علم رجوع است و بر او دل مر بود مد بعد از اینم و در
چنانکه گفتیم و هبه و کراه بغیر اشخاص مذکوره شد رجوع میتوان نمود که برای خدا انجامید
و معوض نه باشد یا بوده اما عوض را نداده بنحویکه گفتیم و گفتیم که رجوع وقتی میتوان نمود
که عین آنچه هبه نموده بحال خود باشد اگر تلف شده بهر نحو تلفی رجوع نمیتواند نمود و اما
اگر تلف شده لکن تصرف ^{در آن} نموده متعبد پس علماء و ادیان خلاف است اکثر فقها با این نمیدانند و ط

منه
افق
منه
منه
منه



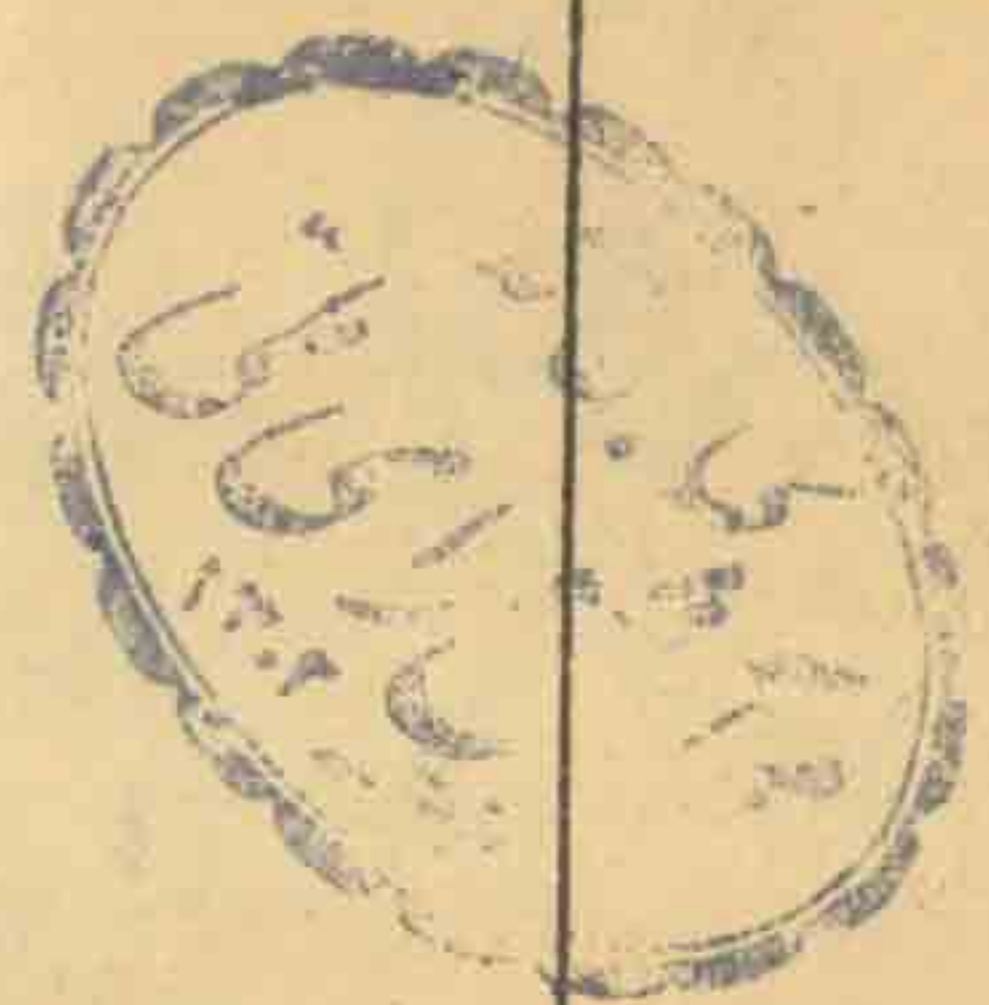
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انطق كل شيء بحجده وواظف في كل ظن في ايات سلطانه وحجده والصلوة والسلام على سيدنا
في الوجوه محمد صلاه الله الملقا المحمدي الذي جعل بعينه صلاح الانس والجان ونزل مع الكتاب
والخير من يقوم الناس بالفسط في تصور كل انشائه واثباته وفي التصديق بحججه وبيئاته وعلى
الرفا طيبين الهديين ومضامين الولاية ما خاضت النجوم من حجب الاشكال منجزة ومجدلة
بجنى اعمق المنطق والميزان في ما بين الحلو مر كالفهم في ما بين النجوم ما في هذه العقول في ظلمات
الاوهام ونسلك بها الى سبيل الرشيق ان اعلام يخرج النفوس من الظلمات الى النور
ويجبر على نيل رجاها من الكرامة والسرور وكفاه نبلا وشانا وجلالا و سلطانا فاما
في حق شيوخ الفلاسفة على الاطلاق ورئيسهم في الاعضاء والافاق باوضح بيان
اطلق لسانه في رسالته حتى يقطران من المنطق عين خراخر من شرب طائها وتطهرها
سرب في جوارحه من شدة غيرة طوبى له بها الممازاة ولم يتكاد من جلاله فاف ولم ينس
الزبان في هذه الى الهاوية ويخفف على الماء حمله ولا يعرف في بحر المحيط وهو في جوار
عين الجوارح الرائدة من اغفر في ما لم يمت شمس كتاب التجريد الذي صنفه في هذه
سلطان احكامنا والمناهل من بهار العلماء والمحققين الحكيم الذي لم يسمع بمثل الاداء
والفيلسوف الذي لم يوجد في رتبة الاعضاء والامضاء نصير الحق والملة والدين محمد بن
محمد بن الحسن الطوسي قدس سره القدوس خاوم مع ابحار جميع ابواب فضول وجامع
باختصار على عامر وعنا صولة في شفاء العلل ودرء الغلبات ونجاة النفوس
وشوارق الشموس و اشار الى الحقايق ونبش الى الدقايق ومطالع الانوار و جامع
الاسرار مبانيها كالدرا الباهرة ومعانيها كالجوهر الزاهر قد ذكر في عمدة مظان الحكماء
المقدمون في سطره اكثر ما اهملها المناهرون سيما وقد شرح في الفصول موصلا الى
ملك الفقهاء واهل التحقيق سلطا المستفزين على رسل التدقيق علم الدوازل
اعجوبة الزمان في الله في العالمين جمال الملة والدين محمد بن يوسف مطهر المحلى اعلى

مقامه في العلية وحله من المفاضة مع الشهداء والصديقين شرحا كاشفا للعائنة المختصة
مبينا لمبانيها لا ينفك عن جوهر المعاني فاما اذا اراد في هذا الشرح من هاهنا وجاها
ذلك قد جمع فيه نكالا لطيفا بعبارة شريفة خلقت عن هاهنا والاول من معاجيلها
في الفاظ قليلة لا تكثر في كتب السابقين سيما بهر النصيب شرح منطق التجريد وهذا
الكتاب المستطاع مع علومه كان في سموشانه كان من الاظار مسنوعة اياك كرا لم يكن شيئا
مذكورا ولما نادى الله تعالى نفوس الاطالار بلسان استعدادها وناجيت لها سراجها
باسمها ذاهبا فابرد الله تعالى ناطقا واحسانا ما كان عنها كائنا واطهر نظوة وامنا فاما
ما كان لنكبتلها مدحا وضا منا على يدك

اليفيق البرهان سليل آل الحمد والعرفان المؤيد بنا بيد الله امير في افضل الله ان العنا
العالم والمحقق الفاضل والحكيم البارع الكامل امير شمس الدين الملقب بالحكيم الاله
سلم الله تعالى على افاضه في الدنيا والآخره من فضله غير المتشابه
فانه طبعه شريفي لم ينفك بل لو االبا في ليل يبلغ به الطالار الى لبالبات شرا هذا
الشرح الشريف لكتاب المنيف مع مضامينا وبلاغة بينا لم يكن خالبا عن الصغور والاشكال
وما كان غارا عن النوع والاعضاء ولم يكن على تخليق حتى يكشف غطي من معانيها من
فما به فبذل اقلام اهل الجلال والرفا والافا المنيفين هذا الحقيقة لعرفان العبد
محمد المدعو بالطاهر الطبرسي الكلاوي شمس سعيده جده واعنه جده وكده في خشية الله تعالى
ملقطه من كتبه المصنوعة والشايع وسائر الاعلام وتبريد برزائه كالحرا اند مستنبط من مطاوع
كلما الحكماء الفاضلاء بحمد الله مجموعا مطبوعا للعقول والاظار ومعبادا كاملا للنفوس
وسرور ورفا الفواخر والوفاة وغرور حلال الصد اهل العفاف في الله اعلى ما
هدى بذلك ما كان له شك ولا ان هدينا الله ونصلي على سيدنا الانجاء المحمدي والحمد لله

مفاتيح الهدى ومصابيح الدجى وكان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المنفرد بوجوب الوجود الموحدا بالكرم والجلود مبدع المواد النافضة
مجسبة وانها وخالق الصور المختلفة لتكميلها بحسب استعداداتها واجب
الوجود فلا ينطق اليه العبد في حين من الاجيان وذهب كل مستكمل كماله فلا
خلل في افعاله ولا نقصان في محله على نعمة المتواترة وشكره على الائمة المنظافرة
والصلاة على اشرف الانفس الطاهرة خصوصا على محمد وآله الانجم الزاهرة
وبعد فان الله تعالى لما وفقني للاستفادة من شجنتا المولى الامام العظيم
والعالم المعظم افضل المناخرين على الاطلاق واكمل المعاصرين في الفضائل والاعمال
منصب الملة والدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه الزكية و
افاض على تربيته المرام الربانية وقفت على المختصر الموسوم بالتجريد في علم المنطق
فوجدت قد اشتمل على مسائل شريفة بعبارة لطيفة تغسر الاطلاع على ما فيها
وتعدر الوقوف على مخاويلها جمع فيه مطالب القدماء ومازاده المناخرون

من العلماء فشرعت في املاء هذا الكتاب الموسوم بالجوهر النضيد في شرح كتاب
التجريد لابن باقر مشكلا في تحليل معضلاته واجبا من الله نعم النفع به وانفع
المستفيدين منه وان يرفع ذلك في صالح العمل انه المرجو لكل امل وهو المستعنا
وعليه التكلان **قال المصنف** نور ضريحه بسم الله الرحمن الرحيم
نحمد الله حمدا شاكرا ونصل على محمد وآله الطاهرين وبعد فاننا اردنا ان نخرج
اصول المنطق ومسانله على الترتيب نكسوها على الاجاز والتهذيب نخرجها
للمحافظة تكرارها ولا ينحسر على الضابط نذكرها فجلنا تلك الاصول مرتبة
في تسعة فصول الفصل الاول في مدخل هذا العلم اللفظ يدل على تمام معناه
بالمطابقة دلالة الانسان على الحيوان الناطق وعلى خبره بالضمير دلالة على
بعض جزائه وعلى ملزومه خارجا عنه بالانضمام دلالة الضاحك عليه **اقول**
ههنا مباحث احدها ان المنطق هل هو علم ام لا وقد اختلف فيه الحق انه علم
بالمعقولات الثانية وان لم يكن علما بالمعقولات الاولى فهو داخل تحت مطلق
العلم وقول المخالف انه لانه في الكتاب العلوم فلا يكون علما خطا لانه ليس
آلة مجمعة محتبة البداهات والنظريات التي لا ينطق اليه الخطا بل بعضها هو
ان يكون العلوم آلة لغيره كالمهندسة وغيرها والثاني المنطق لا ينظر له بالذات
الالفاظ وانما ينظر له بالذات في المعاني نعم انه انما ينظر في الالفاظ بقصد بيان
لغة خاصة بل مطلقا كظنه في تقسيم الالات الالفاظ وافرادها وتركيبها وغيرها
من المباحث الكلية المتعلقة بالالفاظ وهذا البحث غير مختص بالمنطق اذ كل علم
ينبغي البحث فيه عن الالفاظ مطلقا كونه طريقا الى تحصيل المعاني ولهذا قدم

قوله
نحمد الله حمدا شاكرا
نصل على محمد وآله الطاهرين
نخرجها على التهذيب
نذكرها فجلنا تلك الاصول
مرتبة في تسعة فصول
الفصل الاول في مدخل هذا العلم
اللفظ يدل على تمام معناه
بالمطابقة دلالة الانسان على
الحيوان الناطق وعلى خبره
بالضمير دلالة على بعض
جزائه وعلى ملزومه خارجا
عنه بالانضمام دلالة الضاحك
عليه اقول ههنا مباحث احدها
ان المنطق هل هو علم ام لا
وقد اختلف فيه الحق انه علم
بالمعقولات الثانية وان لم
يكن علما بالمعقولات الاولى
فهو داخل تحت مطلق العلم
وقول المخالف انه لانه في
الكتاب العلوم فلا يكون
علما خطا لانه ليس آلة
مجمعة محتبة البداهات
والنظريات التي لا ينطق
اليه الخطا بل بعضها هو
ان يكون العلوم آلة لغيره
كالمهندسة وغيرها والثاني
المنطق لا ينظر له بالذات
الالفاظ وانما ينظر له
بالذات في المعاني نعم انه
انما ينظر في الالفاظ بقصد
بيان لغة خاصة بل مطلقا
كظنه في تقسيم الالات
الالفاظ وافرادها وتركيبها
 وغيرها من المباحث الكلية
المتعلقة بالالفاظ وهذا
البحث غير مختص بالمنطق
اذ كل علم ينبغي البحث فيه
عن الالفاظ مطلقا كونه
طريقا الى تحصيل المعاني
ولهذا قدم

[illegible]

فكل المعنى من اللفظ
 لا يخرج من اللفظ
 فكل المعنى من اللفظ
 لا يخرج من اللفظ

الموضوع للجوان المنفرد من المنقول على الرجل الشجاع للشجاعة
 لا المناسبة بل مجرد النقل كالصلوة الموضوعية للاذكار المعهودة المنقولة
 ذات الركوع والسجود لا المناسبة بينهما سواء كان الناطق الشرح كالصلوة
 والعرف العام كاللذابة والخاص كالفاعل والمص رحمة الله تعالى جعل المشترك
 شاملا لهذه الاقسام وهو خلاف المتعارف ذا المعهود بين رباب اصول
 ان المشترك هو الاول لا غير الثاني هو الحقيقة والمجان والثالث هو اللفظ
 المنقولة **قال** ولا لفاظ الكثرة يدل على معناها الواحد بالترادف
 كالانسان والبشر على معناها وعلى معانيها المتكثرة معها بالانسان
 والفرس على معانيها **اقول** لما فرغ من البحث عن نسبة اللفظ الواحد
 الى معناه شرع في نسبة اللفظ المتكثرة على المعاني وهو قيمان لان اللفظ
 اما ان يدل على معنى واحد يسمى المترادفة كالانسان والبشر فان معناها واحد
 هو الجوان الناطق واما ان يدل على معان متكثرة بتكررها ويسمى المتباينة
 كالانسان والفرس فان معناها متكثرة بتكررها وتكثر المعاني
 بقوله معها يخرج منه اللفظ المتكثرة اذا انقشفت الدلالة على معان متكثرة
 وكان كل واحد من تلك اللفاظ موضوعا لكل واحد من تلك المعاني فانها
 من قبل المترادفة وان تكثر اللفاظ والمعاني لا يثبت **قال**
 واللفظ المتكثرة لاجزائه فبذلك لا اصلا فهو مفرد كالانسان والذي
 جعلت اجزائه دالة على اجزاء المعنى فهو مركب كالجوان الناطق ويسمى قولا
اقول هذه فتمت خرو للفظ مطلقا وهي ان اللفظ اما ان لا يدل جزئ

فكل المعنى من اللفظ
 لا يخرج من اللفظ
 فكل المعنى من اللفظ
 لا يخرج من اللفظ

فكل المعنى من اللفظ
 لا يخرج من اللفظ
 فكل المعنى من اللفظ
 لا يخرج من اللفظ

على شيء اصلا ويسمى مفردا كالانسان وزيد فان اجزاء هذين لا يدل على شيء اصلا
 واما ان يدل جزئ على جزء المعنى ويسمى مركبا كالجوان الناطق فان الجوان يدل على
 جزء المجموع من معنى الجوان الناطق وهما مجتبان احدهما ان المفرد قد يكون لجزء
 اجزائه دلالة لا من حيث انه جزء من اللفظ المستعمل بل من حيثية اخرى لفظ مغاير
 فانه من حيث هو جزء من هذا اللفظ لا يراد منه شيء اصلا وانفقاء الارادة يستلزم
 انتفاء الدلالة لانهما فاجعة اذا اللفاظ اما يدل بحسب زادة والفضلة لذواتها
 ومثاله ان عبد الله وامثاله قد يكون علما فيكون مفردا وقد يكون نعتا فيكون مركبا
 واخطأ من جعله غير مفرد حال كونه علما لما تقدم وثانها ان المفرد يدخل فيه ما
 ليس لجزء اصلا كقوله اذ جعلناه علما وما لجزء غيره ال اصلا كزيد وما لجزء صفا
 للدلالة على غير جزء المعنى كعبد الله وعلى جزئه كالجوان الناطق اذ جعلنا علما **قال**
 وينقسم المان وفافضل ان من المفرد ما يتم دلالة لنفسه منه مالا يتم والا لان
 يخرج عن الوقوع في احدها ومنه الثلاثة اللاحقة به بحسب الضاريف فهو اسم والا
 فهو فعل ويسمى كلمة والثاني حرف يسمى اداة **اقول** تمام القول نقصنا ثانيا
 لتمام مفرداتها ونقصنا ثانيا لتمام من القول هو الذي يتألف من مفردين ناميين
 والناقص منه ما يتألف من مفردين ناقصين واحدهما ناقص ثابت هذا المفرد
 التام هو ما يتم دلالة بنفسه كلاسما والفعل اذ كل واحد منهما لا ينفرد في دلالة
 على معناه الى انضمامه الى غيره وغير التام هو الذي لا يتم دلالة بنفسه وينفرد في
 دلالة على معناه الى غيره كالاداة وقد ظهر من ذلك ان التام شامل للاسم والفعل
 الا ان الاسم يتجرد عن الدلالة على الزمان كزيد والفعل هو الذي يقترن باحد لا

فكل المعنى من اللفظ
 لا يخرج من اللفظ
 فكل المعنى من اللفظ
 لا يخرج من اللفظ

فكل المعنى من اللفظ
 لا يخرج من اللفظ
 فكل المعنى من اللفظ
 لا يخرج من اللفظ

[illegible]

7

الموصوف الواحد كالانسان وصفاته كالضاحك والكاتب اجعل بعضها مقولا
 على بعض كيف اتفق كقولنا الانسان ضاحك مثالا لانسان موضوع والضاحك
 المفعول عليه محمول وذلك بالمواطاة واما الضحك فمحمول عليه ايضا ولكن بالاستشقا
اقول لما كان الكل هو المحمول على كثيرين بالفعل او بالقوة ذكر الحمل والوضع
 عقب الكل واعلم ان الموضوع قد يحمل صفته عليه كقولنا الانسان ضاحك وقد
 يكون بالعكس كعكس المثال وقد يحمل صفة على صفة اخرى كقولنا الضاحك كاتب
 واليه اشار بقوله اذا جعل بعضها مقولا على بعض اذا عرفت هذا فنقول اذا قلنا
 لانسان ضاحك فالانسان هو الموضوع والضاحك هو المحمول هذا الحمل
 محل المواطاة وهو محل وهو بمعنى ان ذات الموضوع هي ذات المحمول يجوز ان يوق
 ن الموضوع هو المحمول هي هنا نوع اخر من الحمل يستعمل الاستشقا وهو محل
 وهو كحل الضحك على الانسان بمعنى انه مشتق له منه اسم كالضاحك ويحمل عليه
 المواطاة فيقال المشتق انه محمول بالمواطاة للمشتق منه انه محمول بالاستشقا
قال كل اعم من حيث المفهوم فهو بالطبع محمول على ما هو اخص منه كالضاحك
 الحيوان على الانسان واما بالعكس فليس كذلك **اقول** الاعم من الشيء هو
 الذي يصدر عنه على غيره ومعنى الصدق هو الحمل فاذا ن كل اعم فهو بالطبع محمول
 على الاخص كالحيوان على الانسان واما بالعكس وهو حمل الاخص على الاعم
 ليس محلا طبيعيا واعلم ان الاعم قد يكون اعم باعتبار وجوده في افراد الاخص
 بمرأه كالجوان والانسان وقد يكون الاعم باعتبار المفهوم لا غير كالضاحك
 مفهومه انه شيء من غير التفات الى كون ذلك الشيء انسانا او لم يكن

خان

فان المشتق لا يدل على خصوصية الخاطب وانما يستفاد كونه الضاحك انشا
 من خارج المفهوم فالضاحك من حيث المفهوم اعم من الانسان ومن حيث الافراد
 هما متساويان ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى كل اعم من حيث المفهوم فانه شامل
 للعنصرين **قال** وكل محمول بالمواطاة وبالطبع فاما ذات الموضوع واما عرضيه
اقول قد بينا ان المحمول قد يكون بالمواطاة وقد يكون بالاستيفاء وايضا
 قد يكون بالطبع بان يكون اعم وقد يكون لا بالطبع اذا عرفت هذا فالمحمول بالمواطاة
 وبالطبع معا اما ذاتي واما عرضي واما قيد بالطبع لم يخرج مثل قولنا يجوز انشا
 فانه وان كان محمولا بالمواطاة الا انه ليس بالطبع والمراد بالنفسيم ههنا انما هو
 بالمواطاة والطبع معا وانما انفسم المحمول اليها لان المحمول اما ان يكون نفسا
 الموضوع واما ان يزد الموضوع عليه عوارض متضمنة له كقولنا زيد انسان واما
 ان يكون جزء منها كقولنا الانسان حيوان وبق لهما الذاتي واما ان يكون عارضا
 لها كقولنا الانسان ضاحك فالحاصل المحمول فيهما **قال** الذاتي ما يقوم ذاته
 غير خارج عنه كالجوان الناطق للانسان وكالانسان لزيد وهو غير ما يقوم بجزء
اقول الذاتي هو ما يقوم ذات الشيء خارج عنه كقولنا ما يقوم ذات الشيء
 نغني به مالا يتحقق تلك الماهية الالهية سواء كان نفس الماهية فانه ذاتية لاخرها
 كالانسان لزيد وعمره فان خواص الذاتي موجودة فيها او كان جزء منها كالجوان
 للانسان والناطق له وقد منع اكثر القدماء من إطلاق الذاتي على الاول لان
 الذاتي منسوب الى الذات والشيء لا ينسب اليه نفسه فهو ضعيف لا تمام ذاتية لاخرها
 لا الماهية نفسها وقولنا غير خارج عنه لان المفهوم قد يطلق على مفهوم الماهية

فان المشتق لا يدل على خصوصية الخاطب وانما يستفاد كونه الضاحك انشا
 من خارج المفهوم فالضاحك من حيث المفهوم اعم من الانسان ومن حيث الافراد
 هما متساويان ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى كل اعم من حيث المفهوم فانه شامل
 للعنصرين **قال** وكل محمول بالمواطاة وبالطبع فاما ذات الموضوع واما عرضيه
اقول قد بينا ان المحمول قد يكون بالمواطاة وقد يكون بالاستيفاء وايضا
 قد يكون بالطبع بان يكون اعم وقد يكون لا بالطبع اذا عرفت هذا فالمحمول بالمواطاة
 وبالطبع معا اما ذاتي واما عرضي واما قيد بالطبع لم يخرج مثل قولنا يجوز انشا
 فانه وان كان محمولا بالمواطاة الا انه ليس بالطبع والمراد بالنفسيم ههنا انما هو
 بالمواطاة والطبع معا وانما انفسم المحمول اليها لان المحمول اما ان يكون نفسا
 الموضوع واما ان يزد الموضوع عليه عوارض متضمنة له كقولنا زيد انسان واما
 ان يكون جزء منها كقولنا الانسان حيوان وبق لهما الذاتي واما ان يكون عارضا
 لها كقولنا الانسان ضاحك فالحاصل المحمول فيهما **قال** الذاتي ما يقوم ذاته
 غير خارج عنه كالجوان الناطق للانسان وكالانسان لزيد وهو غير ما يقوم بجزء
اقول الذاتي هو ما يقوم ذات الشيء خارج عنه كقولنا ما يقوم ذات الشيء
 نغني به مالا يتحقق تلك الماهية الالهية سواء كان نفس الماهية فانه ذاتية لاخرها
 كالانسان لزيد وعمره فان خواص الذاتي موجودة فيها او كان جزء منها كالجوان
 للانسان والناطق له وقد منع اكثر القدماء من إطلاق الذاتي على الاول لان
 الذاتي منسوب الى الذات والشيء لا ينسب اليه نفسه فهو ضعيف لا تمام ذاتية لاخرها
 لا الماهية نفسها وقولنا غير خارج عنه لان المفهوم قد يطلق على مفهوم الماهية

فان المشتق لا يدل على خصوصية الخاطب وانما يستفاد كونه الضاحك انشا
 من خارج المفهوم فالضاحك من حيث المفهوم اعم من الانسان ومن حيث الافراد
 هما متساويان ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى كل اعم من حيث المفهوم فانه شامل
 للعنصرين **قال** وكل محمول بالمواطاة وبالطبع فاما ذات الموضوع واما عرضيه
اقول قد بينا ان المحمول قد يكون بالمواطاة وقد يكون بالاستيفاء وايضا
 قد يكون بالطبع بان يكون اعم وقد يكون لا بالطبع اذا عرفت هذا فالمحمول بالمواطاة
 وبالطبع معا اما ذاتي واما عرضي واما قيد بالطبع لم يخرج مثل قولنا يجوز انشا
 فانه وان كان محمولا بالمواطاة الا انه ليس بالطبع والمراد بالنفسيم ههنا انما هو
 بالمواطاة والطبع معا وانما انفسم المحمول اليها لان المحمول اما ان يكون نفسا
 الموضوع واما ان يزد الموضوع عليه عوارض متضمنة له كقولنا زيد انسان واما
 ان يكون جزء منها كقولنا الانسان حيوان وبق لهما الذاتي واما ان يكون عارضا
 لها كقولنا الانسان ضاحك فالحاصل المحمول فيهما **قال** الذاتي ما يقوم ذاته
 غير خارج عنه كالجوان الناطق للانسان وكالانسان لزيد وهو غير ما يقوم بجزء
اقول الذاتي هو ما يقوم ذات الشيء خارج عنه كقولنا ما يقوم ذات الشيء
 نغني به مالا يتحقق تلك الماهية الالهية سواء كان نفس الماهية فانه ذاتية لاخرها
 كالانسان لزيد وعمره فان خواص الذاتي موجودة فيها او كان جزء منها كالجوان
 للانسان والناطق له وقد منع اكثر القدماء من إطلاق الذاتي على الاول لان
 الذاتي منسوب الى الذات والشيء لا ينسب اليه نفسه فهو ضعيف لا تمام ذاتية لاخرها
 لا الماهية نفسها وقولنا غير خارج عنه لان المفهوم قد يطلق على مفهوم الماهية

وهو الذي كناه وقد يطلق على مفهوم الوجود كالحل وهي خارجة عن الماهية
 فبالفيد المذكور خرج مفهوم الوجود وهذا الذاتي وهو مفهوم الماهية معاه
 لمفهوم الوجود فان مفهوم الماهية يراد به الجنس والفصل والمادة والصورة وبكل
 جزء الشيء في ذاته او الخارج ومفهوم الوجود يراد به الفاعل والغاية والموضوع
قال والعرض ما يلحقه بعد تقويمه بالذاتيات اما لازما بينا كذا في الزوايا
 للمثلث وغيره بين بلحقه بنوسط غيره كساوي الزوايا لقائمين له واما مفارفا
 بطبعا كالشباب لزيد وسريعا كالفائم له **اقول** العرض في مقابلته الذاتي
 فلما كان الذاتي هو المفهوم للماهية كان العرض ما يلحقه بعد تقويمها ولا مدخل
 له البشر في التقويم وهو على قسمين لازم وغير لازم واللازم فثمان لازم الماهية و
 لازم الوجود ولازم الماهية فثمان بين وغير بين فالافهام اربعة احدها لازم
 الماهية البين ويقتضيها من احدها انه الذي يكفي تصور الماهية في نظره كوجه
 الاشبين وذى الزوايا للمثلث والثاني الذي يكفي تصور الماهية ونظوره في الجزء
 بالزوم بينهما مثل كون الاشبين نصف الاربعة والاول خص وثانيها لازم الماهية
 غير البين هو الذي يلحق الماهية بنوسط غيره مثل مساواة زوايا المثلث لقائمين
 فانه لازم له بنوسط ما برهن عليه الهندسة وثالثها لازم الوجود كسواد الرمح
 فانه ملجأ بنظوره الرمح غير اسود لم يكن لازما للماهية بخلاف لازم الماهية الذي
 لا يمكن تصور الماهية منفكة عنه ولما لم يفارق في الوجود كان لازما في الوجود
 ورابعها العرض المفارق وهو ثمان بطي المفارقة كالشباب لزيد وسريعا كالفائم
 له واثنيها هو اما سهل المفارقة او عرها **قال** والمسئول عنه بما هو ماهية

فان المشتق لا يدل على خصوصية الخاطب وانما يستفاد كونه الضاحك انشا
 من خارج المفهوم فالضاحك من حيث المفهوم اعم من الانسان ومن حيث الافراد
 هما متساويان ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى كل اعم من حيث المفهوم فانه شامل
 للعنصرين **قال** وكل محمول بالمواطاة وبالطبع فاما ذات الموضوع واما عرضيه
اقول قد بينا ان المحمول قد يكون بالمواطاة وقد يكون بالاستيفاء وايضا
 قد يكون بالطبع بان يكون اعم وقد يكون لا بالطبع اذا عرفت هذا فالمحمول بالمواطاة
 وبالطبع معا اما ذاتي واما عرضي واما قيد بالطبع لم يخرج مثل قولنا يجوز انشا
 فانه وان كان محمولا بالمواطاة الا انه ليس بالطبع والمراد بالنفسيم ههنا انما هو
 بالمواطاة والطبع معا وانما انفسم المحمول اليها لان المحمول اما ان يكون نفسا
 الموضوع واما ان يزد الموضوع عليه عوارض متضمنة له كقولنا زيد انسان واما
 ان يكون جزء منها كقولنا الانسان حيوان وبق لهما الذاتي واما ان يكون عارضا
 لها كقولنا الانسان ضاحك فالحاصل المحمول فيهما **قال** الذاتي ما يقوم ذاته
 غير خارج عنه كالجوان الناطق للانسان وكالانسان لزيد وهو غير ما يقوم بجزء
اقول الذاتي هو ما يقوم ذات الشيء خارج عنه كقولنا ما يقوم ذات الشيء
 نغني به مالا يتحقق تلك الماهية الالهية سواء كان نفس الماهية فانه ذاتية لاخرها
 كالانسان لزيد وعمره فان خواص الذاتي موجودة فيها او كان جزء منها كالجوان
 للانسان والناطق له وقد منع اكثر القدماء من إطلاق الذاتي على الاول لان
 الذاتي منسوب الى الذات والشيء لا ينسب اليه نفسه فهو ضعيف لا تمام ذاتية لاخرها
 لا الماهية نفسها وقولنا غير خارج عنه لان المفهوم قد يطلق على مفهوم الماهية

فان المشتق لا يدل على خصوصية الخاطب وانما يستفاد كونه الضاحك انشا
 من خارج المفهوم فالضاحك من حيث المفهوم اعم من الانسان ومن حيث الافراد
 هما متساويان ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى كل اعم من حيث المفهوم فانه شامل
 للعنصرين **قال** وكل محمول بالمواطاة وبالطبع فاما ذات الموضوع واما عرضيه
اقول قد بينا ان المحمول قد يكون بالمواطاة وقد يكون بالاستيفاء وايضا
 قد يكون بالطبع بان يكون اعم وقد يكون لا بالطبع اذا عرفت هذا فالمحمول بالمواطاة
 وبالطبع معا اما ذاتي واما عرضي واما قيد بالطبع لم يخرج مثل قولنا يجوز انشا
 فانه وان كان محمولا بالمواطاة الا انه ليس بالطبع والمراد بالنفسيم ههنا انما هو
 بالمواطاة والطبع معا وانما انفسم المحمول اليها لان المحمول اما ان يكون نفسا
 الموضوع واما ان يزد الموضوع عليه عوارض متضمنة له كقولنا زيد انسان واما
 ان يكون جزء منها كقولنا الانسان حيوان وبق لهما الذاتي واما ان يكون عارضا
 لها كقولنا الانسان ضاحك فالحاصل المحمول فيهما **قال** الذاتي ما يقوم ذاته
 غير خارج عنه كالجوان الناطق للانسان وكالانسان لزيد وهو غير ما يقوم بجزء
اقول الذاتي هو ما يقوم ذات الشيء خارج عنه كقولنا ما يقوم ذات الشيء
 نغني به مالا يتحقق تلك الماهية الالهية سواء كان نفس الماهية فانه ذاتية لاخرها
 كالانسان لزيد وعمره فان خواص الذاتي موجودة فيها او كان جزء منها كالجوان
 للانسان والناطق له وقد منع اكثر القدماء من إطلاق الذاتي على الاول لان
 الذاتي منسوب الى الذات والشيء لا ينسب اليه نفسه فهو ضعيف لا تمام ذاتية لاخرها
 لا الماهية نفسها وقولنا غير خارج عنه لان المفهوم قد يطلق على مفهوم الماهية

هو مجموع ذاتياتها التي تشتركها غيرها فيها والتي يختص بها فتجب ان يجاب بها بما
اقول قد بناء للتفصيل لم يفرقوا بين الذاتي والمفول في جواب ما هو لان الذاتي
عندهم هو جزء الماهية لا غير الجزاء اما جنس وفضل ولم يميزوا بين الجنس والفضل
كما حكى الشيخ عنهم فلم يفرق بين الذاتي والجنس ولما كان الجنس مقولا في جواب
ما هو حسبوا ان المفول في جواب ما هو هو الجنس لسبب ايهام لعكس فلم يبق اذا
فرق بين الذاتي والمفول في جواب ما هو وتمنع بعضهم بان جعل الذاتي الاعم هو المفول
في جواب ما هو واخرج الفضول عن كونها مقولة في جواب ما هو ورد الشيخ عليهم بما
ذكره المصنف وهو ان السائل لما هو اما يسئل عن الماهية وهي اما يتحقق بجميع
ذاتياتها المشتركة بينهما وبين غيرها والخاصة بها فان الانسان ليس بما هو لنا
بكونه جونا لا غير بل انسانيته اما يتحقق بكونه جونا فانا ناطقا اعني الذاتي المشترك
والمميز فوجب ايرادها معا في الجواب **قال** فان سئل عما هو عن جنس نبات تكثر
بالعدد ففظ ان يدعى معا او فرادى فليجب ان ياتي الشريك والخصوصية بالتحقيق
المتفق فيها وهي الانسان وان سئل عما يختلف حنايفها كالانسان وثور معا
فليجب ان ياتي الشريك فيه وحده وهو الحيوان وان خص منها بالسؤال كالانسان
فليضم الى ذلك ما يختص به ايضا كالناطق ويكون الجواب في الحالتين مختلفا **اقول**
والسؤال عنه بما هو اما ان يكون واحدا او كثيرا فان كان كثيرا فاما ان يكون اكثر
مختلفة بالعدد لا غير واما ان يكون مختلفة بالحوايق وان كان واحدا فاما ان
يكون شخصا واحدا او ماهية كلية فالاشياء اربعة والجواب عنها ثلثة القسم
الاول ان يكون المسؤل عنه بما هو جنس نبات تكثر بالعدد لا غير كما لو سئل عن

[illegible]

زيد وعمر وحالهما هم والثالث ان يكون المسؤل عنه خربا واحدا من تلك الخبيثات
كما لو سئل عن زيد وحده بما هو لا من هو والجواب عن هذين القسمين واحد هو الحقيقة
المنقطة فيها الافراد وهو الانسان وهو مقول في جوابنا هو بحسب الشبهة والخصومة
معاً اما بحسب الشبهة فلا تارة جواب عن الكثرة واما بحسب الخصومة فلا تارة جواب عن
جزئ واحد من تلك الكثرة ايضا لان السؤال عما هو عن الحقيقة وهي ثابتة في الجميع
ولا يزد كل واحد منها على صاحبه بمقوم حتى يذكر في الجواب الثالث ان يكون
المسؤل عنه اشياء كثيرة مختلفة بالحفايق كما لو سئل عن الانسان والفرس والثور
بما هم والجواب هو كمال ما يشترك فيه تلك الحفايق وحد كالجوان واما تعين الجواب
للجواب لانه لو اجاب بغيره لكان ذلك الغبرا اما اخص واعم او مساويا والاعم لا يصلح
ان يكون جوابا لانه سئل عن كمال المشترك والاعم من الجوان ليس هو كمال المشترك
بل جزئه واما الاخص فانه ليس ^{بالشركة} مشترك بين الافراد فلا يصلح للجواب اما المساوي
فانه لا يدل على كمال المشترك الا بالالتزام ودلالة الالتزام هي هنا مجرورة فغير
الجوان للجواب لهذا فالجواب هذا الجواب مقول في جوابنا هو بحسب الشبهة كالحقيقة
لانه انما يصلح اذا سئل عن الحفايق المنكثرة ولا يصلح جوابا عن واحد منها بانفراد
القسم الرابع ان يكون المسؤل عنه واحدا كلنا كما لو سئل عن الانسان وحده بما
والجواب هي هنا يكون بالحد وهو الجوان الناطق وهو مقول في جوابنا هو بحسب
الخصومة المحضة لانه لا يصلح جوابا عن غير هذا السؤال واعلم ان السؤال عنه
بما هو هي هنا لما كان واحدا من افراد الجزئيات المنكثرة في القسم الثالث كان
الجواب هو الجواب الاول اعني كمال المشترك مع انضمام ما يخص هذا الجزئي

[illegible]

ان افراجه متفاوتة فبه فان المجردات اول بالجوهرية من المفارقات والشخصيات
اول من الكليات المتفاوتة فيه على مراتب القرب من الشخصيات والبعدها ولاشك
من اجزاء للماهية متفاوتة فيه وثالثها ان حصوله ان كانت جواهر دخل الجنس في
طبيعة الفصل والاقنوم بالعرض غير ذلك من الوجوه التي كرهاها وذكرنا الاصل
على اكثرها في كتاب الاسرار **قال** وهو موجود لا في موضوع والموضوع محل
بوجوده متقومادون ما محل فيه **اقول** الحال المحل لا بد وان يكون لها
حاجة الى الاخر فان كان المحل مستغنيا عن الحال والحال يحتاج اليه المحل
موضوعا والحال عرضا وان كان بالعكس سمي المحل مادة والحال صورة فالموضوع
والمادة قد اشتركا في المحلية لان الموضوع محل مستغن والمادة محل يحتاج
كما اشترك العرض والصورة في المحلية لان العرض حال يحتاج والصورة حال
مستغن فالموضوع اخبر من مطلق المحل فعدمه من عند المحل اذا عرفت هذا
فنقول رسم الاول الجواهر بانه موجود لا في موضوع اي انه ماهية وحقيقة اذا
وجد في الاعيان كانت لا في موضوع اي لا في محل يقوم به ولا يخفى بانه يكون
موجودا بالفعل لا في موضوع والا لكان الشك في وجوده بقبض الشك في وجوده
وكانت جوهرية بالفاعل كما ان وجوده به وهو محقق وهذا الرسم يستعمل الجواهر
المجردة والمفارقة اما المجردة فظا واما المفارقة فلا تها وان كانت في محل الا
انها ليست في موضوع **قال** والحال في العرض كان المادة محل يقوم بما محل
فيه والحال فيها الصورة **اقول** العرض هو الحال للموضوع على ما بيناه **قال**
فالصورة والمادة والجسم المركب منها جواهر وكذلك المفارقات اعني العقل

والنفس

فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر
فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر
فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر
فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر

فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر
فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر
فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر
فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر

والنفس اقول هذه اقسام الجواهر لان الجوهر اما ان يكون محلا او قالا
المادة والثاني اما ان يكون خلا او لا والاول الصورة والثاني اما ان يكون
من الحال المحل او لا والاول الجسم والثاني اما ان يكون متعلقا بالبدن بالنفس
والاول النفس والثاني العقل وكلها جواهر لا شرا كها في كونها موجودة لا في موضوع
وان كان بعضها موجودا في محل لانه لا يلزم من بغير وجودها في موضوع بغير وجودها
في المحل مطلقا **قال** منها الكم وهو ما لذاته يقبل المساواة واللامساواة
بالنطبق **اقول** الكم احد الاجناس العول وله خواص منها انه المتد لذاته
يقبل المساوات واللامساوات بالنطبق وهو الذي جعله المصنف معرفة له وذلك
لان المساوات وعدمها قد يلحقان الاشياء باعتبار المقادير الحاله فيها والاعداد
واعبار حلولها فيها وقد يلحقان الاشياء لذواتها والتميز يلحق المساوات
واللامساوات لذاته هو الكم فان العبد من لذاته ما يقابل عليها التساوي والتفاوت
وكذلك على الخط والسطح والجسم اما الجسم الطبيعي فانه انما يقابل لذاته مسا
لجسم آخر طبيعي او متفاوت له باعتبار حلول المقدار فيه فبقيد القبول لذاته
يخرج ما يقبل لذاته وانما قال بالنطبق لان التساوي عدمه بين الشئين
قد يكون باعتبار النطبق بان يطبق احد المقدارين على الآخر بان يجعل المبد
في احدهما مقابلا للمبد في الاخر والثاني للثاني وهكذا قد يكون لا باعتبار
النطبق كالتساوي في الثقل مثلا في العموم والخصوص وغير ذلك مما يقابل
عليه التساوي وعدمه وانما يكون المساوات وعدمها من خواص الكم اذا اعتبر
التساوي بالنطبق **قال** وينقسم المتصل فارق وهو الخط والسطح والجسم وغير

فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر
فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر
فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر
فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر

فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر
فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر
فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر
فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر

فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر
فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر
فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر
فان كان الجوهر هو المادة والصورات هي الجواهر

فان قيل ان الكيف في ذاته لا يتصور الا في وجوده...
 فاجاب قيل ان الكيف في ذاته لا يتصور الا في وجوده...
 فاجاب قيل ان الكيف في ذاته لا يتصور الا في وجوده...

قاروه الزمان والى منفصل وهو العدد والثلاثة الاول ينحصر بالوضع دون
 الاخرين **اقول** لا بد في الكيف من جزء عا داما بالفعل كما في العدد او بالقوة
 كذا في المقدار اذا عرف هذا فنقول الكيف اذا انقسم فاما ان يكون بين اجزائه حد
 مشترك يكون بدايته احد القسمين ونهايته للاخر وهو المتصل واما ان لا يكون هو
 المنفصل والاول اما ان يكون فاما يوجد اجزائه دفعة واحدة او غير فاد والفا داما
 ان ينقسم في جهة واحدة وهو الخط او في جهتين وهو السطح او في ثلث جهات وهو
 النعيلم وغير فاد وهو الزمان والثاني وهو المنفصل هو العدد لا غير الثلاثة الاول
 اعني الخط والسطح والجسم ينحصر بالوضع اعني قبول الاشارة الحسنة بانه ههنا
 او هناك دون الاخرين لان الزمان والعدد ليسا في جهة حتى يقبل الاشارة الحسنة
قال ومنها الكيف هو هيئة فارة لا يقبض قسمه ولا نسبة **اقول**
 الكيف احد الاجناس العوالي ورسمه بانه هيئة فارة لا يوجد تصور لها تصور
 شئ خارج عن حاملها ولا يقبض القسم ولا اللائمة في حملها اقتضاء اوليا فنقولنا
 هيئة يشتمل جميع الاعراض ويخرج به الجواهر وقولنا فارة يخرج عنه الزمان
 مقولنا ان يفعل وان يفعل فنقولنا لا يوجد تصور لها تصور شئ خارج عنها يخرج
 عند المقولات النسبية وقولنا لا يقبض القسم ولا اللائمة يخرج عنه المقدار
 والنقطة والوحدة وقولنا اقتضاء اوليا يدخل في الكيف العلم بالاشياء الغير
 المنقسمه فانه يقبض اللائمة لا اقتضاء اوليا بل باعتبار المعلوم وهذا الحد
 اولي من حد المضرورة لانه يدخل في النقطة والوحدة والان مع انها البس
 من الكيف **قال** وقد ينضاد وينشد ويضعف **اقول** من الكيف ما

فان قيل ان الكيف في ذاته لا يتصور الا في وجوده...
 فاجاب قيل ان الكيف في ذاته لا يتصور الا في وجوده...
 فاجاب قيل ان الكيف في ذاته لا يتصور الا في وجوده...

ينضاد في افراده كالسواد والبياض بخلاف الجوهر والكم فان التضاد منصف
 عنهما وايضا من الكيف ما يقبل الشدة والضعف كالسواد والبياض بخلاف
 الجوهر فان الجسم يشد في سواده الى ان يبلغ الغاية كذلك باخذ في الضعف الى
 ان يبلغ غايته البياض وهذه الخاصة وهي قبول الاشتداد والضعف لا يوجد في الكيف
 فانه لا يقبل ثلثة اشدة من ثلثة لخر ولا خط اشدة في حقيقته من خط اخر وان كان زيد
 فان الزيادة غير الشدة ولا يوجد في الجوهر لان معنى الاشتداد وهو اعتبار المحل
 الواحد الثابت الى حال فيه غير فاد يتبدل نوعيته ويوجد في كل آن نوع من تلك
 الانواع من غير ان يبقى آتية بحيث يكون في كل آن متوسطا بين ما يوجد في ذلك الآت
 وما يكون قبله وبعده وهذا لا يقبل الا في العرض في هذا الموضع ابحاث دقيقة
 ذكرناها في كتابنا العقلي **قال** منه ما ينحصر بالكميات كالاستقامة والشكل
 والزوجية ومنه لا ينفع الثبات والانفعالات وهي المحسوسات كحمة الدم والمحل
 ومنه الملكة والحال ونحو ذلك وان لا ينفع كصفة المصحح وغضب الجلم ومنه القوة
 واللافة كالصحة والصلابة وما يقابلها **اقول** اقسام الكيف اربعة
 احدها الكيفيات المختصة بالكميات اما المتصلة كالاستقامة والاختلاف والشكل
 او المنفصلة كالزوجية والفردية وثانيها الكيفيات المحسوسة فان كانت راسخة
 سميت انفعالات كحمة الدم وان كانت غير راسخة سميت انفعالات كحمة المحل و
 ثالثها الكيفيات النفسانية فان كانت راسخة فهي الملكات كالعلوم وصحة المصحح
 وان كانت غير راسخة فهي الحالات كالظنون وغضب الجلم ورابعها الكيفيات
 الاستعدادية فان كان الاستعداد نحو الدفع فهو القوة كالصلابة والمصداق

فان قيل ان الكيف في ذاته لا يتصور الا في وجوده...
 فاجاب قيل ان الكيف في ذاته لا يتصور الا في وجوده...
 فاجاب قيل ان الكيف في ذاته لا يتصور الا في وجوده...

[illegible]

قَوْلُهُ
 وَثَلَاثُ سَنَةٍ بَعْضُهَا
 سَبَبُ اقْتِرَابِ بَعْضِ اجْزَاءِهَا
 اِنْ فِي تَغْيِيرِهَا رُوحُ الْعِلْمِ فَهِيَ
 عِزُّ الْوَضْعِ بِسَبَبِ مَحْدِ نَظَرِهَا
 لِسَبَبِهَا وَذَلِكَ لِأَنَّ السَّنَةَ
 وَالثَّلَاثَ وَاقْتِرَابَ اجْزَاءِهَا
 بَابُ الْاِثْنَةِ كَالْجَوَادِ وَهُوَ
 الْجِسْمُ عَلَى هَيْئَتِهِ يَكُونُ لِاجْزَاءِ
 هَذَيْنِ السَّنَتَيْنِ فِي الْوَضْعِ كَامِلًا
 اِلَيْهِ فِي بَيَانِهَا لَكُمْ عِبَارَةُ
 اَتَقْنِ وَاسْمُ وَفَدُ ذِكْرُهَا
 اِنْ الْوَضْعُ الْفَرْجُ وَجَدَ فَرَقُهَا
 لِحُجْرَةِ الْاَوَّلِ فِي الْفَرْجِ
 لَكُمْ هَيْئَتُهَا وَالْفَرْجُ الْمَقُولَةُ
 لِحُجْرَتِهَا الَّتِي تَسْتَبِيرُ فِي سَبَبِهَا
 اِلَى اجْزَاءِ الْكُلِّ وَالْجَوَادِ
 وَاجْتِمَاعُهَا قَوْلُهُ
 اَلَا يَنْصَرِفُ اجْزَاءُهَا
 عِبَارَةُ بِسَبَبِ ثَبَاتِهَا
 بِالْكُلِّ فِي سَبَبِهَا اَلَا يَكُونُ
 اَلَا يَنْصَرِفُ ثَبَاتُهَا اِلَى مَكَانِهَا
 وَالْاَلْكَانُ نَوْعٌ مِنْهَا
 بِسَبَبِهَا وَهُوَ الْاَلْكَانُ
 اِلَى مَكَانِهَا كَقَوْلِهِ
 الْوَضْعُ فَانْفِ
 م

في الدار في السون قال ومنها من هو كون الشيء في غايته كقيام زيد الساع
اقول من احد الاجناس العالية وهو عبارة عن كون الشيء في زمانه او في
 طرفة وهو مغاير للشيء والزمان على ما سلف في الابن كقيام زيد الساع **قال**
 ومنها الملك والحدة وله وهو المثل للشيء وقبل كون الشيء مشمولاً بما ينقل
 بانقاله كالثلث والتختم **اقول** الملك احد الاجناس العالية قال الشيخ
 في الشفا مقولة الملك لا احققها ويشبه ان يكون عبارة عن كون الشيء مشمولاً
 لغيره ينقل ما ينقاله كالثلث والتختم اما المصرفة فانه جعلها عبارة عن نسبة
 المثل للشيء قال رحمه الله وباعتبار وقوع الاشياء فيها وضع الاول لها
 الملك والحدة له بسوقه على ما بينهما واشكل عليه بان الملك من باب المضاف
 ولما منع من ذلك وان كانت الاضافة عارضة له **قال** ومنها ان يفعل
 وان يفعل هما هبتان غير فارتين بغير ان للمؤثر والمناثر حال الناشر والناشر
 كالاحراق والاحراق في النار والخطب **اقول** مقولة ان يفعل احد الاجناس
 العالية وكذا مقولة ان يفعل فان يفعل هبتان غير فارتين بغير ان للمؤثر والمناثر
 حال الناشر والناشر كالاحراق في النار وان يفعل هبتان غير فارتين بغير ان
 للمؤثر والمناثر حال الناشر والناشر في الخطب لا يقال ان على الفعل والافعال بعد استفراده
 ونفاذ الفعل في حالة الفعل والافعال **قال** هذه هي المفولات العشرة وكوز الشععة عرض
 لها **اقول** هذه المفولات العشرة هي الاجناس العالية والاجناس السواها والافعال
 على ذلك من عسر الامور وواحد من هذه العشرة هو الشععة الباقية عرض
 وصفا العرض علمها صفا العارض على معروضه لا صفا الجنس على انواعه لان

في الدار في السون قال ومنها من هو كون الشيء في غايته كقيام زيد الساع
 اقول من احد الاجناس العالية وهو عبارة عن كون الشيء في زمانه او في
 طرفة وهو مغاير للشيء والزمان على ما سلف في الابن كقيام زيد الساع قال
 ومنها الملك والحدة وله وهو المثل للشيء وقبل كون الشيء مشمولاً بما ينقل
 بانقاله كالثلث والتختم اقول الملك احد الاجناس العالية قال الشيخ
 في الشفا مقولة الملك لا احققها ويشبه ان يكون عبارة عن كون الشيء مشمولاً
 لغيره ينقل ما ينقاله كالثلث والتختم اما المصرفة فانه جعلها عبارة عن نسبة
 المثل للشيء قال رحمه الله وباعتبار وقوع الاشياء فيها وضع الاول لها
 الملك والحدة له بسوقه على ما بينهما واشكل عليه بان الملك من باب المضاف
 ولما منع من ذلك وان كانت الاضافة عارضة له قال ومنها ان يفعل
 وان يفعل هما هبتان غير فارتين بغير ان للمؤثر والمناثر حال الناشر والناشر
 كالاحراق والاحراق في النار والخطب اقول مقولة ان يفعل احد الاجناس
 العالية وكذا مقولة ان يفعل فان يفعل هبتان غير فارتين بغير ان للمؤثر والمناثر
 حال الناشر والناشر كالاحراق في النار وان يفعل هبتان غير فارتين بغير ان
 للمؤثر والمناثر حال الناشر والناشر في الخطب لا يقال ان على الفعل والافعال بعد استفراده
 ونفاذ الفعل في حالة الفعل والافعال قال هذه هي المفولات العشرة وكوز الشععة عرض
 لها اقول هذه المفولات العشرة هي الاجناس العالية والاجناس السواها والافعال
 على ذلك من عسر الامور وواحد من هذه العشرة هو الشععة الباقية عرض
 وصفا العرض علمها صفا العارض على معروضه لا صفا الجنس على انواعه لان

عرض كمال الاثنان عند نسبة بعضهم الى بعضهم من المفولات العشرة لا اثار ان يصير
 فيه مجال انتت عبارة كاشية بقولهم ولا يقال ان مع الفعل والافعال **قال**
 الشيخ واعلم انه انما قيل ان بفعله وان لم يفعل الفعل او فعله لان الافعال قد
 انبغضت الى مصدر الذي قد انقطعت الحركة اليه فانه يقال فريده الشوب خراق اذا كان حصره
 استقر وثيق الفعل اذا كان شبر بعد في الحركة وكذلك القطع الذي هو المصدر قد يقال
 عند استحاله وقد يقال حين يقطع واما لفظه انه يفعله وان يفعله مخصوص بما لا يترفع اليه
 الا انما به وكذلك القيام الذي هو النهوض واليكوس الذي هو الصبر الى الامر الذي يستقر
 فيسريته صلباً فيها الذان اما ان يكونا من هذه المفولات او من بابها هذه المفولات واما في
 المستقرة وبنية الفعول فها هو الوضع كما ان بنية الاسم ان يفهم كيف وبنية تمام
 هو من الكم وبنية الاستقرار في المكان هو من الين اما هذه المفولات وما يناسبها من كان
 توجهها الى مصدر هذه الغايات غير مستقر حيث هو كذا **قوله** وصدق العرض عليه
 العارض **قال** المحقق الاشعري في الشوارق اعلم ان الحكماء اختلفوا في ان يكون
 جنس لما نمت واما العرض فظاهر انه كالمحقق في نفسه جنسية ما صرح به المحقق الشريف
 الا ان بعض الاعاظم ذهب الى جنسية العرض لما نمت وحصره بحسب الال في اثنين كما هو
 والعرض وحده كنه العرض عينية من شأنها بحسب شخصيتها وليست جميعاً ان تكون قائمة
 وهي ثبتت لخواص الذات بالبنية الى ما هو ذاته كانه كجبره بنسبه والتحقيق ان سبها
 فرقا دقيقاً ذلك وهو ان ما يمت من سلب الموضوع يدل على معر لا يكسر ذواته عن
 الذمير مع تقصير ما يمت من سلبها كنه وهو الذي يصير عنه بالقيام بنفسه وما يمت من شأنها

في الدار في السون قال ومنها من هو كون الشيء في غايته كقيام زيد الساع
 اقول من احد الاجناس العالية وهو عبارة عن كون الشيء في زمانه او في
 طرفة وهو مغاير للشيء والزمان على ما سلف في الابن كقيام زيد الساع قال
 ومنها الملك والحدة وله وهو المثل للشيء وقبل كون الشيء مشمولاً بما ينقل
 بانقاله كالثلث والتختم اقول الملك احد الاجناس العالية قال الشيخ
 في الشفا مقولة الملك لا احققها ويشبه ان يكون عبارة عن كون الشيء مشمولاً
 لغيره ينقل ما ينقاله كالثلث والتختم اما المصرفة فانه جعلها عبارة عن نسبة
 المثل للشيء قال رحمه الله وباعتبار وقوع الاشياء فيها وضع الاول لها
 الملك والحدة له بسوقه على ما بينهما واشكل عليه بان الملك من باب المضاف
 ولما منع من ذلك وان كانت الاضافة عارضة له قال ومنها ان يفعل
 وان يفعل هما هبتان غير فارتين بغير ان للمؤثر والمناثر حال الناشر والناشر
 كالاحراق والاحراق في النار والخطب اقول مقولة ان يفعل احد الاجناس
 العالية وكذا مقولة ان يفعل فان يفعل هبتان غير فارتين بغير ان للمؤثر والمناثر
 حال الناشر والناشر كالاحراق في النار وان يفعل هبتان غير فارتين بغير ان
 للمؤثر والمناثر حال الناشر والناشر في الخطب لا يقال ان على الفعل والافعال بعد استفراده
 ونفاذ الفعل في حالة الفعل والافعال قال هذه هي المفولات العشرة وكوز الشععة عرض
 لها اقول هذه المفولات العشرة هي الاجناس العالية والاجناس السواها والافعال
 على ذلك من عسر الامور وواحد من هذه العشرة هو الشععة الباقية عرض
 وصفا العرض علمها صفا العارض على معروضه لا صفا الجنس على انواعه لان

بقية حاشية صفحہ ۲۳

هذا بخلافه الى الموضوع فيكون مفقود العرض عرضا للهيئات للفرصة في عليها بخلاف كونها
بانه عبارة عن هيئة اذا وجدت في الخارج كانت لا في الموضوع ولذا ان يقول بالانكسار
لم يفسد العرض الا على ما في سائر ما في كونها عرضا لغيرها لا عرضا لغيرها بل في العرض
ففيه ثبوتها في الوجود ان يكون في موضوعه في سبب ذلك ان الاختلاف في الوجود
يوجب الاختلاف في الهيئة ثم لا عرض تعلقه في الوجود والذات فان الهيئات على
اختلافها يجب الاجناس والافانواع لها نحو خاص في الوجود لذاتها والهيئات انما كانت
فليس الاعراض كلها متحدة في تصورنا لعرض مجردة عن الخصوصات كما في اجزاءها
قال السيد الاستاذ قدس سره في هذا القول من كلام صدره ان ليس سره ان يكون مشترك
في نحو الوجود والاعراض ليست مشتركة في نحو الوجود وان كانت مشتركة في مطلق الوجود والاعراض
في نحو الوجود يوجب اتراف هيئة ما والاشتراك في مطلق الوجود لا هيئة له والدليل على كونها
مشتركة في نحو الوجود كونها لها بالذات والضعف ودفعها في الطول وعدم كونها
في عرض الاخر هو ضرورة الهيولى جمدا ونفعا وانفسر عقلا بخلاف الاعراض فان الحكم
لا يصير كيفاشا وكذا في البوارق والاعراض وان كانت مشتركة في نحو الوجود اكلوا في كبرها
النحو في الوجود ليس ذان فلا اشتراك بينها في الوجود والذات فافهم وقال شيخ في فصل
في المعاد اشية في النفس الثاني وهو في طينيد سر من كتاب الشفا بعد تزييف قاله
القوم في نفى حبيته العرض بهذه العبارة فلا موقوفة لشيء من هذه النذريات في ان يفي ان العرض
ليس بخير وان كان الحق هو ان العرض ليس بخير لكنهم قالوا شيئا اخر هو ان العرض لا ي
طبيقة السبيل في السواد وطبع على سائر الاعراض في ان له نسبة الى ما هو فيه وحياته

[illegible]

معنى العرض هو العرض للشئ وهو نسبة العارض الى المعروض فهو ما خردا الحجر
مقدم ولا كثيرا من المقولات تعلم حقا بغيرها ونشأت في عرضيتها فلا يكون العرض
جنسا **قال** والمقابلان شيان يمنع تعقلهما معا بموضوع واحد ينسب اليه
من جهة واحدة ويعقل او يوجد احدهما بازاء الاخر وفي غاية البعد من الاخر
اقول هذا رسم للمقابلين يفهم منه معنى الثقابل فهو لنا شيان شامل
للمقابلين وغيرهما وقولنا يمنع تعقلهما بموضوع واحد اخر زنا به عن غير المتقابلين
ثما لا يمنع تعقلهما بموضوع واحد كالسواد والحركة وقولنا ينسب اليه اخر زنا
به عن موضوع لا يصح نسبة الشئين اليه كالسواد والحركة اذا نسبنا الى المجرد
فانهما شيان يمنع تعقلهما بالمجرد وليسنا متقابلين لما لم يصح نسبتهما اليه فلو
من جهة واحدة اخر زنا به عن الاضافتين اذا علقنا بموضوع واحد من جهة
واحدة فانهما لا يتقابلان كابوة زيد لعم وبنوته لخالد اذا عرف هذا وتبين
ان عقل احدهما بازاء الاخر فما المتضايفان وان وجد احدهما بازاء الاخر فما
العدم والمملكة ان اخضنا بموضوع واحد الاخر فما السلب والاحباب وان وجد
احدهما في غاية البعد من الاخر فما الضدان **قال** واسم الثقابل اربعة لها
الاحباب السلب كقولنا فرس ولا فرس او زيد كاتب زيد ليس بكاتب وهو محجب
القول فانيهما المتضايف قد حركه وثالثهما التضاد ورابعهما المملكة والعدم
اقول المتقابلان اما ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا والاخر
عدميا والثاني اما ان ينظر الى الوجود والعدم في اللفظ والقول لا غير او بالنسبة
الى الوجود الخارجي الاول هو مقابل السلب والاحباب سواء اخذ بالنسبة الى

[illegible]

المفردات

५३

ف

نقاب الضمير يطابق في
 كلامهم لهم واثراج في انفسهم
 الا انه يدعيه كمال وهو ان
 يستوي بين الدم مع المصطفى
 في طهارة النفس مع باقية
 لا ينجم ان يكون وجود بين
 احد ما عدل للائمة كالكون
 والخلقة للنفوس والجملة للنفس والاولى
 والخلقة للنفوس والجزءية للنفس
 تلك كونه والفرقة بينهم
 ان انفسا ببعض المشهور
 مع انفسا بحقيق ومع بعض
 الملكة والعدم عن ما يوجد
 مع موضوع واحد بناء على
 ذلك في انفسا المشهور
 المتأين واثق انه اعم من
 عدم مكان الانتقال في بعض
 الامور كالكورة والاثارة والبرية
 والفسدة رتبة على ان نفس
 والفسدة رتبة راجع على
 الاسباب والى انفسا المشهور
 ان لا يكون في انفسا المشهور
 قبة تعاقب عدم الملكة
 بل الاسباب

21

[illegible][illegible]

جسب

خاملة

[illegible]

فجب ان حکم کے تحت ان کے لئے

وضعية الهمزة وانما اختير ذلك اسرارة الكفاية مع اللفظ واللفظ مع المعنى والمعنى
مع الاعيان وان كان سيرا الى است الكفاية بحيث تدل على المعاني بلا توسط اللفظ لانه
كان مما يصعب بطول فهمه من هذا القول ان الاشياء وجودها في العيان وجودها في الاذن وكلما
الطبع لا يتغير ولا يختلف باختلاف اللغات الاوضاع ووجودها في العبارة ووجودها في الكتابة وكلما
بالوضع مختلف بحسب اختلاف اغراض الواضعين ثمة من هذه المراتب الاربع دوال وهي الكفاية
والعبارة والمعاني وثمة دلالات وهي العبارة والمعنى والعين الوجود في الكتابة وال غير ذلك
وفي العين مدلول غير الدال في اللفظ والدال في المدلول مضاف لدلالات حجب العمل
ثمة اعمد ودلالة الصورة الذهنية هي العيان الخارجية وهو كما علمت لانه طبيعية وثانيتها ودالية
والعبارة الحقيقية هي الصورة الذهنية ونحوها مع الاعيان الخارجية وهو دلالته وضعية في
دلالة الرقوم والكتابة مع الالفاظ ونحوها مع المعاني ونحوها مع الاعيان الخارجية وضعية واجابة
فهي تعيين ضيق طبيعة والنوساط فسمان ضروري غير ضروري وترتيب الانتقالات عند العلم
كما قالوا في العين دالا المعاني ومع المعاني الى العبارة ومع العبارة الى الكتابة وعند الاستعلام مع
الترتيب من الكتابة الى العبارة ومع العبارة الى المعاني ومع المعاني الى العين والدليل على
ان المعاني الذهنية متوسطة فيما بين دلالة العبارة والاعيان الخارجية والواضع انما
وضع الالفاظ اولابا براء المعاني لا ببراء الاعيان هو انه ربما يسمع الانسان لفظا فيضم
مغناه ولكن لا يعرف العين المدلول عليه بهذا المعنى ولو كان ضارعا هذه مشاهدا له وثبت في آفة
هو محاضرا له ولو كان للفظ موضوع للعين بلا توسط الغير فكان العين معروفا وتبين عند معرفة
اللفظ وتبينه والدليل على كذا والفرض من هذه الاطلاقة فانتم باحث القضايا ان

كيفية دلالة العبار
المنظرة بعد ذلك
مع المعاني المقصودة
الاجابة ان فان
في هذا الفن دلالة
ليست الاجابة ان
ولا العبارات بل
في المنطق فليس
هو المعاني المستوي
دلالة المقطع في
فالظن في احوال العبار
مقصود بالعرض
البيان في احوال
المعنى في الاستدلال
في فائدة البيان

ورابعها التقدم بالرتبة اما الرتبة الحسنة كالتقدم بالرتبة الاولى على الصنف
الثاني بالنظر الى الامام والرتبة العقلية كالتقدم بالجنس على النوع ان اعتبر الترتيب
بالنسبة الى العموم وخامسها التقدم بالشرف والفضيلة كالتقدم العالم على
متعلمه واذا عرف اصناف التقدم فاعرف منها اصناف المناظر وهو وظائف وكذا
اصناف المعية الالهية المعينة بالعلية لاستحالة اجتماع عليين مستقلين على معلول
واحد والمص اطلق ذلك وليس بمجد وهذا الفصل خارج عن هذا الفن لما بيننا
لكنه مفيد فيه لاجتناج المنطق في اكتساب الحدود والمقدمات البديهية لانه
لم يعرف ان محذوره وكل واحد من حد مطلوب بحث اي جنس من الاجناس التي
يقع له بقدر على تحصيل الفصول والحدود الوسطى قال الفصل الثالث في
الفضايات واهوالها وجود الشيء في الكتابة بحسب الابل على وجوده في العبارة
وهو انما يدل على وجوده في الازهان وهما بالوضع وهو على الترتيب في الاعيان
وهو بالطبع والاطراف بنوسط الاوساط **اقول** لما فرغ من البحث عن المفرد
المفيد لاكتساب الصورات شرع في المركبات اعني الفضايات واحكامها المفيد
لاكتساب التصديقات وقبل ان يشرع في المفصولات فاعاد دالة على العلة
الراسخة بين اللفظ والمعنى بحيث يؤثر احوال اللفظ في احوال المعنى اذا عرفت
هذا فقول الشيء وجود في الاعيان زائغ له لا بالنظر الى الازهان المتصورين
ووجود في الازهان اذا تصور وحصل صورته في ذهن المتصور له ووجود
في العبارة اذا لفظ باسمه الدال عليه وجود في الكتابة اذ ارقم صورة بدل على
اللفظ الدال عليه لوجود في الكتابة بدل غالباً على وجوده في العبارة لادامتها

[illegible][illegible]

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالصدق والكذب
 في قولنا لا يصدق الكاذب ولا يكذب الصادق
 لان الصدق والكذب ليسا في الوجود بل في اللفظ
 والصدق هو اللفظ الذي لا يتناقض مع نفسه
 والكذب هو اللفظ الذي يتناقض مع نفسه
 فقولنا لا يصدق الكاذب لا يعني ان الكاذب لا يصدق
 بل يعني ان اللفظ الكاذب لا يصدق مع نفسه
 وقولنا لا يكذب الصادق لا يعني ان الصادق لا يكذب
 بل يعني ان اللفظ الصادق لا يكذب مع نفسه

اذ قد وجد كتابه من غير لفظ بعبارة بل ينقل الذهن منها الى المعنى من غير ذكر
 المكتوب اما الوجود في العبارة فانه دائما يدل على وجوده في الذهن اذ اللفظ
 بالاسم اما بلفظ به اذا تصور معناه اما اجالا او تفصيلا وهاتان الدلائل ان
 وضعنا نختلف باختلاف الاوضاع واما دلائل ما في الذهن على ما في الخارج
 فهي طبيعة لا يختلف باختلاف الناس واعلم ان قول الوجود على الخارج حقيقة
 وعلى الباقية بحسب المجاز واعلم ان الاطراف يدل بعضها على بعض بحسب سطر
 الاوساط كدلالة الوجود في الكتابة على الوجود في الخارج فاما ما هي بواسطة
 دلالة الكتابة على العبارة ودلالة العبارة على الوجود الذهني دلالة الذهني على
 الخارج **قال** الا فادخل انواع منها التقييد وهو قوة المفردات كالحجوان
 الناطق هو بمنزلة الانسان **اقول** القول هو اللفظ المركب وهو انما هو
 غير تام فغير التام اما تفصيلا وهو ان يكون الجزء الثاني في الاول يخص
 كالحجوان الناطق وهو قوة المفرد دلالة على ما دل عليه الانسان وهو لفظ
 مفرد وهذا النوع من المركب هو المستعمل في الحدود والرسوم واما غير تفصيلا وهو
 غير مستعمل في شيء من الصناعات الا باضمام غيره اليه كقولنا زيد في
قال ومنها الخبري هو الذي يعرض له لذاته ان يكون صادقا او كاذبا وهي
 قولنا جازما وفضية وهما اخيرا بالعلوم وسائر الانواع كالاستفهام والامر
 والتعجب وغيرها اخص بالمحاورات **اقول** هذا هو النوع الثاني من انواع المركب
 وهو التام وهو اما ان يكون محتملا للصدق والكذب لذاته ولا يكون والاول
 هو الخبر والفضية والقول الجازم كقولنا الانسان حيوان فانه يصح عليه

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالصدق والكذب
 في قولنا لا يصدق الكاذب ولا يكذب الصادق
 لان الصدق والكذب ليسا في الوجود بل في اللفظ
 والصدق هو اللفظ الذي لا يتناقض مع نفسه
 والكذب هو اللفظ الذي يتناقض مع نفسه
 فقولنا لا يصدق الكاذب لا يعني ان الكاذب لا يصدق
 بل يعني ان اللفظ الكاذب لا يصدق مع نفسه
 وقولنا لا يكذب الصادق لا يعني ان الصادق لا يكذب
 بل يعني ان اللفظ الصادق لا يكذب مع نفسه

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالصدق والكذب
 في قولنا لا يصدق الكاذب ولا يكذب الصادق
 لان الصدق والكذب ليسا في الوجود بل في اللفظ
 والصدق هو اللفظ الذي لا يتناقض مع نفسه
 والكذب هو اللفظ الذي يتناقض مع نفسه
 فقولنا لا يصدق الكاذب لا يعني ان الكاذب لا يصدق
 بل يعني ان اللفظ الكاذب لا يصدق مع نفسه
 وقولنا لا يكذب الصادق لا يعني ان الصادق لا يكذب
 بل يعني ان اللفظ الصادق لا يكذب مع نفسه

توارد الصدق والكذب لذاته وهذان النوعان اعني المركب التفصيلا والخبري
 اخص بالعلوم لان الاول يستعمل في الحدود والرسوم والثاني يستعمل في القياس
 والاستقراء والتشبيه والتكليف وهو لا لا يحتمل الصدق والكذب لذاته فاما
 ان يدل على طلب الفعل لذاته وضعته وهو الامر ان كان مع الاستعلاء والا فلا
 ان كان مع الخنوع والالتماس ان كان مع التساوي وان لم يدل على طلب الفعل
 فهو التنبه ويندج فيه التخييل والترجي والتعجب لقسم والتداء وهذه المركبات
 اخص بالمحاورات كما يستعمل مثل هذه في الخطابة والشعر كثيرا واعلم ان هذه الاقوال
 قد يحتمل الصدق والكذب ايضا فان من قال البت لا يقال له صدق او كذب
 بواسطة المعنى لذاته وكذا من قال اضرب فانه يحتمل الصدق والكذب باغنيا
 اذ اضرب فقيده قولنا لذاته يخرج هذه الانواع عن ان يكون اخبارا **قال**
 وكل قضية يشتمل على جزئين ما يحكم عليه ما يحكم به **اقول** القضية هو القول
 المركب الذي يحكم فيه بصدق الثاني على ما صدق عليه الاول او بمصاحبه له او بمنا
 او بسلبك لك كقولنا الانسان حيوان فلا بد فيها من جزئين الصادق على الشيء
 وهو المحكوم به والتكليف عليه المحكوم به وهو المحكوم عليه ويشتمل ايضا
 على ابطه لكن الجزان الاولان هما المادان وكقولنا ان كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود فقد حكمنا باستصحاب وجود النهار لطولع الشمس وكقولنا اما
 ان يكون الحد زجرا او فردا فقد حكمنا بالمعاداة بينهما **قال** والناس في
 يكون من مفردات تام الدلالة وجزاه موضوع هو اسم لا محالة ومحول بربطه
 وابطة ربما لا يلفظ بها ويكون القضية ثنائية كقولنا زيد كاتب وينلفظ

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالصدق والكذب
 في قولنا لا يصدق الكاذب ولا يكذب الصادق
 لان الصدق والكذب ليسا في الوجود بل في اللفظ
 والصدق هو اللفظ الذي لا يتناقض مع نفسه
 والكذب هو اللفظ الذي يتناقض مع نفسه
 فقولنا لا يصدق الكاذب لا يعني ان الكاذب لا يصدق
 بل يعني ان اللفظ الكاذب لا يصدق مع نفسه
 وقولنا لا يكذب الصادق لا يعني ان الصادق لا يكذب
 بل يعني ان اللفظ الصادق لا يكذب مع نفسه

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالصدق والكذب
 في قولنا لا يصدق الكاذب ولا يكذب الصادق
 لان الصدق والكذب ليسا في الوجود بل في اللفظ
 والصدق هو اللفظ الذي لا يتناقض مع نفسه
 والكذب هو اللفظ الذي يتناقض مع نفسه
 فقولنا لا يصدق الكاذب لا يعني ان الكاذب لا يصدق
 بل يعني ان اللفظ الكاذب لا يصدق مع نفسه
 وقولنا لا يكذب الصادق لا يعني ان الصادق لا يكذب
 بل يعني ان اللفظ الصادق لا يكذب مع نفسه

فبصيرته ثلثية كقولنا زيد هو كاتب في الفارسية لا بد منها وهي لفظ استيعابهم
اقول المؤلف فثمان اول وثان فالثاني الاول هو المؤلف من المفرد
 لانه اول الالف يقع في الفضاء والثاني هو المؤلف من فضائين مؤلفه من مفرد
 او غيرهما فالاول هو المؤلف من المفرد والثاني هو ما اسما او اسم محمول
 عليه فعل محكوم به كقولنا الانسان حيوان والانسان كسب الانسان وهو
 جزئي هذا المؤلف وهو المحكوم عليه يسمى موضوعا ويجب ان يكون اسما لا شفا
 الاخبار عن معنى الافعال والحروف مجرد ذكرها والحيوان هو جزئ ثان يسمى المحمول
 وهو قد يكون اسما وقد يكون فعلا الصفة الاخبار بالقسمين رابطا برابط المحمول
 بالموضوع وهو الجزء الثالث للفضية وهو الجزء الصوري وهي اعني الرابطة قد
 يكون مذكورة في اللفظ فيسمى الفضية ثلثية لاشتمالها على اجزاء الثلاثة
 كقولنا الانسان هو كاتب فلفظة هو رابط بين الموضوع والمحمول وقد نجد
 للعلم بها كقولنا الانسان كاتب يسمى الفضية ثلثية وهذا في لغة العرب قد
 يجب ذكر الرابطة في بعض اللغات كالفارسية مع عدم العطف **قال المؤلف**
 هذا المؤلف حملية اما موجبة محكم فيها يكون المحمول مقولا على ما يقال عليه
 الموضوع سواء وضع ذات وحدها او مع صفة كقولنا الانسان او الضاحك
 كاتب سالب كقولنا الانسان والضحاح بكاتب **اقول** الفضية
 المؤلف هذا المؤلف عني الثاني الاول يسمى حملية وهي اما موجبة او سلبية
 فالموجبة هي التي يحكم فيها يكون المحمول مقولا على ما يقال عليه الموضوع سواء
 كان الموضوع هو الذات والذات مع الصفة مثال الاول قولنا الانسان

فبصيرته ثلثية كقولنا زيد هو كاتب في الفارسية لا بد منها وهي لفظ استيعابهم
 في الموضع الذي هو المؤلف من فضائين مؤلفه من مفرد او غيرهما فالاول هو المؤلف من المفرد والثاني هو ما اسما او اسم محمول عليه فعل محكوم به كقولنا الانسان حيوان والانسان كسب الانسان وهو جزئي هذا المؤلف وهو المحكوم عليه يسمى موضوعا ويجب ان يكون اسما لا شفا الاخبار عن معنى الافعال والحروف مجرد ذكرها والحيوان هو جزئ ثان يسمى المحمول وهو قد يكون اسما وقد يكون فعلا الصفة الاخبار بالقسمين رابطا برابط المحمول بالموضوع وهو الجزء الثالث للفضية وهو الجزء الصوري وهي اعني الرابطة قد يكون مذكورة في اللفظ فيسمى الفضية ثلثية لاشتمالها على اجزاء الثلاثة كقولنا الانسان هو كاتب فلفظة هو رابط بين الموضوع والمحمول وقد نجد للعلم بها كقولنا الانسان كاتب يسمى الفضية ثلثية وهذا في لغة العرب قد يجب ذكر الرابطة في بعض اللغات كالفارسية مع عدم العطف قال المؤلف هذا المؤلف حملية اما موجبة محكم فيها يكون المحمول مقولا على ما يقال عليه الموضوع سواء وضع ذات وحدها او مع صفة كقولنا الانسان او الضاحك كاتب سالب كقولنا الانسان والضحاح بكاتب اقول الفضية المؤلف هذا المؤلف عني الثاني الاول يسمى حملية وهي اما موجبة او سلبية فالموجبة هي التي يحكم فيها يكون المحمول مقولا على ما يقال عليه الموضوع سواء كان الموضوع هو الذات والذات مع الصفة مثال الاول قولنا الانسان

كاتبان معناه ان ما يقال عليه الانسان يقال عليه الكاتب لكن الانسان
 يقال على نفسه لانه نفس الذات لاصفة خارجة عنها مثال الثاني قولنا الضاحك
 كاتبان معناه ان ما يقال عليه الضاحك يقال عليه الكاتب لكن الضاحك
 صفة مقولة على الانسان لا نفس الانسان والثانية هي التي يحكم فيها بسلب
 المحمول عما يقال عليه الموضوع سواء كان الموضوع نفس الذات كقولنا الانسان
 ليس بكاتب او صفة خارجة عنه كقولنا الضاحك ليس بكاتب **قال المؤلف**
 الثاني يكون من الفضاء او المؤلف منها شرطية يسمى جزئها مقدا واثانيا وهو
 اثنا بمصاحبة ويسمى متصلة كقولنا في الاجاب ان كانت الشمس طالعة فالتها
 موجود في السلب ليس ان طلعت الشمس فالحق ان يصير او بمجاندة ويسمى منفصلة
 كقولنا في الاجاب العدم اما زوج واما فرد وفي السلب ليس العدم اما زوجا او
 منفصلا بمجاندة وبين وراطة اذ ادوات الشرط والجزاء والعناد **اقول**
 المؤلف الثاني هو الذي يقع بين الفضائين ولما كان الحكم بين الفضيتين ليس
 بان يكون احدهما الفضيتين هو الاخرى لان بعض الاقوال الجازمة لا يكون هو
 البعض الاخر كما كان في المحلثات فوجب ان يكون الحكم فيها انما هو بملازمة
 بعض الفضاء البعض او بسلب الملازمة او بمجاندة بعضها من بعض او بسلب
 المجاندة والاشتمال في التركيب بينهما اذا عرفت هذا فنقول هذا النوع من المركب
 يسمى شرطيا اما في المتصلة في الحقيقة لوجود حرف الشرط فيها واما في المنفصلة
 في المشاهدة بينهما من حيث وقوع التركيب بين الفضاء فيهما ويسمى الجزئان في
 هذا التركيب مقدا واثانيا فالقدم في المتصلة هو الذي يقرن به حرف الشرط

فبصيرته ثلثية كقولنا زيد هو كاتب في الفارسية لا بد منها وهي لفظ استيعابهم
 في الموضع الذي هو المؤلف من فضائين مؤلفه من مفرد او غيرهما فالاول هو المؤلف من المفرد والثاني هو ما اسما او اسم محمول عليه فعل محكوم به كقولنا الانسان حيوان والانسان كسب الانسان وهو جزئي هذا المؤلف وهو المحكوم عليه يسمى موضوعا ويجب ان يكون اسما لا شفا الاخبار عن معنى الافعال والحروف مجرد ذكرها والحيوان هو جزئ ثان يسمى المحمول وهو قد يكون اسما وقد يكون فعلا الصفة الاخبار بالقسمين رابطا برابط المحمول بالموضوع وهو الجزء الثالث للفضية وهو الجزء الصوري وهي اعني الرابطة قد يكون مذكورة في اللفظ فيسمى الفضية ثلثية لاشتمالها على اجزاء الثلاثة كقولنا الانسان هو كاتب فلفظة هو رابط بين الموضوع والمحمول وقد نجد للعلم بها كقولنا الانسان كاتب يسمى الفضية ثلثية وهذا في لغة العرب قد يجب ذكر الرابطة في بعض اللغات كالفارسية مع عدم العطف قال المؤلف هذا المؤلف حملية اما موجبة محكم فيها يكون المحمول مقولا على ما يقال عليه الموضوع سواء وضع ذات وحدها او مع صفة كقولنا الانسان او الضاحك كاتب سالب كقولنا الانسان والضحاح بكاتب اقول الفضية المؤلف هذا المؤلف عني الثاني الاول يسمى حملية وهي اما موجبة او سلبية فالموجبة هي التي يحكم فيها يكون المحمول مقولا على ما يقال عليه الموضوع سواء كان الموضوع هو الذات والذات مع الصفة مثال الاول قولنا الانسان

اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة
واما ان يكون النهار موجودا وقد بضعنا عن التركيب من الشرطيات المتصلة
والمفصلة مرة بعد اخرى **قال** وهذا التاليف يخرج اجزائها عن ان يكون
فضايا فيصير الاجزاء الصدق ومقابلها متعلقة بالربط ولا ينفك فيها الى
احوال اجزائها **اقول** هذا التاليف الشرطي يخرج اجزاء القضية عن ان
يكون فضيا با محتملة للصدق والكذب لانا اذا قلنا الشمس طالعة احتمل الصدق
والكذب فاذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود خرج قولنا الشمس
طالعة النهار موجود عن ان يكونا قضيتين لم يبق الصدق والكذب مشوجعا
الا الى الاتصال فانه يمكن تركيب المتصلة الصادقة من كاذبين كقولنا ان كان
الانسان حمارا فهو ناهق وكذلك يتركب المتصلة الكاذبة من صادقين
كقولنا ان كان الانسان حيوانا فهو ناطق فقد ظهر ان الصدق ومقابلها عن
الكذب توجه الى الاتصال لا الى اجزاء القضية وكذلك الاجزاء في مقابلة
اعنى السلب يتوجه ايضا الى الاتصال لا الى اجزاء القضية فقد يتركب كقوله
من سالبين كقولنا كلما لم يكن العذر رجلا لم يكن منفسما مبتساوين وقد
يتركب السالبة من موجبين كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود
وكذلك الحكم في المفصلة **قال** ومن المتصلة لزومية كقولنا ان كان
زيد يكتب فهو يتحرك يده ومنها اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالنهار
ناهق **اقول** المتصلة قد يكون لزومية وقد يكون اتفاقية لان الاتصال
بين المقدم والتالي ان كان لعلاقة بينهما كالعلية والنسابة كانت لزومية

كقولنا

كقولنا كلما كان زيد يكتب فهو يتحرك يده فان الكتابة يستلزم حركة اليد
بمنع انفكاكهما عنها وان كان الاتصال لا بسبب بل بحجته الاتفاق والمصاحبة
سميت اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالنهار ناهق فانه ليس بين كون
الانسان ناطقا وكون النهار ناهقا مصاحبة لزومية بل بحجته الاتفاق **قال**
والكاذب يستلزم الكاذب والصادق لا يستلزم الصادق وهو
الممكن والمحال عليهما **اقول** قد بينا ان الصدق ومقابلها متعلقة بالاتصال
والانفصال لا باجزاء القضية اذا ثبت هذا فالمتصلة اللزومية تصدق
عن صادقين كقولنا كلما كان الانسان حيوانا كان جسميا وعن كاذبين كقولنا
كلما كان الانسان حمارا كان ناهقا وعن مقدم كاذب وتالي صادق كقولنا
كلما كان الانسان حمارا كان حيوانا لان اللازم جاز ان يكون اعم من الملزوم
ولا يمكن ان يتركب من مقدم صادق وتالي كاذب واللازم صدق الكاذب كذب
الصادق لان قضية اللزوم انه اذا صدق الملزوم صدق اللازم واذا كذب اللازم
كذب الملزوم ومن الممكن والمحال على الصادق والكاذب وذلك لان المحال يجوز
ان يستلزم الممكن ولا يمكن استلزام الممكن المحال **قال** والاتفاقية لا عن
صادقين **اقول** الاتفاقية نفسها من احداهما التي يحكم فيها باجمعا
المقدم والتالي على الصدق من غير ملازمة بينهما كقولنا كلما كان الانسان ناطقا
كان النهار ناهقا والتالي الذي يحكم فيها بصدق التالي مطلقا سواء كان المقدم
صادقا كذا المثال وكاذبا كقولنا كلما كان الخيل موجودا فالانسان ناطق
والاول اخص من الثاني وهي المستحالة في هذا الكتاب لا يمكن ان يصدق التا

عن

وان كان الحال لا بسبب بل بحجته الاتفاق والمصاحبة
سميت اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالنهار ناهق فانه ليس بين كون
الانسان ناطقا وكون النهار ناهقا مصاحبة لزومية بل بحجته الاتفاق
والكاذب يستلزم الكاذب والصادق لا يستلزم الصادق وهو
الممكن والمحال عليهما
قد بينا ان الصدق ومقابلها متعلقة بالاتصال
والانفصال لا باجزاء القضية اذا ثبت هذا فالمتصلة اللزومية تصدق
عن صادقين كقولنا كلما كان الانسان حيوانا كان جسميا وعن كاذبين كقولنا
كلما كان الانسان حمارا كان ناهقا وعن مقدم كاذب وتالي صادق كقولنا
كلما كان الانسان حمارا كان حيوانا لان اللازم جاز ان يكون اعم من الملزوم
ولا يمكن ان يتركب من مقدم صادق وتالي كاذب واللازم صدق الكاذب كذب
الصادق لان قضية اللزوم انه اذا صدق الملزوم صدق اللازم واذا كذب اللازم
كذب الملزوم ومن الممكن والمحال على الصادق والكاذب وذلك لان المحال يجوز
ان يستلزم الممكن ولا يمكن استلزام الممكن المحال
الاتفاقية نفسها من احداهما التي يحكم فيها باجمعا
المقدم والتالي على الصدق من غير ملازمة بينهما كقولنا كلما كان الانسان ناطقا
كان النهار ناهقا والتالي الذي يحكم فيها بصدق التالي مطلقا سواء كان المقدم
صادقا كذا المثال وكاذبا كقولنا كلما كان الخيل موجودا فالانسان ناطق
والاول اخص من الثاني وهي المستحالة في هذا الكتاب لا يمكن ان يصدق التا

الشرطية وكما ان الاحباب الشرطية ولبها وصدة كما وكذبها ليس بالنظر الى اجزائها بل الى الاتصال والافصال لا بالنظر الى اجزائها فان قولنا كلما كان زيد كائنا كان متحركاً ككتابة مع ان طرفيها شخصياً اذا عرفت هذا فنقول شخصية الشرطية هي ان يختص حكمها اما الافصالي والافصالي بالاحوال والافوات المعينة بحيث لا يحتمل الشك كقولنا ان كان زيد اليوم ذاهباً فهو ملا في غريمه وان جئني مع زيد اكرمك واما ان يكون الان زيدا في الدار واخراجها وكتابتها عبارة عن صدق الحكم في جميع الافوات والاحوال المقرنة بالمقدم التي يمكن صدقها مع غير ان يكون لتلك الاحوال اثر في الاستلزام والعناد كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود فان وجود النهار لازم لطلوع الشمس في كل وقت يمكن طلوع الشمس فيه مع كل وضع يفرض معه كوجود زيد واكل عمر ومثلاً وكقولنا في السالبة ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود هذا في المتصلة وفي المنفصلة دائماً العدا ما زوج او فرد وليس البتة العدا ما زوج او مفترق بمساويين وانما شرطنا في تلك الافوات والاحوال ان يكون ممكنة الاجتماع مع المقدم ليخرج عنه الا يمكن استلزام المقدم للتالي معه كفرض المقدم مع عدا التالي او عدم لزومه له و شرطنا ان لا يكون لها اثر في الاستصحاب والعناد لانها لو كان لها اثر فيه لكنا اجزاء من المقدم فلا يكون ما فرضنا مقدماً عقدها وجزئية الشرطية هي ان الحكم في بعض تلك الافوات والاحوال المفروضة في الكتابة كقولنا قد يكون اذا كان هذا حيواناً فهو انسان وقد لا يكون اذا كان هذا حيواناً فهو انسان وقد يكون العدا ما زابد او فاضاً وقد لا يكون واهمال الشرطية باهمال الاحوال

والاوقاف

بقیہ حاشیہ صفحہ چھٹا

بعض اقتران کل بده کاذبات نقضاً بصداقة قولی ولو قرن بحرف السبب و السببی
فان کسری ای اذ قرن بالمحمول النور الذی مراده سبب تكون الموجبة صادقة و السبب کاذب
کقولی زید سیر کل عمرو و زید سیر بعض عمرو فانها صادقة لان بده الشخص اذ لم یکن الموضوع
کثرة تخم علیها فظا هران زید الا یکون کل واحد منها بمنزلة سبب فان المعدوم سبب عجم کقولی
کلما یکون الموجود شيئاً او شيئاً معدوم و اذا کان لا یکن ان یکون زید کل واحد مما هو عمرو و مما سیر
فشیخ ان زید سیر کل واحد مما هو عمرو و ثبت ان نقضاً کاذب قولی و کذا لو کان
الموضوع للشیخ کلیاً ای اذا کان الموضوع کلی و المحمول شخصاً موزاً بالور الا یکون
القضية الموجبة ایضاً کاذبة و السبب صادقة کقولی الان کل زید و الان بعض زید و اذا
كانت الموجبة کاذبة فنقضها صادقة **قولی** ولو عکس کذا کذا ای اذا کان الموضوع شخصاً
موزاً بالور الا یکون سبباً و المحمول کلیاً موزاً ایضاً بالور الا یکون الا یکون کذا و السبب
صادق کقولی کثر زید کل الان کل زید بعض الان کل زید کل الان بعض زید بعض الان
قولی و الا کذب مع اقران المحمول بالایکاب الکلی ای ان لم یکم الموضوع لشخص موزاً و
یکون المحمول الکلی موزاً بالور الکلی الا یکون کذب القضية کقولی زید کل الان کل زید
مع السبب انجزاً او الا یکون انجزاً فی مادة الواقع ای اذا کان الموضوع شخصاً غیر موزاً بالمحمول
کلیاً موزاً بالسبب انجزاً او الا یکون انجزاً فی مادة الواجب تكون القضية صادقة کقولی زید
کل الان و زید بعض الان **قولی** مع اقران سبب الکلی بالعکس ای اذا
کان الموضوع شخصاً غیر موزاً بمحمول کلی موزاً بالسبب الکلی کون کاذبة فی مادة الواجب
کقولی زید لا و احد من الان و صادقة فی مادة المنسحق کقولی زید لا و احد من عمرو و لا

مقدم

هذا هو الحق في كل شيء
 لا يجوز أن يكون الموضوع
 في نفسه موضوعا
 بل هو موضوع في غيره
 كما هو الموضوع في غيره
 بل هو موضوع في غيره
 بل هو موضوع في غيره

او موجبا جزئيا في الواقع او سائبا كليتا في المنع وكذا لو كان الموضوع موجبا
 جزئيا وينعكس الاحكام في الموضوع الجزئي الموجب لو كان الموضوع سائبا
 ولو كان الموضوع سائبا جزئيا فحكمه حكم عكس حكم الموضوع الموجب الكلي
قال والشرطية التي يخرج عن صيغتها كقولنا لا يكون كذا او يكون كذا
اقول هذه ايضا من القضايا المحرفة كقولنا لا يكون الشمس طالعة
 يكون النهار موجودا وهي في قوة قولنا كلما كان النهار موجودا كانت الشمس
 طالعة من المتصلات ومن المنفصلات في قوة قولنا اما ان لا يكون الشمس
 طالعة واما ان يكون النهار موجودا فلما غيبت عن صيغ المتصلات والمنفصلات
 سميت محرفة **قال** الكلام في مواد القضايا وجهاتها لكل محمول في كل موضوع
 نسبة اما بالوجوب وبالامكان او بالامتناع كما في قولنا الانسان حيوان
 او كاتب وحجر فذلك النسبة في نفس الامر مادة وما ينلفظ به منها وفيهم
 من الفضية وان لم ينلفظ بالنسبة جهة والخالية عن ذكرها مطلقة **اقول**
 لما فرغ من البحث عن الموجبة والسالبة كلية وجزئية حملية وشرطية شرع
 في البحث عن كيفية الايجاب السلب اعلم ان كل محمول فان له نسبة الى كل
 موضوع متكيفة باحد الكيفيات الثلاث اما الوجوب والامكان والامتناع
 لان الموضوع اما ان يمنع اتصافه بالمحمول كما امتناع اتصاف الانسان بالحجر
 وهو الامتناع او لا يمنع واما ان يمنع سلبه عنه وهو الوجوب كما امتناع
 سلب الحيوان عن الانسان او يمكن كل واحد منهما وهو الامكان كما كان
 اتصاف الانسان بالكاتب عدمه وذلك الكيفية ان نظر اليها في نفس الامر

هذا هو الحق في كل شيء
 لا يجوز أن يكون الموضوع
 في نفسه موضوعا
 بل هو موضوع في غيره
 كما هو الموضوع في غيره
 بل هو موضوع في غيره
 بل هو موضوع في غيره

سميت مادة كنسبة الحيوان الى الانسان في نفس الامر وان نظر اليها باعتبار
 تصورهما والتلفظ بهما سميت جهة فاذا قلنا الانسان حيوان من غير ان يذكر معه
 وجوبا او غيره كانت الفضية غير موجبة وان كانت المادة وهي الوجوب في نفس الامر
 ثابتة فهذا هو الفرق بين المادة والجهة ولا يجب توافقها لجواز ان يكون ما
 يصوره غير مطابق للاخر فسميت كذا ما ينلفظ به **قال** الموجبة رباعية والخالية
 عن ذكرها مطلقة **اقول** الموجبة رباعية لاشتغالها على الموضوع والمحمول
 والرابطة وكيفية الرابطة وهي اربعة اشياء والفضية الخالية عن الجهة بمعنى
 مطلقة **قال** ثم الوجوب والامتناع يشتركان في ضرورة الحكم ويفترقان
 بانسبا بما الى الايجاب السلب الفضية اما ضرورة واما ممكنة واما مطلقة
اقول الضرورة قد يغيب بالنسبة الى الايجاب فيكون وجوبا وقد يغيب بالنسبة
 الى السلب فيكون امتناعا فالوجوب والامتناع يشتركان في الضرورة المشاملة
 للايجاب والسلب فصارا للجهات الاصول هي هذه الثلاثة الضرورية والممكنة
 والمطلقة وعدل في الوجهات باليجاز **قال** والامكان المقابل لكل من الضروريتين
 شامل للآخرى لذلك يفيد بالعام والذي يتخلل عنهما معا بالخاص وهو مركب
 من الامكانين **اقول** الامكان وضع بازاء سلب الامتناع ثم استعمل بازاء
 سلب احده الضروريتين اعني ضرورة الايجاب وضرورة السلب عن الطرف
 المخالف فاذا قلنا ج يمكن ان يكون ب معناه لا يجب ب سلب ب عنه واذا قلنا
 يمكن ان لا يكون ب معناه لا يجب ان يكون ب فاذا سلب ضرورة الايجاب فيمكن
 العامة السالبة ويشتمل على الباقي من الاشياء الثلاثة للجهات اعني ضرورة السلب

هذا هو الحق في كل شيء
 لا يجوز أن يكون الموضوع
 في نفسه موضوعا
 بل هو موضوع في غيره
 كما هو الموضوع في غيره
 بل هو موضوع في غيره
 بل هو موضوع في غيره

وامكان الطرفين واذا سلب ضرورة السلب فهي الممكنة العامة الموجبة وشملت
 ضرورة الايجاب امكان الطرفين لا شتمالها في طرفه الايجاب والسلب على الضرورة
 الموافقة وامكان الطرفين كانت عامة ثم ان الحكماء نقلوا اسم الامكان الى ما
 سلب فيه الضرور وان معافكان اخص من الاول لتحليله عن الضرورين معافكان
 فلنا يمكن ان يكون ج ب هذا المعنى كان معناه ان ب لا يجب ج ولا يمنع له فكان
 اخص من الاول فلم يسموا الامكان الخاص وهو مركب من الامكانين لا سلب
 ضرورة الايجاب هو الامكان العام السلب وسلب ضرورة العدم هو الامكان العا
 الايجابي لما اشتمل الامكان الخاص عليهما كان مركبا منهما **قال** المطلقة تقتضي
 ثبوت الحكم بالفعل في احد الجانبين ففظ ويشمل الدائم وغير الدائم ويتخلل عن الدائم
 المقابل ففظ فهي عامة والمطلقة العامة وهي التي حكم فيها بثبوت المحول للوضع
 بالفعل كقولنا كل انسان منقسم بالاطلاق العام **اقول** لا يخلو نسبة المحول
 الى الموضوع عن دوام الايجاب دوام السلب ولا دوامهما والمطلقة العامة هي
 التي حكم فيها بثبوت المحول او سلبه بالفعل مطلقا من غير التعرض لفيد زائلا
 يشتمل دوام الايجاب والوجود الخالي عن الدوامين والتالفة يشتمل دوام
 السلب والوجود الخالي عن الدوامين ويتخلل كل من الموجبة والتالفة عن الدائمة
 المتابلة لها كبقيا لا غير فهي عامة باعتبار شمولها للدائم الموافق والوجود **قال**
 وما يتخلل عن الدائمين معا اخص وبقية وجودية وهو مركب من الاطلاقين **اقول**
 هذا تفسير آخر للمطلقة وهي التي حكم فيها بثبوت المحول للوضع او سلبه عنه لا دائما
 وبقية وجودية لا دائما وهي متابلة للدائمين وهي اخص من المطلقة العامة لاشتمالها

تلك على هذه وعلى الدائمة الموافقة وخلو هذه عن الدائمين وهي مركبة من
 المطلقتين العامتين الخالفين بالكيف لانا اذا قلنا كل ج ب لا دائما فهمينا
 حكمان احدهما ايجاب وهو كل ج ب والثاني سلب وهو لا شيء من ج ب لان الدائم
 هو اشارة اليه وهما مطلقان فالوجودية مركبة من المطلقتين **قال** ان
 الامكان الى الاطلاق كان الاطلاق اخص لانه لا يتناول الحكم بالقوة ويتناول
 الامكان **اقول** الممكنة العامة اذا نسب الى المطلقة العامة كانت اعم لان
 المطلقة العامة هي التي حكم فيها بثبوت المحول للوضع بالفعل فلا يتناولها
 يمكن ثبوتها ولم يثبت بعد مع ان الثبوت بالفعل ينلزم امكانه قطعا واما
 الممكنة فهي التي حكم فيها برفع الضرورة عن الجانب المخالف وهو شامل لما
 يثبت الحكم فيه بالفعل ولما ثبت بالقوة المحضة وكذا هي اعم من المطلقة الاخص
 بل من كل قضية موافقة لها في الكيف والكم واما الممكنة الخاصة فان بينها
 وبين المطلقة العامة عموما من جهة صدقها في مادة الوجودية وصدق الممكنة
 بدورها في مادة ثبت بالقوة المحضة وصدق المطلقة بدورها في مادة الضرورة
 هي اعم من المطلقة الخاصة مطلقا **قال** الدائم اعم من الضرور لان مقابل الا
 اعم من مقابل الاعم ولعلما في كتابات مجري واحد **اقول** هذه نتيجة
 تقدم لانه لما ثبت ان المطلقة اخص من الممكنة وكانت الضرورية متابلة للممكنة
 على ما بان والدائمة متابلة للمطلقة على ما تقدم وكان نقض الاخص اعم من
 الاعم لصدق نقض الاخص في كل صورة بصدق فيها نقض الاعم لاستلزام الخاق
 العام ولا يعكس لصدق نقض الاخص في جميع افراد العام المغايرة له ولا يصدق

قوله المطلقة العامة اذا نسب الى المطلقة العامة كانت اعم لان
 المطلقة العامة هي التي حكم فيها بثبوت المحول للوضع بالفعل فلا يتناولها
 يمكن ثبوتها ولم يثبت بعد مع ان الثبوت بالفعل ينلزم امكانه قطعا واما
 الممكنة فهي التي حكم فيها برفع الضرورة عن الجانب المخالف وهو شامل لما
 يثبت الحكم فيه بالفعل ولما ثبت بالقوة المحضة وكذا هي اعم من المطلقة الاخص
 بل من كل قضية موافقة لها في الكيف والكم واما الممكنة الخاصة فان بينها
 وبين المطلقة العامة عموما من جهة صدقها في مادة الوجودية وصدق الممكنة
 بدورها في مادة ثبت بالقوة المحضة وصدق المطلقة بدورها في مادة الضرورة
 هي اعم من المطلقة الخاصة مطلقا **قال** الدائم اعم من الضرور لان مقابل الا
 اعم من مقابل الاعم ولعلما في كتابات مجري واحد **اقول** هذه نتيجة
 تقدم لانه لما ثبت ان المطلقة اخص من الممكنة وكانت الضرورية متابلة للممكنة
 على ما بان والدائمة متابلة للمطلقة على ما تقدم وكان نقض الاخص اعم من
 الاعم لصدق نقض الاخص في كل صورة بصدق فيها نقض الاعم لاستلزام الخاق
 العام ولا يعكس لصدق نقض الاخص في جميع افراد العام المغايرة له ولا يصدق

ضرورة والثاني الاطلاق اذ عرفنا هذا فالقسمه الاولى هي التي ذكرناها
 نحن ونجسنا عنها فيما تقدم والمطلقة فيها كانت عامة شاملة للضرورة وعدمها
 وكانت مانعة الخلو دون الجمع لا مكان اجتماع الضرورية والمطلقة واجتماع
 الممكنة والمطلقة واما القسم الثاني فقد اعتبرها قوم والمطلقة فيها هي الخاصة
 وهي التي حكم فيها بالثبوت والسلب بالضرورة وهي مانعة الجمع والخلو خصوصا
 المطلقة باللا ضرورية بل تقسم الفعلية اليها اعلى الضرورية والمطلقة هذه
 المطلقة الخاصة بسمي ايضا وجودية لا ضرورية وهي اعم من الوجوبية الالزامية
 لما تقدم من ان الضرورية اخص فعدمها اعم ويدخل في هذه المطلقة الضرورية
 المفيدة بوصف الموضوع الالزام بحسب ثبوتها وبالوقت المعين غير المعين خصوصا
 الممكنة بما بالقوة فقط فالاولان كل موجود فانه انما يوجد لضرورة سبقت
 عليه والممكن ما لا ضرورة فيه ولا امكان لموجوداته ويقيد هذا الامكان
 بالاختصاص الذي سابقه الضرورية الثانية والشرطية وهو اخص من الخاص بزيادة هذا الامكان
 بالاستقبال ايضا لان كل ما هو موجود في الماضي والحاضر فهو ضروري وانما
 الممكن الصريف ما لم يوجد اعني الاستقبال فانه لا يعلم حاله هل يكون موجودا
 في الاستقبال اذ احان وقته ولا يكون واذا امتزج المطلقة باللا ضرورية
 استحال اجتماعها مع الضرورية على الصدق واذا امتزج الممكنة بما لم يوجد
 استحال اجتماعها مع المطلقة على الصدق فكانت القسمه مانعة الجمع والخلو
 قال لما كانت المطلقة في العلوم هي العرفية ركبوها بمثل هذا الاعتبار
 بالالزامية وكذلك المشروطة وكان من الواجب تركيبها باللا ضرورية سموها
 البسيطة بالعامين المركبتين بالخاصين والتركيبات الممكنة غير ما ذكرنا

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The top edge of the page is bordered by a dark, possibly black, binding strip or gutter. There is no text or other markings on the page.

كثيرة واعتبارها قليل المجد وقد فنقص على الالهم **اقول** المنطقيون كما اعتبروا
قيد الضرورة في المطلقة على ما بيناه في الفسحة الثانية كذا اعتبروا قيد اللاد
في العرفية لان العرفية هي المطلقة في العلوم بحسب العرف على ما بيناه اولاً فتركوا
المطلقة التي هي العرفية مع قيد اللاد وام وكذا تركوا المشروطة مع قيد اللاد
وكان من الواجب تركيها بالضرورة كما ركبت المطلقة العامة بها باللا بالاد
وسموا البسيطين اعني العرفية من غير قيد والمشروطة من غير قيد بالعامين
اعني العرفية العامة والمشروطة العامة وسموا المركبين اعني العرفية المقيدة
باللا دام والمشروطة المقيدة باللا دام بالعرفية الخاصة والمشروطة الخاصة
واعلم ان التركيبات لا ينحصر فيما ذكرناه لكن لا فائدة في اعتبارها فلذلك قمنا
على الالهم منها **قال** واما الشرطيات فليس لها دون اللزوم والاتقان وقضا
العناد جهات يفيد اعتبارها **اقول** لقضا بالشرطية لا يخرج نسبة جزئها
عن احد الجهات المذكورة لكنها غير مفيدة فائدة عند الجاهل لهذا تركوا البحث
عنها نعم لما احتاجوا الى اعتبار الضرورة والامكان والاطلاق فيها اعتبروا
اللزوم والعناد المشابه للضرورة والاتقان المشابه للامكان ومجرد الاتقان
والانفضال المشابه للاطلاق **قال** الكلام في التناقض وما يجري مجراه اتقان
الضمتين المتخادمتين في كل واحد من جزئيهما وفيما يلحقهما من الاضافة والشرط
والزمان والمكان والكل والجزء والفعل والقوة حتى يكون كل واحد منهما
كاتبها هي بعينها نظيرتها وخالها تلك الحال **اقول** ما يجري مجرى التناقض
ما عداه من اصناف التقابل كاللضاد وغيره من الداخل فانه اذا عرف هذا

مَقُول

هذه النسخة من كتابنا في المنطق
 التي هي من نسخة المصنف
 في سنة ١٠٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٠٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

فنقول الشرط في التناقض اتفاق المقدمتين في كل شيء الا في الاحجاب السلب
 والصور واتفاقها هو اتحادها في كل واحد من جزئيهما اعني الموضوع والمحول
 حتى يكون موضوعهما واحدا ومحولهما واحدا فانه لو اختلف احدهما لم يحصل
 التقابل لجواز صدق زيد كائنا بغيره وليس بكائنا بغيره فانه لو كان زيد كائنا بغيره
 بل في الاتحاد في الطرفين اتحادهما في ستة اصناف اخر احدهما اتحادها في الاضافه
 فاننا اذا قلنا زيد بابي لعمر وليس بابي لعمر لم يتناقضا وجاز صدقهما معا
 لا خلافا فيهما في الاضافه وثانيهما الاتحاد في الشرط فاننا لو قلنا الاسود فالبصر
 اي بشرط السواد وليس بفياض اي بشرط زوال السواد لم يتناقضا لا خلافا
 الفضيته في الشرط وثالثهما الاتحاد في الزمان فاننا اذا قلنا زيد موجود اي الآن
 وليس موجود اي بالامس لم يتناقضا وصدقهما معا لا خلافا فيهما في الزمان ورابعهما
 الاتحاد في المكان فاننا اذا قلنا زيد جالس في السوق وليس جالس في الدار
 لم يتناقضا لا خلافا فيهما في المكان وخامسهما الاتحاد في الكل والجزء فاننا اذا قلنا
 الزنجي اسود اي في بشرته وليس باسود اي ليس كل اجزائه كذلك لم يتناقضا لا خلافا
 في الكل والجزء وسادسهما الاتحاد في القوة والفعل فاننا اذا قلنا الحجر في الدنيا
 مسكرا في القوة وليس مسكرا في الفعل صدقهما معا ولم يتناقضا حتى يكون كل واحد
 من الفضيته في الاخرى بعينها وخالها حالها **قال** المتفقان المختلفان
 في الكم فقط متداخلان في الكيف متقابلان وهما ان لم يجتمع على الصدق خط
 فنضادان وان اختلفا لادبتهما فنضادان **اقول** الفضيته اذا اتفقا
 في جميع ما تقدم وفي الكيف اختلفا في الكم كقولنا كل ج ب وبعض ج ب

وكقولنا

وكقولنا لا شيء من ج ب وليس بعض ج ب فيما متداخلان لدخول الجزئية
 تحت الكلية وان يفتقا في جميع ما تقدم واختلفا في الكيف متمنا متقابلين
 ثم لا يجزئ اما ان لا يجتمعا على الصدق ويجوز ان يجتمعا على الكذب ولا يجتمعا على
 الصدق والكذب بل يفتقرا فيهما والاول هما المتضادان كقولنا كل ج ب ولا
 من ج ب فانهما لا يجتمعا على الصدق ويجوز كذبهما والثاني المتناقضان مثل
 قولنا كل ج ب بعض ج ب وليس ب او لا شيء من ج ب بعض ج ب واعلم ان الفضيته
 قد يفتتمان الصدق والكذب لادبتهما وقد يفتتمان الكذب والصدق لادبتهما مثال الاول
 قولنا هذا انسان هذا ليس بناطق فانه لا يجتمع اجتماعهما على الصدق والكذب
 لادبتهما بل لللازمة الثانية من الطرفين بين الانسان والناطق مثال الثاني
 قولنا هذا انسان هذا ليس بانسان التناقض انما يصدق على الثاني لا الاول
 فلهذا قال المصنف وان افتقرا لادبتهما **قال** ويتناقض الشخصان اتفاقا بلهما
 ولا تضاد فيهما ولا تداخل فيهما **اقول** التضاد والتداخل هنا انما هو بالنظر
 الى تعدد افراد الموضوع باعتبار الكلية والجزئية فالشخصان لا تضاد فيهما
 ولا تداخل وتناقضهما هو عبارة عن اختلفا فيهما بالاحجاب والسلب فاننا اذا قلنا
 زيد موجود زيد ليس موجود فانهما متناقضان ولا تداخل فيهما ولا تضاد وفيه
 اشكال اذا تعرض لهما التضاد باعتبار آخر فاننا لو قلنا زيد موجود دائما
 زيد ليس موجود دائما متضادان ولم يكونا متناقضين **قال** اما في المحصور
 فالمتناقضان في الكيف متداخلان والكلية متضادان والجزئية متداخلان
 تحت التضاد ولا يجتمعان على الكذب المختلفان كقولهما متناقضان المتضادان

كالجزئيين

فقولنا الاول ما انضاد
 التناقض في الموضوع والمحول
 متفقين في الموضوع والمحول
 والاحباب والسلب اجتماعا
 مع التناقض اجتماعا
 وان كان اجتماعا على الكذب
 لا يجتمعان في الصدق والكذب
 مع انهما اجتماعا على الكذب
 والاحباب والسلب اجتماعا
 مع التناقض اجتماعا
 وان كان اجتماعا على الكذب
 لا يجتمعان في الصدق والكذب
 مع انهما اجتماعا على الكذب
 والاحباب والسلب اجتماعا
 مع التناقض اجتماعا
 وان كان اجتماعا على الكذب
 لا يجتمعان في الصدق والكذب
 مع انهما اجتماعا على الكذب

المطلقة هو الدائمة ففيض الوجودية احد الدائمين ولما جاز ارتفاع الوجودية
بارتفاع جزئها جاز صدق الدائمين معا فوجب في نقيض الوجودية صدق احدى
الدائمين على سبيل منع الخلود ون الجمع ففيض قولنا كل ج ب لا دائما هو
كل ج ب كذلك ويلزم احد الامرين اما بعض ج ليس ب دائما او بعض ج ب
دائما ويجوز صدقهما كما في نقيض قولنا كل حيوان انسان لا دائما **قال** والضرورة
الموافقة مع الدائمة المخالفة كذلك في نقيض المطلقة الخاصة **اقول** المطلقة
الخاصة هي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالضرورة ويسمى
الوجودية بالضرورة وهي مركبة من مطلقة عامة وموافقة وممكنة عامة مخالفة
نقيضها اعني الدائمة المخالفة بالضرورة الموافقة على سبيل منع الخلود ويجوز
الجمع ففيض قولنا كل ج ب لا بالضرورة ليس بعض ج ب دائما او بعض ج ب
بالضرورة ويجوز صدقهما كما في نقيض قولنا كل حيوان انسان لا بالضرورة
قال والدائمة الموافقة مع المطلقة العامة الوصفية المخالفة في نقيض
العرفية الخاصة **اقول** العرفية الخاصة مركبة من العرفية العامة الموافقة
والمطلقة العامة المخالفة ففيضها المفهوم المرتد بين نقيض مفرديهما اعني
المطلقة العامة الوصفية المخالفة التي هي نقيض العرفية العامة والدائمة
الموافقة التي هي نقيض المطلقة العامة المخالفة ففيض قولنا كل ج ب مادام
ج لا دائما اما بعض ج ليس ب بعض هو ج او بعض ج ب دائما **قال** ومع
ممكنة مثلها في نقيض المشروطة الخاصة ومن عليها سائرنا **اقول** المشروطة
الخاصة مركبة من المشروطة العامة الموافقة والمطلقة العامة المخالفة ففيضها

فقلنا نقضها نقضها بالبرهان
والضرورة المرافعة ان قلت ان
بها انكم في احد الطرفين
نقضها نقضها بالبرهان
بوان نقضها نقضها بالبرهان
وكيف يجوز ان نقضها نقضها
والصواب ان كانت نقضها نقضها
موجودة لنقضها نقضها بالبرهان
نكون ان نقضها نقضها بالبرهان
فكيف يكون نقضها نقضها
فلا اطلاق لنقضها نقضها بالبرهان
على سبيل التجوز في الحقيقة
لنقضها نقضها بالبرهان

[illegible]

الحال

الحال أقول القضية الموجبة اذا كانت وصفية كالعرفية والمجندية كان
العكس ايضا وصفتيا فاذا قلنا كل جرب ما دام ج او حين هوج صدق قولنا بعض
ب ج حين هوب لان الاصل ل على انصاف الذات بالمحمول حاله انصافها
بالموضوع فاذا فرض انصافها بالمحمول علم انصافها بالموضوع ايضا فذلك الحال
واما في غير تلك الحال فلا يعلم هل هي متصفة بصفة الموضوع ام لا فيبقى على الاحتمال
قال هذا العكس لا يحفظ الكمبة بحسب المادة لاحتمال ان يكون كل مرجح
اعم من الاخر كما في قولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان انسان فتعكس الكل
في مثل هذه المادة جزئيا وبالعكس واما بحسب الصورة فالجزم في حفظها لانه صفا
في الحالين قطعاً دون الكل أقول قد بينا فيما سلف ان الكمبة لا يجب متابعة
العكس الاصل فيها فان الموجبة الكلية تنعكس جزئية كما اذا كان المحمول اعم من
الموضوع والجزئية تصدق عكسها كليا كما اذا كان الموضوع اعم فان قولك كل
انسان حيوان وقولنا بعض الحيوان انسان يصدق في عكسه كل انسان حيوان
هذا بحسب المادة واما بحسب الصورة فان الكلية لا يحفظ الكمبة واما الجزئية
فانها تحفظها لانها ان صدق كلية صدق جزئية وكذا ان صدق جزئية صدق
الجزئية ثابت قطعاً في الحالين دون الكلية قال ولا الجمة لاحتمال ان يكون
شيء ضروريا لما هو ممكن له كالانسان للكاتب فتعكس الضرور في مثله ممكنا و
بالعكس وكذلك في الوصف في اعتبار الكاتب لخرائده فيحصل من ذلك ان عكوس
الموجبات كلها جزئية اما مطلقة او ممكنة عامتين اما ذاتيتين او وصفيتين
اقول الجمة ايضا لا يجب ان يحفظها في العكس فان الشيء قد يكون ضروريا لشيء

وذلك

والنقد بركذب الضرورية فيصدق الممكنة لكن صدق الممكنة يستلزم الخلف لان
 ذلك البعض من الباء اذا امكن ان تصادف بالجم لم يلزم من فرض وقوعه محال فاذا
 فرض واقعا صدق البعض ب ج بالفعل فيكون ذلك البعض من جملة ما يقال عليه
 الموضوع اعني ج لكننا قلنا كل ما يقال عليه ج يستحيل قول ب عليه واذا كان
 مع فرض الانصاف بصفة الموضوع التي هي ج بالفعل اعني وقوع الممكن بالفعل من
 جملة ما يقال عليه الموضوع وجب ان يكون في نفس الامر قبل الفرض كذلك ولا
 لكان على تقدير وقوع الممكن يكون فالليس بذات الموضوع ذاتا له وهو محال
 فيكون وقوع الممكن مستلزما للحال فلا يكون الممكن ممكنا هـ نعم وقوع الممكن
 بالفعل اذا العلم بان شيئا ما لم يعلم انه من جملة ما هو ذات الموضوع اعني ما صدق
 عليه ب هو من تلك الجملة اعني من جملة افراد ج اما انه يصيرها ليس بذات ج
 ذات ج فلا قال وكذلك ان كانت دائمة بمثل هذا البيان اذا بدل في مكانها
 الانصاف بعد في جميع الاوقات وامكانه بوجوده **اقول** السالبة الكلية
 الدائمة تنعكس كغيرها بمثل هذا البيان اذا تبدل في الدليل مشاع الانصاف
 بعد الانصاف في جميع الاوقات اعني الدائمة وامكانه في نقض السالبة الضرورية
 لوجوده اعني لظلال العام الذي هو نقض الدائم فانه اذا صدق لاشئ من ج ب
 دائما لان عددا تصادف كل ذات يقال عليها الموضوع وهو ج بالمحمول الذي هو ب
 يقضي عددا تصادف كل ذات يقال عليها المحمول بصفة الموضوع دائما لان وجود
 انصاف كل شئ مما يقال عليه المحمول بصفة الموضوع يقضي الخلف وهو كون ذلك
 الشئ مما يقال عليه الموضوع اعني من جملة ما لا يعدم المحمول عنه دائما ولا حاجة

فقد اردت ان اقول ان الممكنة لا يمكن ان تكون بالضرورة
 فيكون ذلك البعض من الباء اذا امكن ان تصادف بالجم لم يلزم من فرض وقوعه محال فاذا
 فرض واقعا صدق البعض ب ج بالفعل فيكون ذلك البعض من جملة ما يقال عليه
 الموضوع اعني ج لكننا قلنا كل ما يقال عليه ج يستحيل قول ب عليه واذا كان
 مع فرض الانصاف بصفة الموضوع التي هي ج بالفعل اعني وقوع الممكن بالفعل من
 جملة ما يقال عليه الموضوع وجب ان يكون في نفس الامر قبل الفرض كذلك ولا
 لكان على تقدير وقوع الممكن يكون فالليس بذات الموضوع ذاتا له وهو محال
 فيكون وقوع الممكن مستلزما للحال فلا يكون الممكن ممكنا هـ نعم وقوع الممكن
 بالفعل اذا العلم بان شيئا ما لم يعلم انه من جملة ما هو ذات الموضوع اعني ما صدق
 عليه ب هو من تلك الجملة اعني من جملة افراد ج اما انه يصيرها ليس بذات ج
 ذات ج فلا قال وكذلك ان كانت دائمة بمثل هذا البيان اذا بدل في مكانها
 الانصاف بعد في جميع الاوقات وامكانه بوجوده **اقول** السالبة الكلية
 الدائمة تنعكس كغيرها بمثل هذا البيان اذا تبدل في الدليل مشاع الانصاف
 بعد الانصاف في جميع الاوقات اعني الدائمة وامكانه في نقض السالبة الضرورية
 لوجوده اعني لظلال العام الذي هو نقض الدائم فانه اذا صدق لاشئ من ج ب
 دائما لان عددا تصادف كل ذات يقال عليها الموضوع وهو ج بالمحمول الذي هو ب
 يقضي عددا تصادف كل ذات يقال عليها المحمول بصفة الموضوع دائما لان وجود
 انصاف كل شئ مما يقال عليه المحمول بصفة الموضوع يقضي الخلف وهو كون ذلك
 الشئ مما يقال عليه الموضوع اعني من جملة ما لا يعدم المحمول عنه دائما ولا حاجة

في هذا الموضوع الى فرض يفرض كما احبنا في السالبة الضرورية الى فرض
 وقوع الممكن ونخرجه انه لو لم يصدق لاشئ من ج ب دائما لصدق البعض ب ج بالفعل
 فيصدق البعض ب ج بالفعل اما بالعكس اما لان الذات واحدة وقد صدق عليها
 في الاصل الصفتان فكذلك في العكس وايضا ينضم قولنا البعض ب ج بالفعل الى قولنا
 لاشئ من ج ب دائما ويتبع البعض ب ليس ب دائما وهو محال **قال** كذلك
 ان كانت مشروطة او عرفية اما بثبوت الضرورة والدوام في العكس فمثل ما مر
 واما التقيد بالوصف فلا ينعكس بل ان يوصف بالموضوع ما يقال عليه المحمول في
 غير الوقت الذي يكون فيه متصفا بالمحمول **اقول** السالبة الكلية اذا كانت
 مشروطة عامة او عرفية عامة انعكست في كل واحد كغيرها المثل ما مر من البيان
 فانا اذا قلنا لاشئ من ج ب بالضرورة ما دام ج فقد حكمنا على كل ذات يقال
 عليها الموضوع باسناع انصافها بالمحمول وذلك يستلزم الحكم باسناع انصاف
 كل ذات يقال عليها المحمول بصفة الموضوع حتى يصدق لاشئ من ج ب بالضرورة
 ما دام ب والالحاق انصاف شئ مما يقال عليه المحمول بصفة الموضوع وهو
 مستلزم الخلف المتقدم في الضرورية اعني لو فرض ذلك الممكن واقعا حتى يصدق
 البعض ب ج حين هو ب بالفعل لاجتماع وصف ج وب في ذات واحدة وقد حكم
 في الاصل بالبناء في بينهما هـ وكذا البحث في العرفية العامة فانه اذا صدق لاشئ من
 ج ب ما دام ج فقد حكمنا بعد انصاف كل ذات يقال عليها المحمول بالموضوع و
 الا لانصاف بعض الذات التي يقال عليها المحمول بالموضوع ويلزم منه انصاف
 بعض ما يقال عليه الموضوع بالمحمول وهو يناقض الاصل هـ واما الفيد بالوصف

فقد اردت ان اقول ان الممكنة لا يمكن ان تكون بالضرورة
 فيكون ذلك البعض من الباء اذا امكن ان تصادف بالجم لم يلزم من فرض وقوعه محال فاذا
 فرض واقعا صدق البعض ب ج بالفعل فيكون ذلك البعض من جملة ما يقال عليه
 الموضوع اعني ج لكننا قلنا كل ما يقال عليه ج يستحيل قول ب عليه واذا كان
 مع فرض الانصاف بصفة الموضوع التي هي ج بالفعل اعني وقوع الممكن بالفعل من
 جملة ما يقال عليه الموضوع وجب ان يكون في نفس الامر قبل الفرض كذلك ولا
 لكان على تقدير وقوع الممكن يكون فالليس بذات الموضوع ذاتا له وهو محال
 فيكون وقوع الممكن مستلزما للحال فلا يكون الممكن ممكنا هـ نعم وقوع الممكن
 بالفعل اذا العلم بان شيئا ما لم يعلم انه من جملة ما هو ذات الموضوع اعني ما صدق
 عليه ب هو من تلك الجملة اعني من جملة افراد ج اما انه يصيرها ليس بذات ج
 ذات ج فلا قال وكذلك ان كانت دائمة بمثل هذا البيان اذا بدل في مكانها
 الانصاف بعد في جميع الاوقات وامكانه بوجوده **اقول** السالبة الكلية
 الدائمة تنعكس كغيرها بمثل هذا البيان اذا تبدل في الدليل مشاع الانصاف
 بعد الانصاف في جميع الاوقات اعني الدائمة وامكانه في نقض السالبة الضرورية
 لوجوده اعني لظلال العام الذي هو نقض الدائم فانه اذا صدق لاشئ من ج ب
 دائما لان عددا تصادف كل ذات يقال عليها الموضوع وهو ج بالمحمول الذي هو ب
 يقضي عددا تصادف كل ذات يقال عليها المحمول بصفة الموضوع دائما لان وجود
 انصاف كل شئ مما يقال عليه المحمول بصفة الموضوع يقضي الخلف وهو كون ذلك
 الشئ مما يقال عليه الموضوع اعني من جملة ما لا يعدم المحمول عنه دائما ولا حاجة

الموضوع بالمحمول وهو يقضي
 انصاف كل ذات يقال عليها

قال في احكام العكس في فديتين خال الكمية والحجة اعني الحفظ في بعض
 الصور دون البعض واما الكذب فاما لا يحفظ لان حمل الخاص على جميع اشخاص
 العام كاذب باجبا وسلبا وعكسها بالوجهين صادق **اقول** اراد بالعكس
 المستوي والقبض فديتين ان الكمية والحجة قد يحفظ في بعض الصور كما في اليقظة
 الضرورية ولا يحفظ في البعض الاخر كما في الموجبة الكلية الضرورية واما
 الكذب فلا يحفظ لعكس على ما تقدم لان حمل الخاص على جميع اشخاص العام
 كاذب باجبا وسلبا فانه يكذب كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بالانسان
 وعكسها بالاجبا وسلبا صادق بالوجهين اما الموجبة فان عكسها المستوي
 هو قولنا بعض الانسان حيوان صادق واما السالبة فان عكس نقضها
 هو ليس بعض الناس بالانسان ليس حيوان صادق في المناقضة في الكذب غير ثابتة

قال الفصل الرابع في القياس القياس قول مشتمل على قولين
 يلزم من وضعها بالذات قول اخر بعينه اضطرارا كقولنا كل انسان حيوان
 كل حيوان جسم فانه يلزم من وضعها بالذات ان كل انسان جسم فذلك قياس
 وهذه نتيجة وكل واحد من القولين مقدمة وهي قضية جعلت جز قياس
 اجزا واحدا **اقول** لما فرغ من البحث عن القضايا واحكامها شرعا في
 عن القياس المركب منها لانه المفيد لا كفايا بالصدقيات وهو جز الغرض من هذا
 العلم وعرف القياس بان قول مشتمل على قولين يلزم من وضعها بالذات قول
 اخر بعينه اضطرارا فالقول شامل للمجموع والمخيل كما ان القياس يطلق على
 الذهنية المناقضة ناليفاد ههنا ينادى به الى النتيجة ويطلق على الالفاظ المسموعة

قال في احكام العكس في فديتين خال الكمية والحجة اعني الحفظ في بعض
 الصور دون البعض واما الكذب فاما لا يحفظ لان حمل الخاص على جميع اشخاص
 العام كاذب باجبا وسلبا وعكسها بالوجهين صادق **اقول** اراد بالعكس
 المستوي والقبض فديتين ان الكمية والحجة قد يحفظ في بعض الصور كما في اليقظة
 الضرورية ولا يحفظ في البعض الاخر كما في الموجبة الكلية الضرورية واما
 الكذب فلا يحفظ لعكس على ما تقدم لان حمل الخاص على جميع اشخاص العام
 كاذب باجبا وسلبا فانه يكذب كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بالانسان
 وعكسها بالاجبا وسلبا صادق بالوجهين اما الموجبة فان عكسها المستوي
 هو قولنا بعض الانسان حيوان صادق واما السالبة فان عكس نقضها
 هو ليس بعض الناس بالانسان ليس حيوان صادق في المناقضة في الكذب غير ثابتة

التي يلزم منها النتيجة واما ان الشامل لا يلزم من حد مثله سايغ بل واجب و
 قولنا مشتمل على قول احراز من القضية الواحدة المستلزم لعكسها وعكس
 نقضها وكذب نقضها وقولنا يلزم من وضعها بالذات قول اخر احراز من الاقوال
 التي لا يستلزم شيئا وانما ظنا من وضعها لانا لا نشترط صدق المقدمات باللفظ
 بل كونها بحيث لو صدق لزمن منها المطر وقولنا اخر احراز من مجموع اي قضيتين كانتا
 فانه يلزم كل واحدة منهما الا ما يعايرها وقولنا بالذات احراز عكسها لنتيجة
 بواسطه مقدمة محدودة او رد بدلها عكس نقضها كقولنا الجسم مؤلف وكلما
 ليس بجاذب ليس مؤلف فانه ينتج قولنا الجسم جاذب بواسطه عكس نقض الكبرى
 وعن مثل قياس المساوات كقولنا آسناولت وب مساو لي فانه ينتج آسناولي
 بواسطه مقدمة محدودة وهي قولنا آسناولت المساوي مساو وكذا قولنا الذرة في
 الحقنة والحقنة في البيت فالذرة في البيت وغير ذلك من النظائر وقولنا بعينه
 احراز من قولنا الاشياء من الحجر حيوان وكل حيوان جسم فانه ليس بقياس اذ لم يلزم
 عنه قول يكون الحجر موضوعا والجسم محمول مع انه يلزم منه قول اخر وهو قولنا
 بعض الجسم ليس بحجر وقولنا اضطرارا احراز من الاقوال التي يلزم منها قول في بعض
 المواد دون البعض كما لو قلنا الاشياء من الفرس بالانسان وكل انسان فاطو فانه يلزم
 منه قولنا الاشياء من الفرس بناطو لكت ليس بضروري اذ لو بدلنا الكبرى بقولنا
 وكل انسان حيوان لكان للزوم فيعلم انه ليس بضروري اعلم اننا لا نشترط كون
 النتيجة ضرورية بل لاننا ج ضروري وباري بينهما وهذا الحد شامل لما يكون للزوم
 فيه يتينا كالشكل الاول الذي يلزم عنه المطر لزوما يتينا جليا ولما لا يكون يتينا

التي يلزم منها النتيجة واما ان الشامل لا يلزم من حد مثله سايغ بل واجب و
 قولنا مشتمل على قول احراز من القضية الواحدة المستلزم لعكسها وعكس
 نقضها وكذب نقضها وقولنا يلزم من وضعها بالذات قول اخر احراز من الاقوال
 التي لا يستلزم شيئا وانما ظنا من وضعها لانا لا نشترط صدق المقدمات باللفظ
 بل كونها بحيث لو صدق لزمن منها المطر وقولنا اخر احراز من مجموع اي قضيتين كانتا
 فانه يلزم كل واحدة منهما الا ما يعايرها وقولنا بالذات احراز عكسها لنتيجة
 بواسطه مقدمة محدودة او رد بدلها عكس نقضها كقولنا الجسم مؤلف وكلما
 ليس بجاذب ليس مؤلف فانه ينتج قولنا الجسم جاذب بواسطه عكس نقض الكبرى
 وعن مثل قياس المساوات كقولنا آسناولت وب مساو لي فانه ينتج آسناولي
 بواسطه مقدمة محدودة وهي قولنا آسناولت المساوي مساو وكذا قولنا الذرة في
 الحقنة والحقنة في البيت فالذرة في البيت وغير ذلك من النظائر وقولنا بعينه
 احراز من قولنا الاشياء من الحجر حيوان وكل حيوان جسم فانه ليس بقياس اذ لم يلزم
 عنه قول يكون الحجر موضوعا والجسم محمول مع انه يلزم منه قول اخر وهو قولنا
 بعض الجسم ليس بحجر وقولنا اضطرارا احراز من الاقوال التي يلزم منها قول في بعض
 المواد دون البعض كما لو قلنا الاشياء من الفرس بالانسان وكل انسان فاطو فانه يلزم
 منه قولنا الاشياء من الفرس بناطو لكت ليس بضروري اذ لو بدلنا الكبرى بقولنا
 وكل انسان حيوان لكان للزوم فيعلم انه ليس بضروري اعلم اننا لا نشترط كون
 النتيجة ضرورية بل لاننا ج ضروري وباري بينهما وهذا الحد شامل لما يكون للزوم
 فيه يتينا كالشكل الاول الذي يلزم عنه المطر لزوما يتينا جليا ولما لا يكون يتينا

التي يلزم منها النتيجة واما ان الشامل لا يلزم من حد مثله سايغ بل واجب و
 قولنا مشتمل على قول احراز من القضية الواحدة المستلزم لعكسها وعكس
 نقضها وكذب نقضها وقولنا يلزم من وضعها بالذات قول اخر احراز من الاقوال
 التي لا يستلزم شيئا وانما ظنا من وضعها لانا لا نشترط صدق المقدمات باللفظ
 بل كونها بحيث لو صدق لزمن منها المطر وقولنا اخر احراز من مجموع اي قضيتين كانتا
 فانه يلزم كل واحدة منهما الا ما يعايرها وقولنا بالذات احراز عكسها لنتيجة
 بواسطه مقدمة محدودة او رد بدلها عكس نقضها كقولنا الجسم مؤلف وكلما
 ليس بجاذب ليس مؤلف فانه ينتج قولنا الجسم جاذب بواسطه عكس نقض الكبرى
 وعن مثل قياس المساوات كقولنا آسناولت وب مساو لي فانه ينتج آسناولي
 بواسطه مقدمة محدودة وهي قولنا آسناولت المساوي مساو وكذا قولنا الذرة في
 الحقنة والحقنة في البيت فالذرة في البيت وغير ذلك من النظائر وقولنا بعينه
 احراز من قولنا الاشياء من الحجر حيوان وكل حيوان جسم فانه ليس بقياس اذ لم يلزم
 عنه قول يكون الحجر موضوعا والجسم محمول مع انه يلزم منه قول اخر وهو قولنا
 بعض الجسم ليس بحجر وقولنا اضطرارا احراز من الاقوال التي يلزم منها قول في بعض
 المواد دون البعض كما لو قلنا الاشياء من الفرس بالانسان وكل انسان فاطو فانه يلزم
 منه قولنا الاشياء من الفرس بناطو لكت ليس بضروري اذ لو بدلنا الكبرى بقولنا
 وكل انسان حيوان لكان للزوم فيعلم انه ليس بضروري اعلم اننا لا نشترط كون
 النتيجة ضرورية بل لاننا ج ضروري وباري بينهما وهذا الحد شامل لما يكون للزوم
 فيه يتينا كالشكل الاول الذي يلزم عنه المطر لزوما يتينا جليا ولما لا يكون يتينا

قال في احكام العكس في فديتين خال الكمية والحجة اعني الحفظ في بعض
 الصور دون البعض واما الكذب فاما لا يحفظ لان حمل الخاص على جميع اشخاص
 العام كاذب باجبا وسلبا وعكسها بالوجهين صادق **اقول** اراد بالعكس
 المستوي والقبض فديتين ان الكمية والحجة قد يحفظ في بعض الصور كما في اليقظة
 الضرورية ولا يحفظ في البعض الاخر كما في الموجبة الكلية الضرورية واما
 الكذب فلا يحفظ لعكس على ما تقدم لان حمل الخاص على جميع اشخاص العام
 كاذب باجبا وسلبا فانه يكذب كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بالانسان
 وعكسها بالاجبا وسلبا صادق بالوجهين اما الموجبة فان عكسها المستوي
 هو قولنا بعض الانسان حيوان صادق واما السالبة فان عكس نقضها
 هو ليس بعض الناس بالانسان ليس حيوان صادق في المناقضة في الكذب غير ثابتة

[illegible]

ان يجمع الحدين ويسقط من بينهما نتيجة واقران مع الحدين شكل **افول**
 الاقران في قد ينال من جمليات كما مثلنا في قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان
 جسم وهو المؤلف من جمليات صرفة ويسمى القياس المحلى وقد ينال من شرطيات
 مختصة ومنها ومن الجمليات ويسمى القياس الشرطي كما نقول كلما كان آب في ذك
 كان ج د ف ه ز او نقول كلما كان آب في ذ وكل د ه ونبد بالبحث عن الجمليات
 لانها البسط فنقول ما مثلنا به في قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسا
 جسم اقران في محلى ونتيجته هي قولنا كل انسان جسم بشارك المقدمتين الاولى في
 الانسان والثانية في الجسم فمضى بشارك كل واحدة من المقدمتين بخروج كل
 كل واحدة من المقدمتين بشارك النتيجة بالخروج الذي بشارك كما فيه ويسمى موضوع
 النتيجة وهو الانسان حد الاصغر لانه خرج بالقسمة الى مجموعها ويسمى المقدمتين التي
 بشاركها فيه صغرى هي قولنا كل انسان حيوان ومجموعها يسمى حد الاكبر والمقدمتين
 التي بشاركها فيه كبرى هي قولنا كل حيوان جسم ويسمى المشترك بين المقدمتين
 وهو الحيوان حد اوسط ومن شأنه ان يجمع الحدين اعنى الاصغر والاكبر ونتيجته
 وهي قولنا كل انسان جسم اي وجب انتساب الاكبر الى الاصغر لا لاجباب او
 التسلب بالاجباب يستحق العار والتسلب يستحق طعنا ويسقط هذا الحد الاوسط
 من بين الحدين وقوله ويسقط من بينهما وفتح حشوا وترتيب الكلام ومن شأنه
 ان يجمع بين الحدين ونتيجته ويسقط من بينهما واقران الاوسط مع الحدين يسمى
 شكلا **قال** فان كان محمول الصغرى في موضوع الكبرى فهو اول الاشكال
 وان كان محمولها معانفا فيها او موضوعهما فانها لها وعلى عكس الاول فراجعها

فقد علم ان بشر الطائفة في زجاج الب
بين فيها وشرط تحقيق الانجاء كشرط
الغنية في الاشكال الاربعة ومنها ما هو
شرط العلم بالانجاء كشرط الطائفة
في الغنية والافرية بشرط كسحج
وشرط الوسط وشرط كمن الغني
في الغني وشرط كمن الغني
بشرط الاثر في زجاج الب
الديب في الاثر في زجاج الب
الاصغر في الاثر في زجاج الب
وذلك لا يندرج في الاثر في زجاج الب
السكرانما هو في الاثر في زجاج الب
والغني في الاثر في زجاج الب
احكام هو الاثر في زجاج الب
اثره في الاثر في زجاج الب
الذو في الاثر في زجاج الب
المطالع

هذا هو المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة

اقول تعد الاشكال بحسب نسبة الاوسط الى الحدين الآخرين وهي لا يخرج عن
 هذه الاربعة لان الحد الاوسط اما ان يكون محمول الصغرى موضوع الكبرى
 وهو الاول ومحولها وهو الثالث كما تقول كل ج ب ولا شيء من آ ب وموضوعها
 وهو الثالث كقولنا كل ج ب وكل ج آ او موضوع الصغرى محمول الكبرى هو
 الرابع كما تقول كل ج ب وكل آ ج **قال** قد يمكن وقوع كل واحد من المحصورات
 في كل مقدمة ففراين كل شكل ستة عشر وهي ضرورية لكن بعضها منبج وبعضها
 عقيم وللانناج شرائط وقد تشترك الاشكال في عقم المؤلف من سالبين بلان
 احدهما موجبة من ج ب ثنتين مطلقا ومن صغرى سالبة لا يلزم منها موجبة كبريها
 جزئية وهذه المشتركات لوازم الثلاثة الاولى وشرائط للاخبر **اقول**
 قد عرفت ان القضية المحصورة اما ان يكون كلية او جزئية وعلى كلا التقديرين
 فاما موجبة او سالبة فافسماهما اربعة على ما تقدم فاذا اشتمل القياس على
 مقدمتين كل واحدة منهما على اربعة اقسام لزم ان يكون ضرب كل شكل
 ستة عشر مضربا الاربعة في نفسها ستة عشر غير ان بعضها منبج وبعضها
 عقيم وللانناج شرائط باقية قد تشترك الاشكال الاربعة في ثلثها فافسما
 عن سالبين لا يلزم احدهما موجبة وهذا الفيد الاخبر لم يذكره الاوابل و
 لا بد منه لحصول الاناج عن سالبين اذا استلزم من احدهما موجبة ولا عن
 جزئيتين مطلقا ولا عن صغرى سالبة بسيطة لا يلزم منها موجبة كبريها جزئية
 وهذه المشتركات لوازم لشرائط الاشكال الثلاثة الاولى وشرائط للاخبر
 على ما باقية بانواع شرطين آخرين يذكر فيما بعد **قال** ثم لكل شكل شرط

في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة

هذا هو المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة

شرط الاول ايجاب الصغرى كلية الكبرى وتشاركه الثاني في ثاني شرطيه
 ويختص باختلاف المقدمتين في الكيف بالفعل او بالقوة ويشترك الثالث ايضا
 في اولها ويختص باثني لا بد منه من كلي وبفرد الرابع بعد الاشراط بالثلاثة المشتركة
 بشرطين عدتين هما ان لا يجمع السلب الصروف مع الجزئية في مقدمة غير
 منكسرة ولا ايجاب المقدمتين ايجابا بالابتن من سلب مع جزئية الصغرى **اقول**
 لكل شكل من الاشكال الاربعة شرطان فالاول شرطه ايجاب الصغرى كلية
 الكبرى والثاني شرطه اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب كلية فقد شارك
 الاول في ثاني شرطيه هو كلية الكبرى واختص بالاختلاف كبقا من المقدمتين
 اما بالفعل ان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة واما بالقوة بان يكونا
 موجبتين ويلزم احدهما سالبة او سالبين يلزم احدهما موجبة فانهما وان
 لم يختلفا بالكيف فلا يكتفي في قوة المختلفتين ولهذا ينج السلب الثالث شرط
 ايجاب الصغرى كلية احدهما والشرط الاول موافق للشرط الاول من الشكل
 الاول واختص بكلية احد المقدمتين للشكل الرابع شرائط خمسة احدها ان لا يكونا
 سالبين لا يلزم احدهما موجبة وثانيهما ان لا يكونا جزئيتين وثالثهما ان لا يكون
 الصغرى سالبة بسيطة والكبرى جزئية وهذه الثلاثة هي المقدمة ورابعها عدم
 استعمال السالبة الجزئية غير الخاصتين فيه وخامسها ان لا يكون المقدمتان
 موجبتين بـ ثنتين والصغرى جزئية بل متى كانت الصغرى موجبة جزئية كانت
 الكبرى سالبة كلية او موجبة كلية مركبة يستلزم سالبة كلية وبما تباهيه
 الشرائط في كل شكل **قال** فيصير القيد والنتيجة بحسب السبب طن من كل واحد من

من الأولين اربعة ومن الثالث ستة ومن الرابع خمسة واما مجيب التركيب فمن
كل واحد من الأولين ثمانية ومن الاخرين اثني عشر **اقول** لما اشروطنا في الاول
اجاب الصغرى وكلية الكبرى سقط من ضرب الستة عشر اثني عشر هي الصغرى البتة
كلية وخزنية مع المحصورات الاربعة وذلك ثمانية والكبرى الجزئية موجبة وثلاثة
مع الموجبين وذلك اربعة فبقية المنج اربعة والثلاثة لما اشروطنا فيه اختلاف
المقدّمين وكلية الكبرى سقط منه المقدّمات المتفقان بالسلب لايجاب كلتيه
وجزئيه ومختلفين في الكم وذلك ثمانية ضرب المقدّمات المختلفتان كقياس
مع جزئية الكبرى وذلك اربعة اخرى فبقية المنج اربعة والثالث لما اشروطنا فيه
اجاب الصغرى وكلية احد المقدّمين سقط منه الصغريات السالبة مع اربعة
كبرى اتفقت وهي ثمانية والجزئيتان مع اجاب الصغرى هو ضربان فبقية المنج
ستة والرابع لما اشروطنا فيه عداسن حال السالبيين والجزئيتين والسالبة
الصغرى مع الكبرى الجزئية والسالبة الجزئية والموجبتين مع جزئية الصغرى
سقط منه احد عشر هي السالبتان وهي اربع والجزئيتان وهي ثلثة والسالبة الكلية
الصغرى مع الموجبة الجزئية الكبرى هو ضرب واحد والسالبة الجزئية مع الموجبة
الكلية وهو ضربان والموجبتان مع جزئية الصغرى هو ضرب واحد فبقية المنج
خمس هذا بحسب سبب المقدمات قام مع اعتبار المركبات فالمنج في الاول ثمانية
لان الاربعة التي مع اجاب الصغرى ينتج مع سلبها اذا كانت السالبة حركية بارها
موجبة وكذلك الاربعة التي في الشكل الثالث ايضا عفي فبقية ثمانية ايضا والشكل
الثالث ايضا عفي فيكون المنج فيه ثني عشر ضربا لاجل الشرط فيه ح اما هو كلية

فوقها كما في طه في الآية
سبب اخذ في معنى خلاف
اخذ في المعنى والمصدر والخصوص
والاحكام في دفع ممكن الى خصوص
مفرد في العلوم انفسه او عموم
وذلك في اختصاص في معنى
سبب كونه ولا يكتفي بكونه في
الاساس عليها واما في قوله
فما في النظر فمصدر في المعنى
في اخذ في الكبر كصحة في غير
كتاب وهرس علوم ضرب الامور
وكن في دار حيث يشهد الطائفة
كلمة في الامايل بسط بعض المضروب

[illegible]

احدهما **المنقسط** الحزنيان موجبين وسالبين ومختلفين وذلك اربعة وفي
اثنى عشر **قال** والتابع تابعه لا خمس المقدمات في الكم مطلقا والكيف اذ لم
يتركب جهاتها **اقول** ذكر القدماء ان النتيجة تتبع اخس المقدمات لا تمامها
فلا يقوى عليها وهذا صحيح في الكم فان احد المقدمات اذا كانت جزئية كانت
النتيجة كذلك واما في الكيف فاما يصح لو كانت السوال بسيطة اما اذا كانت
مركبة فممكن ان النتيجة موجبة واما في الجهة فغنية تفصيل ما في المختلطات
قال في الاول عام الانساج ولا ينفج الثاني موجبة ولا الثالث كلية ولا الرابع
موجبة كلية **اقول** الشكل الاول ينتج المحصورات الاربع فهو عام الانساج
بالنسبة الى المحصورات الاربع واما الثاني فلا ينتج الايجابات اما ينتج السلب
والثالث لا ينتج الكلية واما ينتج الجزئية والرابع لا ينتج الموجبة الكلية وينتج
المحصورات الثلاث على ما يأتي بهان ذلك **قال** والقياس منه كامل بين
الانساج كبعض ضروب الشكل الاول ومنه غير كامل يحتاج الى بيان كالثلاثة
الاخيرة واحوجها الرابع **اقول** القياس منه كامل بين الانساج كبعض ضروب
الشكل الاول هو الذي يكون صغره موجبة فعلية ومنه غير كامل يحتاج الى بيان
كبعض ضروب الاول وهو الذي يكون صغره ممكن او سالبه مركبة وكلاهما
الثلاثة الاخيرة واحوجها الرابع لخاصة البين لثلاثة في كل المقدمات **قال**
الشكل الاول ان لم يكن الا صغره خلا بالايجاب تحت الاوسط وفي حكم الذرا
او لم يكن الحكم شاملا للجميع الاوسط لم يجب ان يتعد حكم الاوسط اليه **اقول**
هذا بيان اشراط الشرطين الاولين اعني ايجاب الصغرى وكلية الكبرى لان

[illegible]

احدیه

الصغرى لو كانت سالبة لم يجب ان يتعد الحكم بالا كبر من الاوسط الى الاصغر
 لسابن الذاتين كما نقول لاشئ من الانسان يفرض كل فرض من حيوان ولا ينتج
 ولو قلنا وكل فرض من صاهل لم ينتج الايجاب المحكوم عليه لا كبر غير ما حكم به على
 الاصغر فلا ينال في الوسط كما نقول كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرض من الحيوان
 رحمه الله اشار الى اشتراط الامر الاول بقوله ان لم يكن الاصغر داخل في الايجاب
 تحت الاوسط وقوله وفي حكم الداخل اشارة الى اننا جاز الفاس من ان كانت
 الصغرى سالبة اذا كانت مركبة بلزمها موجبة باعتبارها يكون احدا باعتبار
 التسلب في حكم الذاتين ويكون ممكنة وشار الى اشتراط الامر الثاني بقوله اوله
 يكن الحكم شاملا لجميع الاوسط **قال** فالضرب الاول من موجبين كلتيهما ينتج
 موجبة كلية كما مثلناه اولا والثاني من كلتيهما كبراهما سالبة ينتج سالبة كلية
 والثالث من موجبين صغرها جزئية ينتج موجبة جزئية والرابع من صغرى
 جزئية وكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية والجميع بين وقد انجز المحصورات الاربع
 فهذا بحسب القول المطلق **اقول** باعتبار الشرطين سقط اثني عشر على ما تقدم
 وفي المنتج في الشكل الاول رتبة ضرب الاول من موجبين كلتيهما ينتج موجبة
 كلية كقولنا كل جرب وكل بآ ينتج كل ج آ الثاني من كلتيهما والكبرى سالبة
 ينتج سالبة كلية كقولنا كل جرب ولا شئ من ب آ ينتج لا شئ من ج آ الثالث
 من موجبين والصغرى جزئية والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض
 جرب وكل بآ ينتج بعض ج آ الرابع من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية
 ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض جرب ولا شئ من ب آ ينتج ليس بعض ج آ وانما جاز

لو كانت سالبة لم يجب ان يتعد الحكم بالا كبر من الاوسط الى الاصغر
 لسابن الذاتين كما نقول لاشئ من الانسان يفرض كل فرض من حيوان ولا ينتج
 ولو قلنا وكل فرض من صاهل لم ينتج الايجاب المحكوم عليه لا كبر غير ما حكم به على
 الاصغر فلا ينال في الوسط كما نقول كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرض من الحيوان
 رحمه الله اشار الى اشتراط الامر الاول بقوله ان لم يكن الاصغر داخل في الايجاب
 تحت الاوسط وقوله وفي حكم الداخل اشارة الى اننا جاز الفاس من ان كانت
 الصغرى سالبة اذا كانت مركبة بلزمها موجبة باعتبارها يكون احدا باعتبار
 التسلب في حكم الذاتين ويكون ممكنة وشار الى اشتراط الامر الثاني بقوله اوله
 يكن الحكم شاملا لجميع الاوسط **قال** فالضرب الاول من موجبين كلتيهما ينتج
 موجبة كلية كما مثلناه اولا والثاني من كلتيهما كبراهما سالبة ينتج سالبة كلية
 والثالث من موجبين صغرها جزئية ينتج موجبة جزئية والرابع من صغرى
 جزئية وكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية والجميع بين وقد انجز المحصورات الاربع
 فهذا بحسب القول المطلق **اقول** باعتبار الشرطين سقط اثني عشر على ما تقدم
 وفي المنتج في الشكل الاول رتبة ضرب الاول من موجبين كلتيهما ينتج موجبة
 كلية كقولنا كل جرب وكل بآ ينتج كل ج آ الثاني من كلتيهما والكبرى سالبة
 ينتج سالبة كلية كقولنا كل جرب ولا شئ من ب آ ينتج لا شئ من ج آ الثالث
 من موجبين والصغرى جزئية والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض
 جرب وكل بآ ينتج بعض ج آ الرابع من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية
 ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض جرب ولا شئ من ب آ ينتج ليس بعض ج آ وانما جاز

هذه النتائج بين بذاته فظهر ان هذا الشكل ينتج المحصورات الاربع بحسب
 القول المطلق من غير التفات الى شئ من الجهات **قال** اما اذا اعتبرنا الجهات
 فنقول اذا كان الصغرى سالبة بلزمها موجبة فاقترافا مع الكبرى ينتج بقوة اليجاب
 ما ينتج الموجبة **اقول** السالبة المركبة التي يلزمها موجبة كالعقبة الخاصة
 والشرطة الخاصة والوجوديات يجوز استعناها بالصغريات في الشكل الاول
 لاشتمالها على عقد الايجاب سلبا لاننا جاز انما هو باعتبار عقد الايجاب ينتج
 ما ينتج الموجبة مثلا اذا صدق لا شئ من ج ب ما دام ج لا دائما وكل ب بالضرورة
 ينتج كل ج آ بالضرورة لان الصغرى مركبة من عقبة عامة سالبة وموجبة
 مطلقة عامة هي كل ج ب فاذا جعلنا صغرى الكبرى ينتج ما قلناه ولما كان اليجاب
 والتسلب في الفظتين لان ربط محمولات مثل هذه الفضايا الى موضوعاتها في نفس
 الامر كما هو بالا مكان الشامل للايجاب والتسلب بالوجود والتسلب عليها كان
 مثل هذه اقيسة ولا يخرج عن مطلق الفاس لكون الاشراج لا لذاتها **قال**
 والصغريات الفعلية التي تقتضيه دخول الاصغر في الاوسط بالفعل مع الكبرى
 الذاتية ينتج كالكبرى لان الاصغر فيها بعض جزئيات الاوسط فحكمها **اقول**
 الصغرى في هذا الشكل اما ان يكون فعلية او ممكنة وان كانت فعلية والكبرى
 اشاداتية او وصفية فان كانت اشاداتية فالنتيجة فاننا اذا قلنا مثلا كل ج ب
 بالاطلاق وكل ب آ بالضرورة فقد حكمنا في الصغرى بان ج بعض جزئيات ب
 فصعدا عليها بمصدق عليها لان قولنا في الكبرى كل ب آ بالضرورة شاملا لكل
 الجزئيات التي من جملتها ج فكون ج بالضرورة آ وهو المظهر **قال** والصغريات

لو كانت سالبة لم يجب ان يتعد الحكم بالا كبر من الاوسط الى الاصغر
 لسابن الذاتين كما نقول لاشئ من الانسان يفرض كل فرض من حيوان ولا ينتج
 ولو قلنا وكل فرض من صاهل لم ينتج الايجاب المحكوم عليه لا كبر غير ما حكم به على
 الاصغر فلا ينال في الوسط كما نقول كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرض من الحيوان
 رحمه الله اشار الى اشتراط الامر الاول بقوله ان لم يكن الاصغر داخل في الايجاب
 تحت الاوسط وقوله وفي حكم الداخل اشارة الى اننا جاز الفاس من ان كانت
 الصغرى سالبة اذا كانت مركبة بلزمها موجبة باعتبارها يكون احدا باعتبار
 التسلب في حكم الذاتين ويكون ممكنة وشار الى اشتراط الامر الثاني بقوله اوله
 يكن الحكم شاملا لجميع الاوسط **قال** فالضرب الاول من موجبين كلتيهما ينتج
 موجبة كلية كما مثلناه اولا والثاني من كلتيهما كبراهما سالبة ينتج سالبة كلية
 والثالث من موجبين صغرها جزئية ينتج موجبة جزئية والرابع من صغرى
 جزئية وكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية والجميع بين وقد انجز المحصورات الاربع
 فهذا بحسب القول المطلق **اقول** باعتبار الشرطين سقط اثني عشر على ما تقدم
 وفي المنتج في الشكل الاول رتبة ضرب الاول من موجبين كلتيهما ينتج موجبة
 كلية كقولنا كل جرب وكل بآ ينتج كل ج آ الثاني من كلتيهما والكبرى سالبة
 ينتج سالبة كلية كقولنا كل جرب ولا شئ من ب آ ينتج لا شئ من ج آ الثالث
 من موجبين والصغرى جزئية والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض
 جرب وكل بآ ينتج بعض ج آ الرابع من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية
 ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض جرب ولا شئ من ب آ ينتج ليس بعض ج آ وانما جاز

الممكنة مع الكبريات الخالصة عن الضرورة والعدم ينتج ممكنة لأن الأصغر
غير داخل في الاوسط الآب الفوعة **اقول** الصغرى الممكنة في هذا الشكل هي جماعته
إلى أنها لا ينتج مطلنا والمصرة اختار مذهب أبي علي في انتاجها وتفصيله أن الكبرى
أما أن يكون ضرورية مطلقة أو دائمة مطلقة أو لا ضرورية مطلقة دائمة فإن لم يكن
ضرورية ولا دائمة فالنتيجة ممكنة ما عاينه أن كانت الكبرى غير مركبة أو خاصة أن كانت
مركبة أما انتاج الممكنة العامة فلأن الصغرى لو فرضت واقعة لا ينتج الفلاس كالكبرى
لما مر إذا صدق كالكبرى على تقدير يمكن كانت ممكنة والالكان ما ليس يمكن ممكنا
على تقدير وقوع الممكن وهو محال ولا يكون فعلية لأن الأصغر غير داخل بالفعل
الاوسط وأما انتاج الممكنة الخاصة فلأن الممكنة إذا تركبت مع احد الجزئين في
الكبرى انتج ممكنة عامة وإذا تركبت مع الجزء الاخر الخالف لذلك الجزء في الكيف
انتج ما يخالف النتيجة الاولى فتركت منهما ممكنة خاصة **قال** ومع الكبرى
الضرورية والذاتية ينتج كالكبرى لأن مكان الصغرى يقضي أن لا يكون للاوسط ذات
بخلاف ذات الأصغر والكبرى يقضي ثبوت الأكبر لما هو ذات الاوسط قبل انضافه إلى الاوسط
ومعه بعد فخرج الصغرى إلى الفعل بحسب العرض المقضي له وأما النتيجة وضرورتها
لا يقضيها إلا بالفلاس إلى الفعل لأنه ثابت في نفس الامر قبل خروجه إلى الفعل **القول**
إذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية أو دائمة كانت النتيجة تابعة للكبرى لأن
الصغرى الممكنة يقضي عدم المغايرة بين ذاتي الأصغر والاوسط والالاستحال حمل
الاوسط على الأصغر لا لاجتناب حمل هو هو وإذا كانت الذات واحدة فكما صدق
على ذات الاوسط فهو صادق على ذات الأصغر لكن الكبرى يقضي ثبوت الأكبر لما

ذائق

اخلفا
منع الكبرى
المحدثين في السنة
والروايات
في الكيفية ورواياتهم
على انفسهم

[illegible]

المذكور قال المصنف في
الشيخ شمس الدين ابن تيمية

بدوام الاكبر وهو النعير فادام وصف المتحرك لاداما وذلك يستلزم لاداما
 المتحرك لانه لو دام لدام وصف المتغير بدوام وذلك تناقض ظاهر فان استلزم
 كانت النتيجة دائمة لاداما لاداما فادام فاعبار انضمام صغر الدائمة والضرورة
 الى العرفية العامة التي اشتملت عليها الكبرى واما الدوام فلا ينضم الى صغري
 الدائمة والضرورة الى المطلقة العامة الخالصة في الكيف للعرفية العامة واعلم
 ان فخر الدين الرازي حيث وقف على كلام ابي علي في قوله لا يحصل منهما قياس
 المقدمات وكان صحيحا فوهم نفى القياس بين هاتين المقدمات مطلقا وحصل له من
 وهمه ذلك التشكك في كل قياس كبراه محتملة للدوام وصغراه دائمة ولا يلزم من نفى
 القياس الصادق المقدمات نفى مطلق **قال** وان احتمل الكبرى الدوام او
 الصغرة مع ذلك حملت عليها فاعاد الى الامران من الدائم والضرورة **اقول**
 اي مع احتمال الدوام كما اذا كانت مشروطة عامة او عرفية عامة فانها حمل
 على الدوام او الصغرة لانها لو حملت على الدوام لزم التناقض فوجب حملها
 على الدوام لانا فرضنا صغر الصغري فلو لم يحمل الكبرى على الدوام لزم المحال
قال الشكل الثاني ان اتفقت مقدماه في الكيف واختلفتا بحيث يحصلان
 معاً لم يعرف حال احد النتيجة امبا بيان بالسلب فعملهما الوسط ام مثلاً فبان
 بالاجاب **اقول** قد بينا انه بشرط في انتاج الشكل الثاني بحسب الكيف
 والكم امران احدهما اختلاف المقدمات بالاجاب السلب بحيث لا يمكن صحتها
 والثاني كلفة الكبرى ما بيان الشرط الاول فلانها لو اتفقتا بالكيف واختلفتا
 فيه خلافاً لم يمكن معه صدقهما لم يعرف حال احد النتيجة امبا بيان بالسلب وقد

وان احتمل الكبرى الدوام او
 الصغرة مع ذلك

شملها الحكم بالاوسط او مثلاً فبان بالاجاب وبما ندرته بصدق كل انسان
 حيوان وكل ناطق حيوان وهما مثلاً فبان بالاجاب بصدق كل انسان ناطق ولو
 قلنا في الكبرى كل فرس حيوان كانا متباينين فعملهما الحكم بثبوت الحيوانية لهما
 وصدق لاشئ من الانسان بفرس وكذلك بصدق لاشئ من الانسان بحجر ولا
 من الناطق بحجر والحى الاجاب لو قلنا في الكبرى لاشئ من الفرس بحجر كان الحى
 السلب اذا اختلفت كيفية النتيجة من صورة واحدة لم يتعين الاجاب السلب
 في المادة المجهولة فلا يكون قياساً وكذلك لو اختلفتا بالكيف مع امكان اجتماع
 الاصغر والاكبر وذلك اذا كانت المقدمات مطلقتين او ممكنتين او متخالفتين
 كما نقول لاشئ من الانسان بكاية كل ناطق كاتبة لو قلنا في الكبرى لاشئ من الفرس
 بكاية كان الحى في المادة الاولى الاجاب في الثانية السلب فلا يتعين النتيجة
 فلا انتاج **قال** وان اختلف الاوسط ببعض الاكبر لم يعرف بغير حال الاصغر
 امبا بيان لذلك البعض املا فالبعض المتكلم لم يتعلق بالحكم به اما اذا حصل الشرط
 انتجاسا لانه لا غير **اقول** هذا بيان اشراط الامر الثاني وهو كلية الكبرى
 فانها لو كانت جزئية لم يعلم حال طرف النتيجة مثلاً فبان ام مثلاً فبان لان
 الكبرى الجزئية مع الصغري الكلية تماماً يدل على المناقاة بين الاصغر وبعض الاكبر
 المذكور ولا يدل على المناقاة بين الاصغر والبعض الاخر من الاكبر الذي لم يذكر
 ولا على المناقاة ويحصل الاختلاف الموجب للعقم مثلاً انه بصدق كل انسان
 ناطق وليس كل حيوان ناطق والحى الاجاب لو قلنا في الكبرى ليس كل حيوان ناطق
 كان الحى السلب بصدق لاشئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحى

كيف متعين النتيجة

الاجابات لو قلنا في الكبرى بعض الصاهل فير كان الحي السلب مع الاختلاف
 لا نتائج اما مع حصول الشرطين فاما بنتجان سالبة لوجوب استهال مقدمه
 سالبة فيه والنتيجة تنبع الاختس فحقينه ان الاوسط اذا ثبت لاحد الطرفين
 وانففى عن الآخر كان بين الطرفين سبابة قطعية **قال** فالضرب الاول
 من كليتين صغراهما موجب كقولنا اكل انسان ضاحك ولا شئ من الفرس يضاحك
 ينتج لا شئ من الانسان يفرس الثاني من كليتين صغراهما سالبة ينتج مثلهما والثالث
 من صغري موجبة جزئية والرابع من صغري سالبة جزئية ينتج مثلهما **اقول**
 ظهر من اشتراط الامر بان المنتج هنا اربعة ضرب لا غير على ما تقدم الاول
 من كليتين صغراهما موجب كقولنا اكل انسان ضاحك ولا شئ من الفرس يضاحك
 ينتج سالبة كلية كقولنا لا شئ من الانسان يفرس الثاني من كليتين صغراهما سالبة
 ينتج سالبة كلية كقولنا لا شئ من الفرس يضاحك وكل انسان ضاحك ينتج
 لا شئ من الفرس يفرس الثالث من صغري موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج
 سالبة جزئية كقولنا بعض الجواز ضاحك ولا شئ من الفرس يضاحك ينتج بعض
 الجواز يفرس الرابع من صغري سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة
 جزئية كقولنا بعض الجواز يفرس بعض ضاحك وكل انسان ضاحك فبعض الجواز يفرس
 بانسان **قال** وبيان الانساج بعد ما تقدم بان يعكس كبرى الاول والثالث
 فيرجعان الى الشكل الاول ونقلب مقدمه الثاني بعد عكس صغرا ثم يعكس النتيجة
اقول لما كانت فراين هذا الشكل غير واضحه الانساج ولا باقى الاشكال
 احتج الى البيان وطرقه بعد ما تقدم من وجوب المبانية بين الطرفين اللذين

ينتج جزئية

ثبت لاحدهما الاوسط وانففى عن الآخر ثلثة العكس الخلف والافراض فان
 الضرب الاول والثالث برئذان الى الاول يعكس كبراهما وينتجان ما ينتج الاول
 والضرب الثاني يعكس صغرا ثم يقبل للمقدمتين بان يحصل الصغري كبرى والكبرى
 صغري ينتج ما ينتج الاول ثم يعكس النتيجة **قال** وما الرابع فنتبينه بالافراض
 وهوان يعين البعض من الاصغر الذي ليس باوسط فرضنا ونسميه باسم فيكون له
 من ذلك المستمى باوسط والكبرى كل اكبر اوسط فبعض الضرب الثاني بعينه ينتج
 شئ من ذلك المستمى باكبر ولكن بعض الاصغر هو ذلك المستمى ينتج من رابع الاول
 ما لا يعينه **اقول** الضرب الرابع من هذا الشكل لا يمكن شيئا بالعكس لان
 الصغري سالبة جزئية لا يعكس كبرى موجبة كلية ينتج جزئية ولا فاس عن
 جزئيتين بل طريقة الافراض والخلف اما الافراض فنحن بما يكون احد المقدمين
 فيه جزئية فانا اذا قلنا ليس كل ج ب وكل ا ب ففرس الجيم وهو البعض من الاصغر
 الذي ليس باوسط شيئا معينا ونسميه باسم ليكون لا شئ من ذلك المستمى
 اعند باوسط اعنى م حتى يصح لا شئ من م ب والكبرى كل اكبر اوسط اعند
 ا ب فيصل الضرب الثاني من هذا الشكل فينتج لا شئ من ذلك المستمى باكبر اعنى لا شئ
 من م ا ولكن بعض الاصغر هو ذلك المستمى اعنى بعض ج د فنحمله صغري هذه النتيجة
 حتى ينتج بعض ليس ا من رابع الشكل الاول وهو المظهر **قال** وفي الخلف في الجميع
 وهوان يقول ان لم يكن النتيجة المدعاة حقة فنقضها حتى ونضيف النقيض الى
 الكبرى القريئة ينتج من م صغري بااول نقض صغراها فيكون باطلا وعكس وضع
 نقض النتيجة في حقه هذا بالقول المطلق **اقول** طريق الخلف عام في جميع



الضروب بخلاف العكس المختص بما ينعكس من المضاب والافراض المختص بما يكون فيه مقدّم جريئة وهو ان نأخذ نقيض النتيجة ونضمها الى احد المقدمات لينتج ما يناقض الاخرى هو محال لزم من فرض نقيض المظهر كما يكون كاذبا فيكون المظهر حقا مثاله في الضرب الاول اذا صدق كل ج ب ولا شيء من آ ب لولم ينتج لاشيء من ج الصادق نقيضه وهو بعض ج آ فيجعله صغري كبرى القياس كبرى ينتج لبعض ج ب وهو يناقض كل ج ب الصغري هفت وكذا في باقي الضروب هذا القول المطبق بغير اذا اعتبرنا المقدمات بحسب لكم والكيف مطلقا من غير اعتبار الجهة واما باعتبار الجهة فيستلزم بما في **قال** واما باعتبار الجهة فان اختلفت المقدمات في الجهة بحيث لا يمكن تلاقى حدة النتيجة بالاجاب كالممكنة والمطلقة والعرفية والمشروطة كلها مقبلة بالخاصة مع الضرورية صغري وكبرى مختلفة الكيف ومتفقين ينتج ضرورية **اقول** اذا كانت احد المقدمات ضرورية والاخرى ممكنة خاصة او مطلقة خاصة او عرفية خاصة او مشروطة خاصة كانت النتيجة ضرورية سواء اتفقت مقدّمات في الكيف واختلفا في لاد المقدمات اختلفنا في الجهة بحيث لا يمكن تلاقى حدة النتيجة بالاجاب فلا اعتبار في الاختلاف بالكيف مثاله اذا صدق كل ج ب بالاطلاق الخاص ولا شيء من آ ب بالضرورة ينتج لاشيء من ج آ بالضرورة بعكس الكبرى والخلف على ما تقدّم ومثاله فيما اذا اتفقتا قولنا كل ج ب بالاطلاق الخاص وكل آ ب بالضرورة فانه ينتج لاشيء من ج آ بالضرورة لان الصغري دلّت على ثبوت ب لكل آ بالضرورة فضرورية الاوسط ثابتة لاحد الطرفين ومنفصلة عن الاخر فبينهما مباينة ضرورية

كل ج ب بالضرورة والكبرى دلّت على ثبوت ب

وكذا اذا كانت الضرورية صغري **قال** وان كانتا بحيث لا يتلافيان ابدا كما لو جريئة والخاصتين مع الدائمة على الوجه كلها انتج دائما وهناك يصير الضرور والمنجبة ثمانية لانتاج المتفقات **اقول** اذا كانت المقدمات بحيث لا يتلافيان ابدا كما لو جريئة الدائمة والخاصتين والوقبتين مع الدائمة المطلقة فان النتيجة تكون دائما سواء كانت صغري وكبرى اختلفت المقدمات في الكيف او في جهة واليه شار بقوله على الوجه كلها اما مع الاختلاف في الخلف والعكس الاخر وهو ظاهر مثل قولنا كل ج ب لاد دائما ولا شيء من آ ب دائما واما مع الاتفاق فلان احدهما المقدمات تقيض د ا م الاوسط لاحد الطرفين والاخرى تقيض د ا م الاخر فبينهما مباينة د ا مة كقولنا كل انسان متحرك لاد دائما وكل فلك متحرك دائما ينتج لاشيء من الانسان فلك وكذا قولنا لاشيء من الانسان ساكن لاد دائما ولا شيء من الفلك ساكن دائما وح يكون الضرور والمنجبة في الشكل الثاني ثمانية لسقوط اعتبار اختلاف المقدمات بالكيف **قال** فان كانتا بحيث يمكن تلاقى حدهما كالممكنة والمطلقة بسببطين مخلوطتين لم ينتج بعد الشرط **اقول** اذا كانت المقدمات بحيث يمكن تلاقى حدهما اعني الصغري والكبرى لم ينتج الفرق سواء اختلفت المقدّمات او اتفقتا لان الشرط الاول وهو اختلاف المقدمات بحيث لا يمكن تلاقى حدهما ليس محاصلا فلا انتاج وذلك في المضاب التي لا تنعكس سواء بها كالممكنة والمطلقة والوجوديات والوقبتين لا مكان صد سلب الخاصة الممكنة عن الشيء لا امكان وشبهها له كذلك مع امتناع سلب الشيء عن نفسه **قال** والوصفيات المختلفة الكيفية المنجبة ينتج وصفيته تابعة لمقدّمين حال الباطنة واللاخص حال الاختلاف

الاول

اقول الوصفيات المختلفة بالكيف اذا اختلفت بعضها مع بعض فلا يخلو
 اما ان يكون الاختلاف من الوصفيات المختلفة الكيف المنتجة ولا يكون فان كان
 الاول فهو المختلط من الشرطين والعرفتين وتكون النتيجة تابعة للمقدّمين في الجهة
 ان اتفقا ولا يخفى منهما ان اختلفا وان كان الثاني فهو عقيم الا ما استثنى من تفصيل
 ذلك فقول المتقدم ان كانا مشروطين بما تيقن فالنتيجة مشروطة عامة لان
 الاوسط ثابت لاحد الوصفين بالضرورة ومنفرد عن الاخر بالضرورة فنتيجة
 ضرورية وان كانا عرفيين كانت النتيجة عرفية لان دوام الاوسط لاحد الطرفين
 ودوام سلبه عن الاخر يدل على دوام سلب احد الوصفين عن الاخر وان كانت احدهما
 عرفية والاخر مشروطة كانت النتيجة عرفية وان كانتا المقدمتان وصفيتين
 بعينهما انتساب المحمول الى الموضوع في بعض اوقات وصف الموضوع كالممكنة الوصفية
 والمطلقة الوصفية لم ينتج شيئا بعد الشرط الاول اعني الاختلاف كفاحيث لا يمكن
 التمسك في الحدوث الى الاخر اذ عن هذا القسم اشار بقوله المنتجة وكذا ان اختلفا في
 والمشروطان هذه الوصفيات الغير المنتجة فانه لا ينتج الا اذا كانت الصغرى وصفية
 والكبرى احد الاربع فانها ينتج وصفية **قال** والصغريات الذاتية مع الكبرى
 الوصفية ان كانت حجابها من غير اعتبار الوصف بمنع الجمع كالممكنة العامة مع
 المشروطة لا مع العرفية مختلفتين والوجودية مع العرفية متفقين ومختلفتين
 انتجت بحسب الذات ممكنة ان لا يكون الصغرى عينية ومطلقة ان كانت ولا ينتج
 ضرورية ولا دائمة لان الثباين يحتمل ان لا يكون واجبا وفي جميع الاوقات فان
 كانت الصغرى مقيدة بوقت معين او غير معين بقي القيد في النتيجة **اقول**

الصغريات الذاتية وهي التي يعتبر فيها انتساب المحمول الى الموضوع بحسب الذات
 ايجابا وسلبا من غير التفات الى وصف الموضوع اذا كانت كبرياتها وصفيات و
 التي اعتبر انتساب المحمول فيها الى الموضوع ايجابا وسلبا بحسب الوصف فلا يخلو اما
 ان يكون الجهتان من غير اعتبار الوصف في الكبرى بمنع الجمع ويمكن في الجمع فان كان
 الاول انتجت ذاتية ممكنة ان كانت الصغرى ممكنة والامطلقة وذلك كالممكنة العامة
 الصغرى مع المشروطة العامة المختلفتين بالكيف فان الكبرى اذا لم يعتبر فيها الصغرى
 بحسب الشرط بل نظر اليها من حيث هي كانت منافية للممكنة للثبات فبها الممكنة
 العامة والضرورة والمختلفتين بالكيف مثالا لكل ج ب بالامكان العام ولا
 من آت بالضرورة ما دام آتة ينتج لاشي من ج ا بالامكان بعكس الكبرى لانه
 لو لم يكن يصدا لصدا بعض ج ا بالضرورة واذا انضم الى الكبرى نتج ما ينافي الصغرى
 ولو كانت الكبرى موجبة ممكن بانها بالخلف ولو كانت الكبرى عرفية لم يكن منافية
 للصغرى الممكنة فلا يحصل منها نتيجة على ما ياتي وهذا قاله الامع العرفية وكذلك اذا
 كانت الصغرى وجودية والكبرى عرفية سواء اتفقتا كقولنا كل ج ب لادائما وكل
 آ ب ما دام آ او اختلفا كما لو كانتا حديهما سالبة فانه ينتج مطلقة عامة لست
 او مختلفا اما مع الاختلاف فظاهر واما مع الاتفاق فلان الوجودية موجبة
 وسالبة مثلا زمان فاما ان الجهتان متنافيتان اذ لم يعتبر الدوام في الكبرى بحسب
 الوصف واما ان انتج مطلقة بالخلف فانه لو لم يصدا لاشي من ج ا بالاطلاق لست
 بعض ج ا دائما فاذا انضم الى الكبرى نتج ما ينافي الصغرى ولا يكون النتيجة
 للكبرى في الضرورة والدوام لان الثباين بين الاصغر والاكبر يحتمل ان لا يكون

واجبا في الكبرى المشروطة ولا دائما في الكبرى العرفية كما انه يصح لكل انسان كاتب
بالاطلاق ولا شيء من ساكن اليد بكتابا دام ساكن اليد فانه ينبج لاشي من الاشياء
بساكن اليد بالاطلاق لا دائما وكذا الواحد الصغرى في هذا المثال ممكنة والكبرى
مشروطة فتنبج ضرورة لان الدوام بحسب الوصف والضرورة بحسب الوجود
الدوام ولا الضرورة بحسب الذات ليجوز انقطاع الوصف عن الذات كالكتاب في هذا
المثال اذا كانت الصغريات وان قيدت بوقت معين وغير معين بقي القيد في النتيجة
كما نقول كل انسان فحرك اليد وقت كتابته ولا شيء من الناس فحرك اليد ما دام دائما
فانه ينبج لاشي من الانسان بناءم وقت كتابته لان الاصغر اذا ثبت له الاوسط في
وقت معين انتهى عن الاكبر ما دام موصوفا بالعنوان كان الاكبر الموصوف بالعنوان
منفيا عن الاصغر في ذلك الوقت **قال** وان كنا ممكنة الجمع لنبين **اقول**
هذا هو القسم الثاني من اختلاف الصغريات الذاتية وكبريات الوصفية اجتماع
المجهولين في مجموع نسبة الاوسط بالاجاب الموجبة بحجة احد المقدمتين نسبة اليه
بالسلب بحجة المقدمة الاخرى كالصغرى الممكنة مع الكبرى العرفية كما نقول لاشي
من ج ب بالامكان وكل آ ب ما دام آ د فتنبج لانقضاء الشرط الاول اعني اختلاف
المقدمتين بحيث لا يمكن الجمع بينهما فانه يصح لاشي من الكاتب فحرك اليد بالامكان
وكل انسان كاتب فحرك اليد ما دام انسانا فانا كاتب لا ينبج لاشي من الكاتب بالانسان
كاتب لان كل كاتب فهو انسان بالضرورة **قال** وكذلك ان كانت الوصفية
صغرى الذاتية كبرى فان الكاتب فحرك ما دام كاتبا والانسان ليس فحرك مطلقا
وسلب الانسان عن الكاتب ينبج **اقول** اذا كانت الوصفية صغرى ذاتية

كبرى لم ينبج شيئا بشرط ان يكون الكبرى من الغضابا التي لا تنعكس سواء بها كالممكنة
والمطلقات فانه يصح لكل كاتب فحرك اليد ما دام كاتبا ولا شيء من الانسان فحرك
بالاطلاق ولا ينبج لاشي من الكاتب بالانسان بل كل كاتب انسان بالضرورة وذلك
من حيث انه يجوز ان يكون ذات الاصغر والاكبر واحدة والوصفان ثابتان لهما غير
دائمين واحدهما يدوم طابا ام الاخر لا مطلقا فلا يصح سلب الذات عن نفسها
قال والكبرى الدائمة بدوام الوصف ون الذات ينبج مع اي صغرى اتفقت مطلقا
عامته لان النتيجة الدائمة الموجبة تكذب معها فاصح نصفها **اقول** ان كانت
الكبرى مشروطة خاصة وعرفية خاصة فانه ينبج مع اي صغرى اتفقت بحالفة
طائفة الكيف مطلقا عامته كما نقول كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من آ ب ما دام آ
لا دائما فانه ينبج لاشي من ج آ بالاطلاق والاصغر بعض ج آ دائما وهو يناقض
لا شيء من آ ب ما دام آ لا دائما الكبرى على ما تقدم من ان الصغرى الدائمة مع الكبرى
العرفية الخاصة في الشكل الاول مما يجتمعان على الصدق وفرضنا صدق الكبرى
فبذلك هذه الدائمة فصح نصفها اعني النتيجة المطلوبة ولان الكبرى تك على آ ب
الاكبر ليس بآ ب لاشي من الذات فلا يكون دائما للاصغر **قال** لا ينبج هذا الشكل
غير محتمل للضرورة اصلا لاحتمال ثباته في كل حال **اقول** قد ظهر مما
تقدم ان يناقض هذا الشكل محتمل للضرورة ولا ينبج فضيلة مركبة مقيدة بالاصغر
او بالادوام لاحتمال ثباته في الاصغر والاكبر في كل حال فلا يصح الاكبر على الاصغر
قال الشكل الثالث ان كان الاصغر خارجا عن الاوسط والاكبر متاخرا عنه
بالبعض لاحتمال عموم موجبا او بالكل مسلويا لم يعرف حالهما امثلا فانه خارجا

أم متباينان **أقول** قد ذكرنا فيما تقدم أن شرائط إنتاج هذا الشكل بحسبكم
والكيف أمران أحدهما الجواب للصغري والثاني كلبته أحدهما بيان الأول أنها لو لم يكن
موجبه لكانت سالبة ويكون الأصغر خارجا عن الأوسط فالكبرى ما سالبة أو متو
فان كانت سالبة حصل الاختلاف لوجب للعقم وهو توافق الطرفين نازة وبناهما
أخرى أما التوافق فانه يصح قولنا لاشئ من الانسان بفرس ولا شئ من الانسان
بصاها والحق صاهل وأما التباين فكما لو بدلنا الكبرى بقولنا ولا شئ من الانسان
بجاء والحق لاشئ من الفرس بجاء وهذا القسم لم يذكره المص رحمه الله هنا لأنه ذكره
فيما سبق وان كانت موجبه حصل الاختلاف أيضا أما مع التوافق فلا تصدق
لا شئ من الانسان بفرس وكل انسان حيوان والحق كل فرس حيوان فهذه الأكبر
وهو الحيوان خارج عن الأصغر وهو الفرس والبعض لانه اعم منه وأما مع التباين فلا
يصح لاشئ من الانسان بجاء وكل انسان حيوان والحق لاشئ من الجاء بحيوان
فهذه الأكبر هو الحيوان خارج عن الأصغر وهو الجاء بالكل ومع حصول هذا
الاختلاف لا يعلم حال الآتين امثلا قبان أم متباينان فلا إنتاج **قال** وان كانت
الفرنية من جزئيتين لم يعرف بقدر هل اتخذ الجزان المحكوم عليهما من الأوسط أم فرقنا
أقول هذا بيان اشتراط الأمر الثاني وهو كلبته أحد المقدّمين فانهما لو كانتا
جزئيتين لم يعظم هل اتخذ الجزان المحكوم عليهما من الأوسط أم افترقا فحصل
الموجب للعقم أما التوافق فكما يصح قولنا بعض الحيوان انسان وبعضه ناطق
وأما التباين فكما لو بدلنا الكبرى بقولنا بعض الحيوان فرس ففي الفرنية الأولى اتخذ
الأوسط فيهما وفي الثانية افترقا **قال** ولما لم يند هذا الشكل إلا ثلاثا أو بناينا

كل فرس

عند الأوسط فقط ولم يتغير عما عداه لو ينبغي كتبنا **أقول** لما كان الأوسط هنا
موضوعا في المقدّمين جازان يكون المحول اعم من الموضوع وان يكون مساويا جازا
ان يكون محول الصغري اعم من موضوعها وان يكون موضوعها مساويا لمحول الكبرى
أو متجاها هو أيا معا تحته اندراج نوعين تحت جنس في جازان يكون محول الصغري
اعم من محول الكبرى فلا يصح الجواب ولا سلبه كلبا بل جزئيا كقولنا كل انسان حيوان
وكل انسان ناطق ولا شئ من الانسان بفرس في نتائج هذا الشكل كلها جزئية
قال لضرب الأول من كليتين موجبتين كقولنا كل انسان حيوان وكل انسا
كان الثاني من كليتين كبراهما سالبة والثالث موجبتين صغرها جزئية والرابع
من موجبتين كبراهما جزئية والخامس من صغري موجبه وكبرى سالبة جزئية
والسادس من صغري جزئية وكبرى سالبة **أقول** المنهج بمقتضى الشرط هذه
الستة على ما تقدم الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبه جزئية كقولنا كل انسا
وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق ولا ينتج كلبته لاحتمال كون الأصغر هنا
للأوسط والأكبر فضله كما في هذا المثال الثاني من كليتين كبراهما سالبة جزئية
كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بفرس ينتج بعض الحيوان ليس بفرس
ولا ينتج كلبته لاحتمال كون الأصغر جنسا للآخرين هذا المثال إذا لم ينتج
هذان الضربان الكلي لم ينتج الباقي لما تقدم ولانه لو انتج العام لانتج الخاص الثاني
من موجبتين صغرها جزئية ينتج موجبه جزئية كقولنا بعض الحيوان انسان و
كل حيوان جسم ينتج بعض الانسان جسم الرابع من موجبتين الكبرى جزئية والصغرى
كلية ينتج موجبه جزئية كقولنا كل حيوان حساس ينتج بعض الحيوان انسان ينتج

بعض الحساسات الحاصلة من صغري موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية بنج سالبة
جزئية كقولنا كل حيوان حساس وليس كل حيوان في انسان فليس كل حساس بانسان
السادس من صغري موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية بنج سالبة جزئية كقولنا
بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحجر فبعض الحيوان الانسان ليس بحجر
قال ويبان الاناج ما مر اما بعكس الصغري ان كانت الكبرى كلية وبالقدر عكس
النتيجة اذا كانت جزئية منعكسه **اقول** بيان الاناج الشكل الثالث بعد ما مر
من جوب خلاف الجزئية بين الطرفين عند حصول الشرطين او المباينة الجزئية امور
ثلاثة احدها العكس وهو اما في الصغري هو في كل فرعية كبرها كلية وهي الاول والثاني
والثالث والسادس فاننا اذا عكسنا صغري الاول صارنا الفرعية من الشكل الاول
فانه يصح بعض الحيوان انسان فيعكس كل انسان حيوان ونضمه الى الكبرى فيصير الفرعية
من الشكل الاول وينتج النتيجة وكذا باق الضروب اما في الكبرى هو في الفرعية التي
كبرها جزئية موجبة كقولنا في الضروب الرابع بعض الانسان حيوان في عكس بعض
الحيوان انسان ثم نطلب المقدتين فيجعل عكس الكبرى صغري الصغري كبرى فيريد
الى الاول بنج ما ينتج من عكس النتيجة وهذا لا يمكن في الضر الحاصل لان الكبرى
سالبة جزئية الا اذا كانت احد الخاصتين حتى يصح عكسها وجعلها صغري **قال**
او بالافراض كيف كانت فيقسم البعض من الاوسط الذي ليس باكبر مثلا باسم فيكون
كل ذلك المستوسط اصغر فينتج من الاول ان كل ذلك المستوسط هو اصغر وكان لا شيء
منه باكبر فينتج من الثاني من الضر وبما يريد **اقول** هذا بيان الثاني للاناج وهو
الافراض وبيان في كل فرعية احد مقدمتها جزئية واكثر الضروب احتياجا اليها

وكل اوسط

الخامس لعكس في العكس فيه فان صغره يعكس جزئية وكبرها لا عكس لها بل طريقة لا فرق
مثلا اذا صد كل ج ب وليس كل ج ا فينتج ليس كل ب ا لانا اذا فرضنا البعض من الاوسط
الذي ليس باكبر اعني الذي ليس اشينا معتبرا وسبقناه باسم وليكن فيكون كل ذلك
المستوسط اعني كل ج ب وكل اوسط اصغر اعني كل ج ب ففصلان كل ذلك المستوسط
اصغر اعني كل ب وكان لا شيء من المستوسط باكبر اعني لا شيء من ج ا فينتج
من الثاني في هذا الشكل ليس بعض ب ا الذي هو المظ **قال** واما بالخلاف في الجميع
وذلك بان يضاد نفرض النتيجة الى الصغري بنج من الشكل الاول ما يضاد الكبرى
او ينافيها فليز والخلاف **اقول** هذا هو الطريق الثالث للاناج وهو اعم
من الاولين من الاناج في جميع الضروب هو باخذ نفرض المظ النتيجة وضما الى
الصغري لينتج بافض الكبرى الصادقة فيكون محالا وانما لزم من فرض نفرض المظ
صادقا لا من الصغري المفروضة الصدق من العباس المنج لذاته فيكون المظ صادقا
مثلا اذا صد كل ج ب وكل ج ا فبعض ب ا لا صد نفرضه وهو لا شيء من ب ا
ويجعل كبرى للصغري بنج لا شيء من ج ا وهو يضاد الكبرى هف وكذا في سائر الضروب
قال واما باعتبار الجهات فالسؤال المستلزم للوجبات بنج بقوتها ويجعل
الضر وبما شئ **اقول** لما عدل الضر وبما شئ الاطلاق شرع في الخطا
باعبارا والجهات فالسؤال المركب الذي يستلزم الوجبات بنج بقوة تلك الوجبات
فالصغري ج يجوز ان يكون سالبة حركية فيضاد لا ضرب لان الشرط ج
يبقى واحدا وكلية احد المقدمات فيكون الضر وبما شئ اثني عشر **قال**
ثم الفعليات بنج فعلية والممكنة بسيطة ومخلوطة بنج ممكنة الا اذا كانت الكبرى

ضرورية او دائمة فانهما ينبغي مثلها لما مر في الاول فان عكس الصغرى هو الشكل اليه
اقول الفعليات اذا خلطت في هذا الشكل مطلقا اثبتت فعلية كما تقول كل
 ج ب بالاطلاق وكل ج ا بالاطلاق فبعض ب ا بالاطلاق يعكس الصغرى ليريد الى
 الاول وينبغي ما ذكرنا والممكنات ينبغي ممكنة كذلك ايضا والمختلطات من الفعليات
 والممكنات ينبغي ممكنة ايضا والبيان ما تقدم الا اذا كانت الكبرى ضرورية او دائمة
 لانما يعكس الصغرى الممكنة ليريد الى الاول ينبغي ذلك كما بين في الشكل الاول **قال**
 والوصفيات المختلطة بغيرها ينبغي بحسب الذات وكذلك البسيطة التي لا يستلزم
 الدوام اما المستلزمة فينبغي وصفية لكنها يكون مطلقه ههنا فان الكاتب يفظا
 ويحرك القلم ما دام كما بنا ولا ينبغي كون البعض يفظى بحرك كما ما دام يفظان بل في بعض
 اوقات يفظنه **اقول** الوصفيات اذا خلطت بغيرها بان يكون احكاما متعددا
 وصفية والاخرى ثابتة فان النتيجة ذاتية وبسقط اعتبار الوصف كما تقول كل
 ج ب ما دام ج وكل ج ا بالاطلاق فانه ينبغي بعض ب ا بالاطلاق لان الوصف
 تعلق بالاوسط وهو ساقط في النتيجة فيسقط ما تعلق به كذلك الوصفيات البسيطة
 التي لا يستلزم الدوام بحسب الوصف اذا خلط بعضها ببعض فان النتيجة ذاتية
 ايضا في الممكنة الوصفية والمطلقة الوصفية سواء كانتا من جنس واحد كالمطلقين
 او من جنسين كالمطلقة مع الممكنة كما تقول كل ج ب بالامكان حين هو ج وكل ج ا
 حين هو ج ينبغي بعض ب ا بالاطلاق العام ولا ينبغي وصفية ما تقدم اما الوصفيات
 المستلزمة للدوام بحسب الوصف كالعقوبات والمشرطات اذا خلط بعضها
 ببعض فان النتيجة يكون وصفية مطلقة لا مقيدة بالدوام كما بنا وكل كاتب يحرك

الشكل

فان النتيجة
او دائمة

وذلك

الذي ولا الوصف كما تقول كل
كاتب يفظان ما دام

يد ما دام كما بنا ولا ينبغي بعض يفظى بحرك يد ما دام يفظان بل حين هو يفظان
 بعض اوقات يفظنه **قال** والصغرى الدائمة والضرورية في لا ينافض الكبرى
 العرفية او الشرطية الخاصتين بخلاف الشكل الاول كما مر صا و قد قلنا كل
 نائم حيوان بالضرورة وساكن ما دام نائما لا دائما بل ينبغي ان في وجودية **اقول**
 قريبتنا فيما تقدم ان الصغرى الضرورية والدائمة لا يندغم منها من الكبرى العرفية
 او الشرطية الخاصتين في الشكل الاول قياسا صادق المقدمات فبهيها يمكن انظامها
 وينبغي وجودية كما يصدق قولنا كل نائم حيوان بالضرورة وكل نائم ساكن ما دام
 نائما لا دائما وهما ناضبان صا فان وينبغي بعض الحيوان ساكن لا دائما وقد
 ظهر مما تقدم ان حكم هذا الشكل حكم الشكل الاول في موضعين احدهما هذا
 والثاني ان الدائمين بحسب الوصف لا ينبغي دائمة وصفية بل مطلقه وصفية
 على ما تقدم **قال** الشكل الرابع ان كانت مقدماه ساكنين لم يكون هما موجبة
 لمعرف حال الحدين امثلا فان خارج الاوسط امثلا بان **اقول** فثبتنا
 ان شرط انتاج هذا الشكل احدهما انجاب الحد المقدمين لا تما لو كانا شيئا
 بسيطين حصل الاختلاف الموجب للعدم فانه لا يعرف حال الحدين امثلا فان
 خارج الاوسط امثلا بان اما توافق الطرفين فكقولنا الاشئ من الانسان فبسر
 لاشئ من الصاهل بانسان والحق كل فرس صاهل والبيان فكل لو بد لنا الكبرى
 بقولنا لاشئ من الجاد بانسان والحق لاشئ من الفرس مجاد ومع الاختلاف انتاج
قال ان كانا خريتين لم يعرف هل اتخذ البعض المحكوم عليه والبعض المحكوم
 من الاوسط حتى يكون مورد الحدين واحدا **اقول** هذا هو الشرط الثاني

وهو كناية عن المقدس فانه لو كانا جزيئين حصل الاختلاف الموجب للعقم فانه
 لا يعرف احد البعض المحكوم عليه الصغرى والبعض المحكوم به في الكبرى من الاوسط
 حتى يتجدد ورد الحديث ام لا اما توافق الطرفين فكما لو قلنا بعض الجوان انسان و
 بعض الجسم جوان والحى كل انسان جسم ولو بدلنا الكبرى بقولنا بعض البشر جوان
 كان الحى السلب مع هذا الاختلاف لا اناج **قال** وان كانت الصغرى سالبة
 صغرى والكبرى جزئية لم يعرف حال الاصغر هل يلا في الاكبر خارج الاوسط ام لا
 هذا هو الشرط الثالث وهو ان لا يكون الصغرى سالبة بسيطة لا يلزمها الايجاب ^{القول}
 والكبرى جزئية لانه لو لا ذلك لم يحصل الاختلاف الموجب للعقم فانه لا يعرف حال الا
 المسلوب عن الاوسط هل يلا في خارج الاوسط ام لا فانه يصحك لا شيء من الانسان
 يعرف بعض الجوان انسان والحى كل من جوان ولو قلنا في الكبرى بعض الناطق
 انسان كان الحى السلب مع هذا الاختلاف لا اناج **قال** وهذه هي الشروط
 العامة ثم ان كانت صغرى الموجبين جزئية واجتمع السلب الجزئية فيها لم ينعكس
 وكانت الكبرى في محالة موجبة كلية تعلق الحكم في كل مقدمة بجزء من الاوسط ولا يعرف
 انها متخذان ام لا وبالعكس في الاخر تعلق الحكم بجزئين من الحديثين الاخيرين ولم يعرف
 ام لا فان ام لا هذه الشروط المتقدمة ثابتة في الاشكال الاربع على ما بينا
 فكانت عامة ثم ان هذا الشكل بشرط فيه اركان اربعة ان لا يستعمل الجزئية
 الصغرى مع ايجاب المقدس من الثاني عند استعمال السالبة الجزئية العكسية اما
 الاول فلانه لو كانت صغرى الموجبين جزئية حصل الاختلاف الموجب للعقم لا مكان
 ان تعلق الحكم في كل مقدمة بجزء من الاوسط مغاير لما تعلق به في المقدمة الاخرى

القول

فلا يعلم اتحاد الجزئين ولو قلنا في الكبرى كل من جوان كان الحى السلب سالبا بينهما
 واما الثاني فلان السالبة الجزئية الجزئية العكسية لو استعملت فيه كانت ما صغر
 او كبرى كلاهما عقيم اما الاول لما تقدم في الايجاب الصغرى الجزئية من احتمال
 تعلق الحكم في كل مقدمة بجزء من الاوسط مع امكان تغايرها واتحادها كما تقول بعض
 الجوان ليس انسان وكل ناطق جوان والحى الايجاب للاتحاد الجزئين ولو قلنا
 في الكبرى كل من جوان كان الحى السلب سالبا بينهما واما الثاني فهو ان يكون السالبة
 الجزئية كبرى فانه يصحك كل انسان جوان وليس كل حشاش انسان ولو قلنا في
 الكبرى ليس كل جوارح انسان كان الحى السلب الى هذا القسم وهو ان يكون السالبة
 الجزئية كبرى اشار بقوله وبالعكس في الاخير لان الجزئية مع ايجاب المقدس متخذان
 يكون عقيما اذا كانت الصغرى جزئية خاصة اما اذا اجتمع السلب الجزئية في مقدمة
 فانها تكون عقيمة مطلقا سواء كانت صغرى كما تقدم او كبرى كما بينت في قوله
 وبالعكس **قال** فالضرب الاول من موجبين كليتين كقولنا كل انسان جوان
 وكل ناطق انسان والثاني من موجبين كبراهما جزئية يتخاان جزئية لاحتمال ان
 يكون الاصغرا من الاكبر والثالث من كليتين صغرا سالبة ونتج والرابع
 من كليتين كبراهما سالبة والخامس من صغرى موجبة جزئية وكبرى كلية سالبة
 ويتخاان جزئية **القول** المنهج عقيمة ما تقدم من الشرط خمسة اضرب
 الاول من موجبين كليتين بنتج موجبة جزئية كقولنا كل حيوان كل حيوان بنتج
 ب الاحتمال ان يكون الاصغرا من الاوسط والاكبر كما تقول كل انسان جوان
 وكل ناطق انسان ولا يصحك كل جوان ناطق بل بعضه الثاني من موجبين كبرى

فانه يصح في بعض الجوان
 انسان وكل ناطق جوان و
 الحى الايجاب للاتحاد الجزئين

والحى الايجاب

كلية

ولا ينتج كل ب ام

جزئية بنج موجبة جزئية كقولنا كل ج ب وبعض آ ج الثالث من كتبهن والصغرى
 سالبة كقولنا لا شئ من ج ب وكل آ ج بنج سالبة كلية لا شئ من ب آ الرابع عليه
 من كتبهن كبراهما سالبة وبنج سالبة جزئية كقولنا كل ج ب ولا شئ من آ ج بنج
 ليس بعض ب أو لا بنج كلية لاحتمال كون الاصغر لا كبر والاوسط كقولنا كل
 انسان ج و ان ولا شئ من الفرس با انسان ولا بنج لا شئ من الجوان بفرس بل
 الخامس من صغرى جزئية موجبة وكبرى سالبة كلية بنج سالبة جزئية كقولنا
 بعض ج ب ولا شئ من آ ج بنج ليس بعض ب قال وهذه هي الضروب البسيطة و
 بنضاف لهما من المركبات ستادس من موجبة كلية صغرى سالبة جزئية منعك
 كبرى سابع بعكس ذلك بشرط ان يصدر مع كبره عرفة عا و ثامن من سالبة كلية
 صغرى موجبة جزئية كبرى مشروطين او عرفت بن بيطين او مخلوطين صغرها
 خاصة الضروب الستة كانت باعتبار السوال البسيطة واذا اعتبرنا تركيب
 السوال بنضاف الى هذه الخمسة ثلثة اضرب اخرى احدها من موجبة كلية صغرى
 وسالبة جزئية منعك كبرى يعنى يكون الكبرى احدا الخاصتين كقولنا كل ج ب و
 ليس كل آ ج مادام آ لا دائما بنج ليس كل ب آ و ثانيها عكس ذلك من سالبة
 جزئية صغرى موجبة بالمشروط الخاص والعرفي الخاص كبرى موجبة كلية لكن بشرط
 ان يصدر على كبره العرفي اى يكون احدا الفضائيا الست المنعكسة السوال المعنى
 الضروية والدايمة المشروطين والعرفيين كقولنا ليس كل ج ب مادام ج لا
 دائما كل آ ج مادام آ بنج سالبة جزئية ليس بعض ب آ دائما مادام ب و
 ثالثة من سالبة كلية صغرى جملتها احدا الخاصتين موجبة كبرى يصدر عليها العرفي

اقول

العام بنج سالبة جزئية عرفة خاصة كقولنا لا شئ من ج ب مادام ج لا دائما
 وبعض آ ج مادام آ بنج بعض ب ليس مادام ب لا دائما وهذه الثلثة
 اشارت بقوله في باب لعكس هذا العكس مع ما يتبعه في باب لا قسمة مما عثر عليه
 الفاضل اثر الدين الاميرى قال والبيان بعد ما ذكرناه اما بالطلب لرد الى
 الشكل الاول في الثلثة الاولى في الاخرى عكس النتيجة اقول بيان اننا هذا
 الشكل لما ذكرنا من التناجج هذا يكون با موراربعة احدها القلب هو جعل الصغرى
 كبرى والكبرى صغرى ثم عكس النتيجة وهو انما ياتي في الضروب الثلثة الاولى في
 الضرب الاخير الثامن لا ياتي في الرابع لكن شرط الاول ان يجاب الصغرى ولا في الثاني
 لقوات الشرطين معا ولا في السادس لحد اجاب الصغرى لا في السابع لعدم كلية
 الكبرى قال وبشكل هذا المتقدمين والرد الى احدا الشكلين الباقيين فالاول لا ياتي
 فيه هذا الطريق الا بعكس الكبرى ليرتد الى الثالث وكذا الثاني والثالث لا ياتي
 فيه هذا الطريق الا بعكس الصغرى ليرتد الى الثاني والرابع يمكن بانه بعكس المتقدمين
 معا ليرجع الى الاول وبكسر الصغرى ليرجع الى الثاني وبكسر الكبرى ليرجع الى الثالث
 وكذا الخامس لما لم يتجاوز اما السادس قائما بتبين بعكس الكبرى السالبة الجزئية
 الى الشكل الثالث لكن السالبة الجزئية لا تنعكس الا اذا كانت احدا الخاصتين فلهذا
 اشروط في هذا الضرب كونه احدا الخاصتين واما السابع قائما بتبين بعكس الصغرى
 السالبة الجزئية ليرجع الى الثاني ولا تنعكس الا اذا كانت احدا الخاصتين ثم الشكل
 الثاني شرط اننا ج صمد الدوام على احدا المتقدمين ويكون الكبرى من الفضائيا
 المنعكسة السوال فلهذا اشروط في اننا ج هذا الضرب كون الصغرى احدا الخاصتين

في الباقية اقول هذا هو
 الطريق الثاني وهو العكس
 وهو قد يكون في مقدمتين
 واحدة وهذه يكون في المقدمة

وكون الكبري عرفة عامة وما هو اخص منها واما الضرب الثاني فانه يثبت
بالعكس بل بالقلب على ما قلنا وما اخرج الى عكس النتيجة وهي سائر الجزئية لا عكس
الا اذا كانت احدا الخاصتين شرطوا في مقدمته ما ذكرنا من الجهات لينتج سالبه
جزئية مشروطة وعرفية خاصتين ليصح عكسها **قال** وبالا فرض على قياس
ما تقدم **اقول** هذا الطريق الثالث وهو مختص بما يكون فيه مقدمة على ما
بيننا مثله في الضرب الثاني كل ج ب وبعض آ ج نفرض البعض من الذي هو
ج شيئا معيناً وليكن د فصد مقدمان احدهما كل د آ وثانيهما كل د ج
فيجعل الثانية كبرى للصغرى لينتج بعض ب فيقسم ب على ما صغرى الاول لينتج بعض
ب آ وهو المطلوب **قال** واما بالخلف في الجميع **اقول** هذا هو الطريق الرابع
العام وهو انفع الطرق وهو الخلف وقد عرفته حراراً مثله اذا صدق كل ج ب
وكل آ ج كوله بصد بعض ب آ صد لاشئ من ب آ فيجعل كبرى للصغرى لينتج
لاشئ من ج آ ويعكس الى ما يضاد الكبرى هـ **قال** والنتائج باعتبار الجهات
يكون في الثلاثة الاولى والثاني عكس ما كانت ينتج في الشكل الاول لانها
بالقلب يرتد اليه **اقول** قد بينا ان الضروب الثلاثة الاولى والاخر ترجع
الى الشكل الاول قبل المقدماتين ثم عكس النتيجة فاذا قبل المقدمات صارت القرينة
من الشكل الاول انتجت ما ينتج الاول من الموجهات ثم اذا عكسناها صارت
نتيجة هذه الاضرب فوجب ان يكون جهة نتائج هذه الاضرب عكس نتيجة الشكل
الاول بعد قلب المقدماتين مثله اذا صد كل ج آ بالضرورة وكل آ ج بالاطلاق
ينتج بعض ب آ حين هو ب لانه بالقلب ينتج موجبة كلية ضرورية وهي نعكس

مطلقة وصفية فكانت هي النتيجة **قال** وفي الرابع والخامس ما ينتج بعد عكس
المقدماتين في الشكل الاول اي **اقول** هذان الضربان يرتدان الى الاول بعكس
المقدماتين معاً جهة نتيجةهما هي نتيجة الشكل الاول بعد عكس المقدماتين معاً
قال وفي الاربعة التي عد الاولين السادس والثامن ما ينتج بعد عكس الصغرى
في الشكل الثاني **اقول** قد بينا ان هذه الاضرب ترجع الى الشكل الثاني بعد
عكس الصغرى فجهة نتيجتهما هي نتيجة الشكل الثاني بعد عكس الصغرى مثله اذا صدق
اذا صدق لاشئ من ج آ اذا ما وكل آ ج بالاطلاق ينتج لاشئ من ب آ اذا ما لاشئ من
الصغرى تعكس كفسها وينتج من الثاني هذه النتيجة بعينه ما **قال** في الخمسة التي عد
الثالث والاخرين ما ينتج بعد عكس الكبرى في الشكل الثالث **اقول** هذه الخمسة
ترجع الى الثالث فيكون نتيجةها نتيجة الشكل الثالث بعد عكس الكبرى مثله كل
ج ب اذا ما وكل آ ج بالاطلاق ينتج بعض ب آ بالاطلاق ينتج بعض ب آ بالاطلاق
لان الكبرى تعكس مطلقة فتصير القرينة من الشكل الثالث من صغرى عامة وكبرى
مطلقة ينتج مطلقة **قال** والصغرى المشروطة والعرفية الخاصتان مع الكبرى
الضرورية والدائمة في الثلاثة الاولى في الاخر منها فصد كما في الشكل الاول
اقول هذه الضروب الاربعة ترجع الى الاول بالقلب بالحقبة كبرى هذا
الشكل فيها هي صغرى الاول وصغره كبراً وقد بينا ان الصغرى الضرورية والدائمة
تناقضان الكبرى العرفية والمشروطة الخاصتان فهذهما الكبرى الضرورية
والدائمة تناقضان الصغرى العرفية والمشروطة الخاصتين لانها هي الاول
قال والكبريات الكلية وهي ما عد الثاني والسادس والثامن اذا كانت شرطية

او عرفت خاصتين انجبت مع اى صغرى انقضت مطلقة عامة سالبة كما في الشكل
 الثاني **اقول** الا ضرب الخمسة التي هي غير الثاني والثالث والسادس والثامن وهي التي
 كبريا بها كلبية اذا كانت كبريا لها احد الخاصتين انجبت مع اى صغرى انقضت مطلقة
 عامة سالبة كما قلنا في الشكل الثاني مثلا اذا صدق كل ج دائما ما ينتج لاشي من
 ب ا بالاطلاق العام والاصل بعض ب ا دائما وهو يناقض الكبرى على ما قلنا في
 الشكل الاول **قال** فما ينتج من هذا في شكل ولا ينتج في اخر فالحكم بالمنج وما ينتج على
 وجهين فان كانا اعم واخص فالحكم للاخص ذلك كالصغرى المطلقة مع الكبرى ^{صغرى} الخاصة
 في الضرب الثاني فانهما ينتجان بحسب الرد الى الشكل الاول مطلقة عامة بحسب
 الرد الى الشكل الثالث وجودية **اقول** القياس الذي اذ ارد الى شكل واحد
 الطرف المذكورة من القياس عكس المقدمات او عكس احد هما وانجنتيجة ثم اذ ارد الى
 غير ذلك الشكل لا ينتج شيئا اصلا فينتج ذلك هو الذي ينتج عند الرد الى الشكل
 المنج مثاله الضرب السابع لا يمكن بيانه الا بالرد الى الثاني فبعكس صغره واذا رد
 اليه انجنتج ولورد الى غيره كان عقيما فالحكم للثاني المنج اما لو امكن ان يتاخر على وجهين
 بان يرد الى شكلين مثلا فان كان بين الوجهين عموم وخصوص فلا اعتبار للاخص
 كقولنا كل ج ب بالاطلاق وبعض ا ج ما دام ا لاداما فانه ينتج مطلقة عامة
 بالرد الى الشكل الاول بحسب الرد الى الثالث وجودية لادامة لان الكبرى تنعكس
 جنبته لادامة فيحاط الصغرى المطلقة العامة والكبرى جنبته لادامة
 وينتج جنبته لادامة وهي اخص من المطلقة العامة فكانت هي النتيجة **قال** وان
 لم يكونا كذلك فالحكم بما تتركب منهما ان اختلفا كالكبرى المشروطة الخاصة

وكل آية مادام الا العام

في الضرب الاول مع الصغرى الضرورية فانهما ينتج بالرد الى الشكل الاول مطلقة
 عامة موجبة وبالنظر الى الكبرى مطلقة عامة سالبة فيكون النتيجة مطلقة عامة
 سالبة وجودية في البعض **اقول** هذا هو القسم الثاني وهو ان لا يكون بين الوجهين
 عموم وخصوص فلا يتلو اما ان يختلفا بالكيف ولا يختلفا فان كان الاول لا اعتبارا
 لما تتركب من الوجهين مثاله الكبرى المشروطة الخاصة في الضرب الاول والصغرى
 ضرورية كقولنا كل ج ب بالضرورة وكل آ ج بالضرورة ما دام ا لاداما فانه
 بحسب الرد الى الشكل الاول بالقلب ينتج مطلقة عامة موجبة جنبته ولو قال
 وصفتيه بدل قوله مطلقة عامة كان اولى لان نتيجة الشكل الاول ضرورية وهي
 تنعكس الى الوصفية وبالنظر الى الكبرى ينتج مطلقة عامة سالبة كلبية لا فادينا
 ان الكبرى في مثل هذا الضرب اذا كانت احدا الخاصتين انجبت مطلقة عامة لينة
 مع اى صغرى انقضت واذا ضمنا هذه السالبة الى ما تقدم من المطلقة العامة
 الموجبة كانت النتيجة مطلقة عامة سالبة وجودية في البعض وهذه النتيجة لينة
 للمقدمات في الكيف لانها سالبة والمقدماتان موجبتان **قال** ومع الصغرى
 الممكنة فانهما ينتج بحسب الشكل الاول ممكنة عامة موجبة جنبته وبالنظر الى الكبرى
 مطلقة عامة سالبة كلبية فيكون النتيجة مطلقة عامة سالبة كلبية وجودية لا ضرورة
 في البعض وكلنا النتيجة في القياس الكيف للمقدمات **اقول** هذا مثال آخر للقسم
 الثاني مع الاختلاف ايضا وهو الصغرى الممكنة مع الكبرى المشروطة الخاصة في الضرب
 الاول مثاله كل ج ب بالامكان وكل آ ج ما دام ا لاداما فانه ينتج بحسب الرد الى
 الشكل بالقلب بحسب قياس من الاول صغره مشروطة خاصة وكبراه ممكنة وينتج ممكنة

الاول بالقلب ممكنة عامة جنبته
 جنبته لانه مع

ينعكس ممكنة جزئية عامة هي قولنا بعض آبائنا ممكن وبسبب النظر الى الكبرى فيخرج
 كتيبة لما مر في القاعدة الكلية من ان الكبرى بات الكلية في هذا الشكل الثاني واذا
 ركبنا هذه السالبة مع الممكنة الخاصة بالرد الى الاول حصلت النتيجة مطلقة عامة
 سالبة كلية وجودية لا ضرورية في البعض وهذه النتيجة ايضا مخالفة للمقدمة
 في الكيف كما في النتيجة الاولى **قال** كالصغرى الوجودية في الضرب الثالث مع الكبرى
 المشروطة الخاصة فانها ينتج بحسب الاحجاب اللازم للصغرى الرد الى الشكل الاول
 مطلقة موجبة وبالنظر الى الكبرى مطلقة عامة سالبة كلية وتكون هي النتيجة
 بان يصح الوجود في بعضها **اقول** هذا مثال آخر للقسم الثاني مع الاختلاف في
 الوجهين بالكيف ايضا وهو ان يكون وجودية في الضرب الثالث من هذا الشكل والكبرى
 مشروطة خاصة مثاله لا شيء من جرب اذا تأملنا كل آية بالضرورة مادام آلا لها
 فانه ينتج بحسب الرد الى الاول بالقلب بان يجعل الكبرى صغرى الاحجاب اللازم صغرى
 كبرى موجبة جزئية مطلقة عامة لان الصغرى يسئلزم كل جرب بالاطلاق العام فيجعل
 كبرى للصغرى يحصل قياس من موجبين كتيبة صغرى مشروطة خاصة وكبراه
 مطلقة في الاول وينتج موجبة كلية مطلقة ينعكس موجبة جزئية مطلقة عامة
 بحسب الكبرى مطلقة عامة سالبة كلية لانه قياس كبراه كلية مشروطة خاصة
 او عينية خاصة فينتج مع اي صغرى التفتت مطلقة عامة سالبة كلية كالشكل
 الثاني واذا ضمنا هذه السالبة الى الوجبة الجزئية المطلقة كانت النتيجة سالبة
 مطلقة عامة وجودية لا دائمة في البعض واثار اليه بقوله ويكون هي النتيجة
 بان يصح الوجود في بعضها **قال** واما ان لم يختلف اما الحكم ظاهر ذلك الصغرى

مطلقة عامة سالبة
 اذا كانت احدى الخاصتين
 ينتج مع اي صغرى التفتت
 مطلقة عامة سالبة كالشكل

المذكورة مع الكبرى الضرورية فانها ينتج بحسب الاحجاب المذكورة في الشكل الاول
 والثالث مطلقة موجبة جزئية مخالفة للصغرى كبراه والمقدمة من كبراه وقيل عليه
 فيما عدا ذلك **اقول** هذا هو القسم الثاني من القسم الثاني وهو الذي يكون
 المنتج على وجهين لا يكون بينهما عموم وخصوص وليس بينهما اختلاف بالكيف وحكمه
 ظاهر ذلك كالصغرى الوجودية مع الكبرى الضرورية كقولنا الاشياء من جرب لا
 تأملنا وكل آية بالضرورة فانها ينتج بحسب الاحجاب الذي في الصغرى الرد الى الشكل
 الاول الثالث مطلقة عامة موجبة جزئية فان الصغرى تضمن كل جرب بالاطلاق
 فاذا جعلناه كبرى لكبرى حصل قياس في الشكل الاول صغرى ضرورية وكبراه مطلقة
 موجبان كتيبة وينتج مطلقة عامة موجبة كلية وينعكس الى مطلقة عامة موجبة
 بحسب الرد الى الاول اما بحسب الرد فلا ينعكس الكبرى الضرورية الى مطلقة
 ويجعل الوجبة التي تضمنها الصغرى صغرى هكذا كل جرب وبعض آية حين هو
 ينتج بعض آبائنا لاطلاق العام وهي التي انبجها هذا الضرب بحسب الرد الى الاول
 وهذه النتيجة مخالفة للصغرى كبراه لانها موجبة والصغرى سالبة والمقدمة من
 كما لانها جزئية والمقدمة من كتيبة **قال** سائر الاقترانات اما المؤلف من
 الشرطيات فيشترك في جزء اما تام او غير تام في احد المقدمات من غير تام في الآخر
اقول لما فرغ من البحث عن الاقترانات الجملة شرع في الاقترانات الشرطية
 واقسامها خمسة لانها اما ان يتألف من المتصلات او المنفصلات او من خلط
 منهما او من المتصلات والجمليات او من المنفصلات والجمليات ولما كانت
 الشرطيات مؤلفة فالبعض ثانيا انقسم القياس المؤلف منها الى اقسام ثلاثة لان

الى الثالث

في قدم

المقدمين اما ان يشتركا في جزء من المقدمين كقولنا كلما كان آت وكلما كان
 ج د ف د و اما ان يشتركا في جزء غير تمام منها كقولنا كلما كان آت ف د وكلما كان
 د ف د و اما ان يشتركا في جزء غير تمام من احدهما غير تمام من الاخرى كقولنا كلما كان
 ج د وكلما كان ج د ف د وهو اما يتحقق اذا كان احد المقدمين شرطية وحركية
 من شرطية وغيرها **قال** اما من المتصلات فالاول بانالف على هيئة الاشكال الكلية
 وينبع منها الضرر التسعة عشر المنجزة في الجمل في اللزومات والاتفاقيات
 البسيطة متصلة متناهية وان كانت قليلة العدد ولا يجال فيها في شرط ولا بيان
اقول القسم الاول وهو الذي يكون المشترك جزءا تاما من المقدمين اذا غير
 في المتصلات الصرفة كالضرر المنجزة منها هي ضرر الجملات التسعة عشر لان المشترك
 كان نالبا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان آت
 ف د وكلما كان ج د وان كان نالبا فيها فهو الثاني كقولنا كلما كان آت ف د و
 ليس لينة اذا كان ج د ف د وان كان مقدما في الصغرى ف فيها فهو الثالث كقولنا كلما كان
 آت ف د وكلما كان آت ف د وان كان مقدما في الصغرى ف فيها فهو الشكل
 الرابع كقولنا كلما كان آت ف د وكلما كان ج د ف د فالتسابع في هذا القسم هي
 النتائج في الجملات والبيان ما تقدم من المتصلات لزوميتين كانت النتيجة
 لزومية لان لازم اللازم لازم وان كانتا اتفاقيتين كانت النتيجة اتفاقية و
 كذلك ان كانت احدهما على تفصيل سببا وان كانتا اتفاقيات قليلة العدد حتى
 ان بعضهم منع قبائرها لان المطلوب من القياس استعمال نسبة الاكبر الى الا
 بالاجابة السلب ههنا يجب ان يكون النسبة معلومة قبل الترتيب لا يكون القياس

فترد كلما كان ج د

العكس والمخالف والافراض
 على قياس الجملات ثم ان
 كانت

منجما المطلوب فلا يكون قياسا وشرايط الانساج ههنا هي شرابط الجملات كاجابة
 الصغرى كلية الكبرى في الاول وكذا باقية الاشكال **قال** وقيل ان اللزومات
 لا ينج مقصلة لان ملازمة الكبرى يحتمل ان لا يبقى على تقدير ثبوت الاصغر مثلا
 اذا قلنا كلما كان هذا اللون سوادا او بياضا كان سوادا وكلما كان سوادا لم يكن
 بياضا وجوابه ان الاوسط ان وقع في الصغرى كوقوعه في الكبرى اي على جهة
 بها يستلزم الاكبر لزوما النتيجة ضرورة والا فله يمكن مشتركا وببانه في المثال المذكور
 ان السواد في الكبرى وقع بالمعنى المضاد للبياض وفي الصغرى بالمعنى الجامع له
 لذلك لم يبق الملازمة مع الاصغر فالحل اما وقع بسبب عدم اشتراك الاوسط لا
 بسبب الغرض التاسع واذ انفع الحلل ارتفع الغرض **اقول** ورد بعض المتفكرين
 اعتراضا على المؤلفين باللزومات وتقديره ان الكبرى حكما فيها بملازمة النكاح
 للمقدم في نفس ذلك لا يستلزم ثبوت الملازمة على تقدير مقدم الصغرى فيجمل
 ان لا يبقى صادقة على تقدير ثبوت الاصغر فلا يندرج نال الصغرى في مقدم الكبرى
 ولا يحصل الانساج مثاله كلما كان هذا اللون سوادا او بياضا كان سوادا وكلما
 كان سوادا لم يكن بياضا ولا ينج كلما كان سوادا وبياضا لم يكن بياضا لانه كلما
 كان سوادا وبياضا كان بياضا بالضرورة لاستلزام المركب الجزاء والجواب ان
 الاوسط ان وقع في الصغرى كوقوعه في الكبرى حتى يكون في الصغرى مستلزما
 لنال الكبرى كما وقع في الكبرى احدى الاوسط وانج القياس بالضرورة وسقط
 السؤال لا يثبت على جواز انفاء الملازمة على تقدير مقدم الصغرى في ذلك
 لا يثبت ههنا وان لم يقع في الكبرى على جهة التي وقع عليها في الصغرى لم يكن الاوسط

متحد فلا يحصل قياس كلاً منا في قياس اتحاد الوسط فيه والمثال الذي ذكره المصنف
 انما وقع على الوجه الثاني بانه الى السواد الماخوذ في ثالي الصغرى كان بالمعنى المجامع
 ليس بالماخوذ في مقدم الكبرى كان بالمعنى المضاد له فلما اخلف الوسط لم يلزم النتيجة
 فلم يلزم ملازمة الاكبر بحتم لان لا يصدق على تقدير صدق الاصغر فالحل هو عدم
 الاتساج في المثال المذكور انما كان لان الاوسط فيه غير متحد لا بسبب العارض التابع
 وهو احتمال ان الكبرى لا يصدق على تقدير مقدم الصغرى اذا ارتفع الحل اي ارتفع
 عدم اتحاد الوسط ارتفع العارض عن عدم الاتساج **قال** واما المخلوطة فلا
 ينتج منها في الشكل الاول الصغرى لزومية موجبه ولا الاتفاقية مختلفتين
اقول الفياس المخلوط من اللزومات والاتفاقيات ان كان في الشكل الاول
 فان كانا موجبتين للصغرى ان كانت لزومية لم ينتج الفياس شيئا لان الصغرى
 يدل على الاوسط لازم والكبرى يدل على انه مصاحب لا يلزم من كون لازم مصاحبا
 كون ملزوما كذلك يجوز كون لازم اعم كما تقول كلما كان الانسان حجرا كان
 جبما لزومية كلما كان جبما كان ناطقا اتفاقية ولا ينتج كلما كان حجرا كان ناطقا
 لزومية ولا اتفاقية وكانت الكبرى سالبة لزومية لم ينتج الفياس شيئا لان
 ليس لازما للمصاحب جاز ان يكون مصاحبا وان لا يكون كقولنا كلما كان الفرس
 جونا كان البياض لونا اتفاقية وليس البتة اذا كان البياض لونا كان الفرس حشا
 لزومية مع كذب قولنا البتة اذا كان الفرس جونا كان حشا لسؤال لزومية اتفاقية
قال ولا في الشكل الثاني السالبة للزومية **اقول** السالبة في الشكل الثاني
 لزومية لا ينتج الفياس شيئا سواء كان صغرى وكبرى اما اذا كان صغرى فلا تـ

للاصغر فعدم الاتساج انما
 كان لعدم اتحاد الوسط لا
 لان الاكبر

وان كانت الصغرى اتفاقية

بصدق البتة اذا كان الفرس حشا كان الاثنان زوجا لزوميا وكما كان الفرس جونا
 كان الاثنان زوجا اتفاقية مع كذب قولنا ليس البتة اذا كان الفرس حشا كان
 جونا لزوميا اتفاقية وكذا اذا كانت الكبرى لا تخرج من الصغرى كبرى بالعكس لان
 المصاحب لشيء قد لا يكون لازما له ولا ملزوما **قال** ولا في الشكل الثالث الكبرى
 السالبة **اقول** الكبرى في الشكل اذا كانت سالبة كان عقيما سواء كانت لزومية
 اتفاقية في المخلوط منها لانه بصدق كلما كان البياض لونا كان الفرس جونا اتفاقية
 وليس البتة اذا كان البياض لونا كان الفرس حشا لزوميا مع كذب قولنا ليس البتة
 اذا كان الفرس جونا كان حشا لزوميا اتفاقية لان ما ليس ملازم للشيء قد يضاف
 او يصاحب له او ملزوم له هذا اذا كانت لزومية اما اذا كانت اتفاقية فلا تـ
 بصدق كلما كان الفرس حشا كان جبما اتفاقية مع كذب قولنا ليس البتة اذا كان الفرس
 جونا كان جبما لزوميا اتفاقية لانه لا يلزم من كون الاكبر غير مجامع للاوسط
 الذي هو ملزوم للاصغر ان يكون مجامعا او ملازما للاصغر **قال** ولا في الرابع
 الكبرى للزومية في ضربى الاولين **اقول** الصغرى لاتفاقية مع الكبرى للزومية
 في الضربى بين الاولين من الشكل عقيم كقولنا كلما كان الانسان جونا كان ناطقا
 اتفاقية وكما كان حشا كان جونا لزومية مع كذب قولنا كلما كان ناطقا كان حشا
 لزوميا اتفاقية وكذا لو جعلنا الكبرى خبرية لان الملزوم للشيء قد يكون معا هذا
 لما يجامعه **قال** ولا الاتفاقية في الثالث **اقول** الضرب الثالث من هذا الشكل
 اذا كانت كبراه اتفاقية لا ينتج لانه بصدق ليس البتة اذا كان السواد لونا كان الفرس
 حشا لزوميا وكما كان الفرس جونا كان السواد لونا اتفاقية مع كذب قولنا

١٢٤

ليس البتة اذا كان الفرس حيا سا كان جونا لزوميا واتفاقيا لان ما ليس بمتلزم
لشيء قد يجتمع ملازمه **قال** لا الاخر ان **اقول** الضرب الرابع والخامس من هذا
الشكل عقبتان اذا كانت احد المقدسين اتفاقية والاخرى لزومية اما اذا كانت الضربة
اتفاقية فلا تبتدئ بصدق كما كان السواد لو كان الفرس جونا اتفاقيا وليس البتة اذا كان
الفرس حيا سا كان السواد لو كان لزوميا واتفاقيا مع كذب قولنا فلا يكون اذا كان
الفرس جونا سا كان حيا سا لزوميا واتفاقيا لان المصاحبة للشيء قد لا يكون ملازما
لملازمه واما اذا كانت لزومية فلا تبتدئ بصدق كما كان الفرس حيا سا كان جونا لزومية
وليس البتة اذا كان الفرس حيا سا كان حيا سا لاتفاقية مع كذب قولنا فلا يكون اذا كان الفرس
جونا سا كان حيا سا لزوميا واتفاقيا لان الملزوم للشيء قد لا يجتمع ملازمه اذا كان كاذبا
وكذا لو كانت الصغرى خبرية **قال** والباقي في نتيجة اتفاقية **اقول** الباقي من المخطوط
من اللزومية والاتفاقية في الاشكال الاربع نتيجة اتفاقية وهو الصغرى اللزومية
في الشكل الاول اذا كانت الكبرى سالبة والاتفاقية اذا اتفقتا في الابطال والاشكال
الاتفاقية في الشكل الثاني في ضرب الشكل الثالث التي كبرها موجبة سواء كانت
اتفاقية او لزومية والقربان الاولان من الشكل الرابع اذا كانت كبرها اتفاقية
والقرب الثالث اذا كانت كبرها لزومية اما الاول فلا تبتدئ بصدق الجا معه بالشيء
واللازم في الصدق يقضي انفاءها بغيره وبين ملزومها الثاني فلا تبتدئ بصدق الجا معه للشيء
مع الملزوم في الصدق يدل على الجا معه مع اللازم واما الثالث فكا الاول واما الرابع
فكا الثاني وكذا الخامس والسادس كالاول والثالث **قال** واما النتيجة اللزومية
منها فانه يفتقر والسالبة بشرط ان لا يكون المقدم كاذبا بلزم حيث يلزم الاتفاقي

موجبة **اقول** المخطوط من الاتفاقيات واللزوميات يستحيل ان ينتج لزومية
بشرط ان يكون موجبة لانا قد بينا ان النتيجة تتبع اخر المقدسين هي اتفاقية
ههنا يجوز ان ينتج لزومية سالبة بشرط ان يكون مقدم السالبة صادقا لان صدق
الموجبة للاتفاقية من ملزومها ليس ملزوم سلب اللزوم بين الطرفين وانما اشترطنا كون
مقدم السالبة صادقا لان الموجبة للاتفاقية التي ملزومها سالبة اللزومية اما
بصدق اذا كان المقدم صادقا والموجبة للاحاجة الى هذا الشرط لانا اذا جعلنا السالبة
اللزومية لازمة للموجبة للاتفاقية ولا يصح الا في موضع صدقها والظرفان هما
طرفاها التي يوجب حاجة الى هذا الشرط لانه ثابت وان لم يذكر **قال** وفيها ايضا من
صغرى موجبة لزومية في الشكلين الاخرين بشرط صدق المقدم الصغرى **اقول**
السالبة اللزومية قد يصدق صدق الموجبة للاتفاقية اذا كان القياس من
صغرى موجبة لزومية وكبرى سالبة اتفاقية اذا كان مقدم الصغرى صادقا فانه ينتج
سالبة لزومية في الشكلين الاخرين مثلا اذا صدق كما كان اب فخرج دلزومية وليس
البتة اذا كان ه قاب اتفاقية ينتج قد لا يكون اذا كان ج د فخرج دلزومية الا لصدق
نقيضه هو كما كان ج د فخرج دلزومية وذلك يستلزم صدق ه ومع اب لان اب لا
هو ملزوم ج د صادق فيصير لازمة ه وج د لصدق ه ف يلزم اجتماع اب على الصدق
ويكذب الكبرى هفت فلهذا الشرط المص هنا صدق مقدم الصغرى **قال** والثاني
هو المشترك في جزء غير تام من كليتها وبشرط ان يكونا موجبتين غير خبريتين معا ولا
يجزوا اما ان يقع في التاليفين في المقدسين او في نال الصغرى مقدم الكبرى او
بالعكس والجزان المشتملان على المشترك بشرط فهم ان يكونا على هيئة ضرب ينتج

من الاشكال بنج مقدمها مقدم الصغرى وبالبها متصله من مقدم الكبرى نتيجة
 السابن **اقول** الشرطتان المتصلتان اذا اشتراكا في جزء غير تام من المقدمتين
 فلا يجوز من اقسام اربعة احدها ان يكون الاشتراك بين نال الصغرى نالى الكبرى كقولنا
 كلما كان ب في د وكلما كان ه ز فكل د و ثا بينهما ان يكون الاشتراك بين المقدمتين
 كقولنا كلما كان ب في د وكلما كان ب ط ف ه ز و ثا لهما ان يكون الاشتراك بين نال
 الصغرى مقدم الكبرى كقولنا كلما كان ا ب في ج د وكلما كان ج ط ف ه ز و ثا لهما
 ان يكون الاشتراك بين مقدم الصغرى نالى الكبرى عكس الثالث كقولنا كلما كان
 ا ب في ج د وكلما كان ه ز فكل ب ط بشرط هذه الاقسام الاربعة ابحاثا في مقدمتين
 معا وكلية احدهما وبشرط في الاول اشتمال المشاركون على هيئة ناليف بنج
 من ناليفات الاشكال الاربعة ولما اشترطنا كلية اشكال المقدمتين جاز ان يكون
 احدهما خارجية فيحصل في كل شكل ثلثة اصناف ملا في الحملات وبنج متصلة فقد
 مقدم الصغرى نالها متصله مقدمها مقدم الكبرى نالها نتيجة الناليف من الاشكال
 مثال كلما كان ا ب في ج د وكلما كان ه ز فكل د و ثا لهما ان يكون الاشتراك بين
 ج ط فكل لانه كلما كان ا ب فان كان ه ز فكل ج د وكل د و ثا لهما ان يكون
 ج د وكل د و ثا لهما وهو المطلوب فنس على ما ذكرنا في ضرورية الشكل الاول
 وضرورية باقي الاشكال **قال** في الثاني يكون نقضا فاذ كان لبريد المقدمتان
 بعكس النقيض في الاول ويكون المقدمتان في النتيجة وبالبها نقض نالى المقدمتين
 ونالى الثاني نقض نتيجة المقدمتين **اقول** بشرط في القسم الثاني من الاقسام
 الاربعة وهو ان يكون الاشتراك بين المقدمتين بان يكون نقضهما اعني ان يكون

المشتبهين الاشتراك على ناليف بنج من الاشكال الاربعة مثال كلما كان ا ب في ج د
 ا ب في ج د وكلما كان ا ب في ج د فكل ج ط بنج كلما كان ا ب في ج د فان كان ا ب في ج د
 فكل ا ه لانعكاس الصغرى بعكس النقيض في قولنا كلما كان ا ب في ج د فكل ا ب بنج
 هذا القسم الى القسم الاول وبنج ما ذكرنا فالمقدمتان في النتيجة وبالبها نقض
 ج ط و ليس نقض نالى المقدمتين ونلنا الثاني بنج نقض المقدمتين اعني كل ا ه ا ه ا ه
 هو نتيجة كل ا ب وكل ب ه وهما نقضا المقدمتين فالخامس ان النتيجة متصلة فقد
 نقض المقدمتين **قال** وفي الثالث والرابع يكون عن الواقع في الثاني مع عين
 الواقع في المقدم او مع نقضه كل بعكس تلك المقدمه احد العكسين يكون النتيجة
 اما كلية نالها خارجية او بالعكس اما كما مر **اقول** بشرط في القسم الثالث هو
 ان يكون الاشتراك بين نالى الصغرى مقدم الكبرى ان يكون عن الواقع في المقدمتين
 مع نقضه على هيئة نتيجة واقعة على احد الاشكال الاربعة بعكس المقدمتين
 للمقدمه الاخرى في المقدم العكس المسوى ان كانت المشاركون بين نالى الصغرى
 وعين مقدم الكبرى كذا بشرط في القسم الرابع ان يكون عن الواقع في مقدم الصغرى
 مع عين الواقع في نالى الكبرى ومع نقضه على هيئة واقعة على احد اشكال
 الاربعة بعكس المقدمه احد العكسين على ما تقدم مثال القسم الاول هيئة الاقسام
 واقعة بين عين الثاني عن المقدم قولنا كلما كان ج د فكل ا ب وكلما كان ا ب في ج د
 فكل ج ط بنج كلما كان ج د وهو ان يكون الشرط بين الناليفين وبنج ما ذكرناه مثال
 وهيئة الانحاج واقعة مع عين الثاني ونقيض المقدم قولنا كلما كان ا ب في ج د فكل
 ج د وكلما كان ا ب في ج د فكل ج ط بنج كلما كان ا ب فان كان ج ط فكل ج د

وانعكاس الكبرى الى قولنا
 كلما كان ا ب في ج د فكل
 ب ه

نالى الصغرى وبالبها متصله
 مقدمها نقض نالى الكبرى
 وبالبها نتيجة نقض

في الثاني مع عين
 الواقع

يكون اذا كان
 ج ط فكل ا ه لانه انعكاس
 الكبرى ج رية بالعكس
 المسوى لبرجع الى القسم
 الاول

لانا عكس الكبرى عكس النقيض الى قولنا كلما متصله مقدمها نالي الكبرى ناليها نتيجة
 التاليف بين نالي الصغرى بنقيض مقدم الكبرى مثال القسم الثاني والشركة بين مقدم
 الصغرى عن نالي الكبرى وينج متصلة جزئية مقدمها نالي الصغرى بنقيض مقدم
 وناليها متصلة كلية مقدمها الكبرى ناليها نتيجة التاليف بين نالي الصغرى بنقيض
 مقدم الكبرى مثال القسم الثاني والشركة بين مقدم الصغرى عن نالي الكبرى
 وينج متصلة جزئية مقدمها مقدم الكبرى ناليها نتيجة التاليف بين مقدم الصغرى
 ونالي الكبرى كقولنا كلما كان كل آب فج د وكلما كان ج ط فكل ب هـ لانا عكس الصغرى
 قولنا كل ب هـ يكون اذا كان ج د فكل آب ليحج الى القسم الاول الذي يقع الشركة فيه
 بين التاليفين وينج ما ذكرناه مثاله والشركة بين بنقيض مقدم الصغرى عن نالي الكبرى
 وينج متصلة كلية مقدمها مقدم الكبرى ناليها نتيجة التاليف بين بنقيض مقدم
 الصغرى عن نالي الكبرى مثاله كلما كان ليس كل آب فج د وكلما كان ج ط فكل ب هـ
 بنج كلما كان ليس كل ج د فكلما كان ج ط فكل ا هـ بنج كلما كان ليس كل
 كان فكل لانا عكس الصغرى بعكس النقيض ليرجع الى القسم الثاني يكون الشركة
 فيه بين التاليفين فقد ظهر ان النتيجة اما كلية ناليها جزئية كما في نتيجة تقدير الاول
 من القسم الثاني والثالث وما كان هو ان يكون النتيجة كلية وناليها كل ونتيجه
 التقدير الثاني من القسمين معا قال الثالث وهو المشترك في جزء تام في احداهما
 غير تام في الاخرى يكون ذات التام بسيط والآخر مركبة مثلا يكون الاول حلية
 والاخرى من مقدم حلية ونالي متصلة ليكون المشترك جزء من الاول جزء من الاخر
 وبما في الشروط كما مر واذا عرفت الاصول فعليك البيان وايراد الامثلة ولك ان

كان ليس ج ط فكل د هـ وينج
 ما ذكرناه وهو متصل
 كلية مقدمها مقدم الصغرى
 وناليها

بنقيض نالي الكبرى وناليها
 متصلة كلية مقدمها

من القسم الاول وبالعكس
 وهو ان يكون النتيجة
 جزئية ناليها متصلة كلية
 كما في نتيجة تقدير الاول

تركبة بعد اخرى قول هذا القسم الثالث وهو ان يكون المشترك جزء تاما
 من احد المقدمتين غير تام من الاخرى انما يحقق في هذا القسم بان يكون احد المقدمتين
 شرطية مركبة من جزئين احدهما شرطية والاخرى البسيطة منها مثل يكون البسيطة من
 حلية في الاخرى مقدم حلية ونالي متصلة ليكون المشترك جزء تام من المقدمتين الاولتين
 غير تام من الاخرى كقولنا كلما كان آب فكلما كان ج د فكلما كان هـ ز ط وينج
 كلما كان آب فكلما كان ج د فج ط وشرط اشتمال المقدمتين البسيطة مع الشرطية
 التي هي جزء من المقدمة المركبة على نالي بنج من احد الاشكال الاربعة واذا عرفت
 الاصول فعليك البيان وايراد الامثلة الى ذكرها ولك ان تركبة بعد اخرى
 لان المقدمة البسيطة اذا كانت مركبة من شرطيتين كانت المركبة مركبة من شرطيتين
 احدهما بسيطة والاخرى مركبة وعلى هذا القياس كقولنا كلما كان آب فج د وكلما
 كان هـ ز ط وكلما كان كلما كان كلما كان هـ ز ط فكلما كان د هـ بنج كلما كان
 كلما كان كلما كان آب فج د فكلما كان فلع واعلم ان الشرطية التي هي جزء من المقدمة
 التي هي الشركة المركبة يجوز ان يكون متصلة وان يكون منفصلة وعلى كلا التقديرين
 فهي اما نالي الصغرى ومقدمها فالاسماء ثمانية والاشكال الاربعة بنج في كل
 قسم منها مثال المتصلة الجزئية والشركة مع التالي قولنا كلما كان آب فكلما كان ج ط
 بنج كلما كان آب فكلما كان ج ط فكلما كان هـ ز ط فكلما كان هـ ز ط فكلما كان
 كلما كان هـ ز ط فج د وكلما كان هـ ز ط فكلما كان ج د فكلما كان ج ط
 فكلما كان هـ ز ط فكلما كان هـ ز ط فكلما كان هـ ز ط فكلما كان هـ ز ط فكلما كان هـ ز ط
 وكلما كان هـ ز ط فكلما كان هـ ز ط فكلما كان هـ ز ط فكلما كان هـ ز ط فكلما كان هـ ز ط

ص كلما كان

ص كلما كان دل

او نالي الكبرى او مقدمها

فد فكلما كان هـ ز ط

كلما كان اما انا ب او ج د ف و كلما كان ج د ف ح ط ينسج قد يكون اذا كان هـ و
 فكلما لم يكن انا ب ح ط و عليك بيان في الامثلة **قال** اما المؤلف من المنفصلين
 فالشرط ان يجاب المقدمتين وان لا يكونا معا جزئيتين ولا ما يغني الجمع وليكن اجزائهما
 اثنتين فقط ولا يكون في هذا المؤلف بين هـ دى النتيجة ولا بين المقدمتين متباين بالطبع
 فلا ينافى اشكال واذ جعل احدهما صغرى يكون النتيجة بحسبها **اقول** هذا هو
 القسم الثاني من الاقسام الخمسة هو المؤلف من المنفصلين واما ما تلاثة ايضاً لان
 المشترك اواخرها من كل واحدة من المقدمتين او غيرهما منها او اتمام من احدهما
 غيرهما من كل واحدة من المقدمتين او غيرهما منها او اتمام من احدهما غيرهما من الاخرى
 وشرط الجميع ان يجاب المقدمتين كلياً احدهما وان لا يكونا ما يغني الجمع اما بيان الشرط
 الاول فلازماً للثابتين فحققتا لصديقنا قولنا البتة **قال** ان يكون هذا المؤلف من المنفصلين
 ليس لبيته اما ان يكون هذا الشئ انسانا او جواريا وليس لبيته اما ان يكون جواريا او
 ناطقا مع اللازم ولو بدلنا الكبرى بقولنا ليس لبيته اما ان يكون جواريا او فرسا حصل
 التعاند وكذا ان كانت احدهما سالبة لصديقنا قولنا اذا اما ان يكون هذا العدد
 زوجا او فردا وليس لبيته اما ان يكون فردا او عددا مع اللازم ولو بدلنا الكبرى بقولنا
 ليس لبيته اما ان يكون فردا او غير منقسم بمبتساويين ثبت التعاند واما الثاني فلازماً
 لا قياس عن جزئيتين واما الثالث فلحصول اللازم تارة والتعاند اخرى فانه يصدق
 اما ان يكون هذا الشئ انسانا او حجرا واما ان يكون حجرا وناطقا مع اللازم ولو
 بدلنا الكبرى بقولنا اما ان يكون حجرا او فرسا ثبت التعاند والحجج واستنتاج ما
 الجمع متصلة جزئيه من نقض الطرفين لا يستلزم الاوسط فنقيض كل واحد من الطرفين

وانما هما المطلوب من الثالث اذا عرف هذا فانفرض المنفصلين كل واحدة منهما
 ذات جزئين فقط فقولنا لا يكون في هذا المؤلف متباينين حكماً النتيجة ولا بين المقدمتين
 طبعا بل وصفا لما تقدم من عدم الامتياز بين اجزاء المنفصلة ولا يمتنع فيه شكل عن
 شكل بل اذا جعلنا احد المقدمتين صغرى الاخرى كبرى حصلت النتيجة بحسبها بان
 يكون مقدمها من الصغرى نالها من الكبرى **قال** اما المشترك في نامين فالمؤلف من
 حقيقتين لا ينفيد حكما لوجوب اتحاد الباقيين او تلازمهما وينسج من عين كل واحد منهما
 ونقيض الاخر حقيقة **اقول** هذا هو القسم الاول من الاقسام الثلاثة وهو ان
 يكون المشترك في جزئيه نالاً من المقدمتين في قسامة ستين او طاماً نالاً من منفصلين
 حقيقتين قد ذهب الشيخ ابو علي الى انه لا ينسج لان الطرفين اعني الاصغر والاكبر لا يتد
 هو كقوله وان اتحدوا وينلازما لان الاوسط ان كان لازماً مساوياً لاحدهما او طاماً
 معاً تلازماً واذ وجب اتحاد الطرفين وتلازما استحال التعاند بينهما والمناخرون
 استنبجوا منه متصلة مؤلفة من غير الاصغر والاكبر والمقدم ايمهما كان او المنفصلة
 اللازم لهذه المتصلة وهي الحقيقة للمؤلفه من غير احد الطرفين فنقيض لاستنبجنا الجمع بين
 الشئ ونقيض لازم المساوي في الخلو عنها وهي منفصلتان حقيقتان وكذلك ينسج ما
 الجمع وما هو الخلو بالمعنى الاعم والمصرح به الله استنبج الحقيقة للمؤلفه من غير احد
 الطرفين ونقيض الاخر بقولنا العدد اما زوج او فرد واما ان يكون فردا او منقسماً بمبتساويين
 وينسج ايضاً اما ان لا يكون زوجا او يكون منقسماً بمبتساويين لا يستلزم للمقدم الاولى
 كلما كان العدد زوجا لم يكن فردا واستلزام الثانية كلما لم يكن فردا كان منقسماً بمبتساويين
 وبالعكس هو مستلزم ما قلناه **قال** المؤلف من الصغرى ينسج من عين جزئيه ما انفرد

نقيضها لها اضداد وان كان

فانه ينسج اما ان يكون زوجا او غير منقسم بمبتساويين

الجمع ونقيض جزء ما نفع الخلو ما نفع جمع ومن يقض ذلك وعن هذا ما نفع خلو كلية
 في الكل ان كانا كليتين لا فخرية **اقول** الاقسام الخمسة الباقية وهي المؤلفات من
 الجمع والخصيصة والمؤلف من ما نفع الجمع وما نفع الخلو والمؤلف من ما نفع الجمع وما
 الخلو والمؤلف من ما نفع الجمع والمؤلف من ما نفع الخلو ينبع الثلاثة الاول منها نتيجة
 واحدة هي منفصلان احدهما ما نفع الجمع من غير جزء ما نفع الجمع ونقيض جزء الاخرى
 والثانية ما نفع الخلو من يقض جزء ما نفع الجمع وعن الاخرى فانه اذا صدق دائما اما
 اب او ج د ما نفع الجمع ودائما اما ج د او هـ ز ما نفع الخلو ينبع دائما اما اب او
 ليس ز ما نفع الجمع ودائما اما ليس اب او هـ ز ما نفع الخلو لان ما نفع الجمع يسلف
 كلما كان اب لم يكن ج د وما نفع الخلو يسلف كلما لم يكن ج د فانه لا يمكن ج د فانه زو
 مما ينبغي ان كلما كان اب فانه زو هو يسلف والمنفصلين كذا اذا كانت احداهما
 والاخرى ما نفع الجمع وما نفع الخلو لا يسلفا صدق الخصيصة احدهما ويكون النتيجة
 كلية في الاقسام الثلاثة ان كانتا المقدمتان كليتين وجزئية ان كانتا المقدمتين
 جزئية **قال** والمؤلف من كليتين ما نفع الخلو ينبع جزئية ما نفع الخلو وما نفع جمع
 من يقض احد الباقيين عن الاخر **اقول** هذا هو القسم الخامس من اقسام المؤلفات
 من المنفصلات وهو المؤلف من ما نفع الخلو كليتين وينبع منفصلين جزئيتين احدهما
 ما نفع الخلو من يقض احد الجزئين وعن الاخر والثانية ما نفع الجمع من ذلك ايضا مثاله
 اذا صدق دائما اما اب او ج د ودائما اما ج د او هـ ز ما نفع الخلو ينبع قد يكون اما ليس
 اب او هـ ز ما نفع الخلو وما نفع الجمع وقد يكون اما اب وليس ز كذلك لانه يصح
 كلما لم يكن ج د فاب وكلما لم يكن ج د فانه زو هو ينبع من الثالث قد يكون اذا كان اب

فهـ ز ويسلف من المنفصلات المذكورة واما القسم السادس وهو المؤلف من ما نفع الجمع
 فقد ذكر للمصنف اولاً انه عقيم والمناخرون مستقيمون متصلة موجبة من يقض الطرفين
 لانه اذا صدق دائما اما اب او ج د ودائما اما ج د او هـ ز ما نفع الجمع صدق قد يكون
 لم يكن اب لم يكن هـ ز لانه يصح كلما كان ج د لم يكن اب وكلما كان هـ زو هـ ز ما ينبغي ان المطا
 من الثالث وذلك ليسلزم صدق منفصلة ما نفع الخلو من غير احد الطرفين ونقيض الاخر
 وما نفع الجمع من عكسه **قال** واما المشترك في غير نام من كليهما فالاشتراك اما ان يكون
 بين جزء وجزء او بين كل جزء او بين كل جزء وجزء **اقول** هذا هو القسم الثاني وهو ان
 يكون الاشتراك في جزء غير نام من المقدمتين واقسامه خمسة احدها ان يشارك جزء واحد
 من مقدمتي المقدمتين جزء واحد من الاخرى فقط كقولنا دائما اما كل اب او كل ج د ودائما
 اما ان يكون كل ز او كل د ط ينبع منفصلة ذات اربعة اجزاء احدها نتيجة الثانية
 والثلاثة الباقية هي الاجزاء التي اشراك فيها فيكون نتيجة هذا القسم اما ان يكون اب
 وكل د ط واما اب و هـ ز واما كل ج د ط واما كل ج د و هـ ز وكل د ط واما اب و هـ ز
 واما كل ج د ط واما كل ج د و هـ ز والمناخرون فالوا ينبع دائما اما كل اب او كل ج د
 ط او كل هـ ز الثاني ان يشارك جزء واحد من مقدمتي المقدمتين كل واحد من جزئي الاخر
 كقولنا دائما اما كل اب او كل ج د ودائما اما ان يكون كل د ط او كل د هـ ينبع دائما
 اما كل اب وكل د ط واما كل اب وكل د هـ واما كل ج د ط واما كل ج د هـ ما نفع الخلو
 لا يمنع خلو الواقع عن الثانيين للنتيجة لاجل الجزئين الاخرين وعن احد الجزئين
 الاولين والمناخرون فالوا ان ينبع دائما اما اب او كل ج د ط او كل ج د هـ الثالث ان
 يشارك احد جزئي احدهما احد جزئي الاخرى فقط والجزء الاخر يشارك كل واحد من جزئي

ج د لم يكن

جزء جز او بين كل جزء و

الآخرى كقولنا دائما اكل ابا وكل ج د و دائما ان يكون كل د ط او كل د ا ب ب ا
كل ا ب وكل د ط او بعض ب د او كل ج د و كل د ا لامتناع خلق الواقع عن مجموع الجزئين
الغير المشار كين وعن احد الناليفات الثلاثة المذكورة للنتيجة والمناخرون فالواضع ينتج
احديهما دائما اما اكل ا ب او كل ج ط او كل ج ب والثانية دائما اما كل ج ا او بعض
ب د او كل د ط الرابع ان يشارك كل واحد من جزئي احديهما اكل واحد من جزئي الاخرى
كقولنا دائما اما اكل ا ب او كل ج ب و دائما اما كل ب ط او كل ب ه ب ب ب اكل ا ط او كل ا
او كل ج ط او كل ج ه الخامس ان يشارك احد جزئي احد المقدمتين احد جزئي الاخرى
والجزء الاخر من الاولى للآخر من الاخرى كقولنا دائما اما ان يكون كل ا ب او كل ج د
و دائما اما اكل ب ه او كل د ط ب ب ب اكل ا ط او كل ج ط او كل ج د
وكل ب ه والمناخرون فالواضع ينتج احديهما اما اكل ا ط او كل د ط باعتبار
مشارك ا ب اكل ب ه والثانية اما كل ج ط او كل ا ب وكل ب ه باعتبار مشاركة
كل ج د لكل د ط **قال** والثاني والثالث مختلفان باختلاف المقدمتين **اقول**
القسم الثاني من هذه الالفاظ وهو الذي يشارك فيه احد جزئي احد المقدمتين كل واحد
من جزئي الاخرى ينقسم قسمين احدهما ان يكون الجزاء المشار كان لجزءان للكبرى والثاني
ان يكون العكس من ذلك فيكون الجزء المشار لكل واحد من الجزئين جزء من الكبرى والجزء
المشارك كان لجزئ للصغرى والقسم الثالث وهو ان يشارك احد جزئي احد المقدمتين
احد جزئي الاخرى فقط والجزء الاخر منها يشارك كل واحد من جزئي الاخرى فتنقسم
ايضا احدهما ان يكون جزئي الصغرى مشاركا لكل واحد من جزئي الكبرى والجزء الاخر
من الصغرى مشاركا لاحد جزئي الكبرى الثاني ان يكون احد جزئي الكبرى مشاركا لكل

ه او كل ج د ه

الجزء المشار لكل واحد من
الجزئين جزء من الصغرى
ح

واحد من جزئي الصغرى والجزء الاخر من الكبرى مشاركا لاحد جزئي الصغرى **قال**
والنتيجة تكون ذات اربعة اجزاء بحسب الاقترانات الممكنة يستعمل منها في الاول قرينة واحدة
وفي الثاني والثالث والراسع قرينتان وفي الثالث ثلاث قرين وفي الرابع اربع قرين على الترتيب
المحلية وبنا في الاجزاء يستعمل على اجزاء المقدمتين التي لا يشارك ويكون النتيجة ما بعد
خلق كلية من كلتي جزئي الاخرين **اقول** النتيجة في هذه الالفاظ الخمسة يكون ذات اربعة
اجزاء على ما يبتداه في الامثلة وذلك بحسب الاقترانات الممكنة ففي القسم الاول احد
اجزاء النتيجة نتيجة التاليف هو قرينة واحدة بين كل ج د و كل د ط والثالثة الاخر
الباقية هي الاجزاء التي لا يشارك فيها وفي القسم الثاني والثالث والراسع قرينتان في الثاني
بين كل ج د وبين كل د ط وبين كل د ه وفي الخامس بين كل ا ب وكل ب ه وبين
كل ج د و كل د ط وفي القسم الثالث ثلاث قرين بين كل ا ب وكل د ا وقرينة اخرى
بين كل ج د و كل د ط وقرينة ثالثة بين كل د ه وفي الرابع اربع قرين احدهما
بين كل ا ب وكل ب ط والثانية بين كل ب ه والثالثة بين كل ج ب وكل ج ط
والرابعة بين كل ب ه وكل ب ط **قال** ان كانت المقدمتان كليتين جزئيتين كانت المقدمتان
جزئيتين **قال** واما المشتركة في نام وغير نام فيكون احديهما مثالا من جليتين والاخرى
من جليته ومنفصلة والنتيجة من جليته ومنفصلة هي نتيجة المنفصلتين اعني الاولى
وجزء الاخرى هي بالحقبة كسبطة ذات ثلثة اجزاء والشرائط كما مر **اقول**
هذا هو القسم الثالث وهو ان يكون الاشتراك في جزء نام من احد المقدمتين غير نام
من النتيجة الاخرى فيجب ان يكون احديهما البسيط من الاخرى مثالا يكون البسيطة
مؤلفة من جليتين والمركبة مؤلفة من جليته ومنفصلة هي نتيجة المنفصلتين اعني المقصلة

وهذه النتائج ه

والنتيجة منفصلة مؤلفة
من جليته ومنفصلة ه

الاولى جزء الاخرى كقولنا دائما ان يكون آب اوج د واما ان يكون
 اوج د اوج ط بنج دائما اما ان يكون ابا اب ولبسج د وهذه النتيجة
 منفصلة لبسط مركبة من ثلثة اجزاء احدها الجزء الغير المشترك والجزءان الباقيان
 هما نتيجة المنفصلين الشرطيين كما مر من جواب جواب المندرجين كونهما حقيقيين
 او مانعة الخلق ومختلطين ان لا يكونا مانعة جمع وكلية احديهما وشرائط الانساج
 في كل شكل ثابتة هنا بين المقدمة البسيطة والمنفصلة التي هي شرطية المركبة
قال واما المؤلف من المقدمات والمنفصلات فالمشتركة منها في ثمانية اقسام
 لان الاشتراك يكون اما في مقدم المنفصلة او في نالها وهي ما صغري وكبرى **اقول**
 هذا هو القسم الثالث من اقسام القياسات الشرطية وهو المؤلف من المنفصلات والمنفصلات
 واما مثلثة الاول ان يقع الاشتراك في جزئين ثامين من المقدمة بين اثنا عشر
 لان المنفصلة اما ان يقع صغري وكبرى على كلا المتطرفين في الشركة اما مقدما
 او نالها **قال** ولا ينبغي من منفصلة لينة ولا من جزئين بشرط في سالبية
 حذرت من تقدم يمين دها الى موجبة بلزوم جنسها **اقول** شرط
 هذا القسم هو ثلثة احدها ان يكون المنفصلة موجبة والثلثة كلبه احد المتطرفين
 والثالث ان يكون مقدم السالبة الاتفاقية صادقا لمجرد دها الى موجبة تقا
 مؤلفه من المقدم ونقيض النال ضرورة ان السالبة الاتفاقية اذا كان مقدمها
 صادقا فلا نالها كاذبا فيصير نقيضه الاقرب في الشرط الاول المنفصل فان
 المنفصلة ان كانت مانعة الجمع لا ينبغي وهي سالبة للاختلاف اما مع توافق الطرفين
 فكما الانسان مع الناطق بوسط الحيوان ان تقول كلما كان هذا انسانا فهو حيوان

وليس البتة اما ان يكون حيوانا او ناطقا واما مع التعاند فلو بد لنا الكبرى بقولنا ليس
 البتة اما ان يكون حيوانا او ناطقا وان كانت مانعة الخلق او مانعة الخلق
 لا سئل اوج د الخلق من التي لا لازم جواز الخلق عنه وعن المزوم فاطلاق المص
 رحمه الله تعالى ان المنفصلة لا ينبغي اذا كانت سالبة محمول على هذا التفصيل **قال**
 والمنج من كل صنف فيه ستة وثلاثون قرينة **اقول** الضرر والمنج في كل من
 هذه الاصناف ستة وثلاثون ضرورة لان المنفصلة اما الزومية او اتفاقية وعلى كلا
 التقديرين فهي اما موجبة او سالبة وعلى تقادير الاربعة فهي اما كلية او جزئية فلهذا
 ثمانية والمنفصلة اما حقيقية او مانعة الجمع او مانعة الخلق وعلى التقديرات الثلثة
 فهي اما كلية او جزئية فالاصنام ستة فلهذا ثمانية ولا بد من ضرورة ان يسقط منها ما
 بناه من جزئين وهي اثني عشر ضرورة باق المنج ستة وثلاثون ضرورة باق اعتبارا ما يجوز
 نحن من كون المنفصلة المانعة الخلق سالبة بضرورة الضرر وعلى هذه مشايخنا لا يشترك
 فيه مع نال المنفصلة وهي صغري قولنا كلما كان آب فكل ج د واما اما كل ج د او
 د واما مانعة الجمع بنج كلما كان آب فليس د ولا سئل اوج د المنفصلة كلما كان ج د لم يكن د
 مثاله والمنفصلة كبرى اما ابا اب اوج د وكلما كان د فكل ج د بنج كلما كان د
 لم يكن آب مثاله والشركة مع المقدم والمنفصلة صغري كلما كان ج د فاب ودائما
 اما ج د او د واما مانعة الجمع بنج فلو يكون اذا كان آب فليس د ولا فسر ان المنفصلة لا
 تكبري مع الصغري من الثالث وانما جها للظن مثاله وهي كبرى اما ابا اب اوج د
 وكلما كان ج د فلهذا ينبغي قد يكون اذا كان آب فلهذا لم يكن آب فلهذا لم يكن آب فلهذا لم يكن آب
 فان هذه اصولها **قال** والاشراج يكون من الجنس كلبه ان كانت مركبتين والاش

برودها الى جنس واحد سهل **قول** النتائج في هذا القسم يكون متصلة كما ذكرناه
 ذلك بان برود المتصلة الى المتصلة اللازمة لها ونفتمها الى المتصلة لينج ما ذكرناه
 قد يكون منفصلة بان برود المتصلة الى المتصلة اللازمة لها ونفتمها الى المتصلة الاخرى
 لينج منفصلة مثاله ان افلنا في المثال الاول ان النتيجة كما كان آت فليس وبحث ردنا
 المتصلة الى المتصلة ولورودنا المتصلة الى المتصلة فلنا ان المتصلة بلزها دائما
 ليس آت اوج د مانعة الخلو ونفتمها الى الكبرى هي ما ج د اوه وبنج دائما اما آت
 اوه و لا تا قد بقنا ان الفياس المركب من المختلفين بنج مانعة الجمع من عين جزء مانعة
 الجمع ونفتم جزء مانعة الخلو ومانعة الخلو من نفتم جزء مانعة الجمع وعين جزء مانعة
 الخلو وهكذا بالاقسام اذا عرف هذا فالنتيجة من الجنس اعني المتصلة او المتصلة
 يكون كنية ان كانت المقدمتان كليتين وكانا احديهما جزئية كانت النتيجة جزئية
 والبيان للنتائج برود الجنس الى جنس واحد سهل كما قلنا انه برود المتصلة الى المتصلة
 ويصير الاخران من مفصلين او برود المتصلة الى المتصلة ويصير الاخران من مفصلين
 وقد يمكن البيان بغير ذلك كما نقول في القسم الاول ان ج د لازم لمعادنه في الصلة
 كان آت الملزوم معاندا له اذ لو جامعته الصدق لجامعه اللازم هذا في نتائج المتصلة
 ولورودنا نتائج المتصلة فلنا لما كان وضع الملزوم ديسلزم وضع اللازم وكان اللازم
 معاندا لغيره في الصدق وكان وجود احد المعاندين يستلزم انقضاء الآخر فيصير دائما
 آت فليس وهو المطلوب وكذلك في باقي الامثلة **فان** المشترك في غيرنا من اربعة
 اصناف وليرد المقدمتان الى احد الجنسين ليرتد الى ما مر به من ذلك حالها
اقول هذا هو القسم الثاني من اقسام الفياس المؤلفة من المتصلات والمتصلة

كان وضع الملزوم يستلزم
 انقضاء الاخر

وهو ان يكون المشترك غيرنا من كل واحدة من المقدمتين واقسامها ايضا اربعة لان
 المشترك اما ان يكون جزء من اى المتصلة او من مقدمتها وعلى كلا التقديرين فالمتصلة
 اما صغرى وكبرى فالاقسام اربعة احدها ان يكون المشترك في الثاني والمتصلة صغرى
 مثاله كما كان آت فكل ج د دائما اما كل ج ط اوه ومانعة الخلو بنج كما كان كما
 آت فكل ج د فكل ا لم يكن و فكل ج ط لان المتصلة بلزها كما لو يكن و فكل ج ط
 وتبين حكمه مما تقدم في المقصدين انما مشترك في جزء غيرنا منهما هذا اذا اردنا المتصلة
 الى المتصلة ولو عكسنا الحال بان رددنا المتصلة الى المتصلة انج اما ان لا يكون آت وكل
 د ط واما كل ج د ف على ما تبين في الفصلين المشتركين في جزء غيرنا منهما الثاني
 ان يكون المشترك في المقدم والمتصلة صغرى كقولنا كما كان ج د ق ا ب ودائما اما كل
 د ط اوه ومانعة الخلو بنج برود المتصلة الى المتصلة قد يكون اذا كان آت فاذا لم يكن
 فكل ج ط لا تا نجعل المتصلة اللازمة للمتصلة كبرى للصغرى انج المطلوب لا رداه الى
 القسم الاول بكون صغرا ولورودنا المتصلة الى المتصلة انج قد يكون اما ق ا ب و ك ا ط
 واما لبر آت و د واما كل ج ط واما كل ج د اوه و لان المتصلة بعكس الى قولنا قد
 يكون اذا كان آت فكل ج د ويرجع الى القسم الاول وبلزها المتصلة فنجعل القيد
 من المفصلين وبنج ما ذكرناه الثالث ان يكون المشترك مع الثاني والمتصلة كبرى كقولنا
 دائما اما ان يكون د ا وكل ج د وكما كان آت فكل د ط بنج متصلة برود المتصلة الى
 المتصلة كما تقدم في القسم الاول لا تا نجعل المتصلة كبرى ليرجع اليه وبنج منفصلة
 كما مر في القسم الاول ايضا لانه بقول المقدمتين يرجع اليه الرابع ان يكون المشترك جزء
 من المقدم والمتصلة كبرى كقولنا دائما اما ان يكون د ا وكل ج د وكما كان د ط ق ا

او لا يكون آت ف د ر م

الانحاج سببا **اقول** الصنفان اللذان يقع الشرك فيهما هما ما يكونا متصلين
 صغيرا كبرى في الشركة مع الحملية في التالي لا يخلو المتصلة فيهما اما ان يكون وجبة او لينا
 فان كانتا وجبتا كان شرط الانحاج فيهما اشتمال الحملية والتالي في كل شكل من الاشكال
 الاربعه على شرط ذلك الشكل مثال ما يكون المتصلة صغيرا قولنا كلما كان آب فكل
 ج دو وكل دة يسبح كلما كان آب فكل ج دة لانه يصدر على تقدير آب مقدمنا القياس
 المستلزم للتبعية فيكون صادقة على ذلك التقدير فجزء هذه التبعية وهو كل ج على
 قياس ما مر في الحملات مثال ما يكون المتصلة كبرى قولنا كلما كل ج ب وكلما كان د
 فكل ب آ يسبح كلما كان د فكل ج د لانه على تقديره د يصدر كل ج ب لصدة في
 الامر كل ب التالي بلزم من صدقها صدق التبعية وهذه النتائج بينة **قال** وقد
 طعن فيما اذا كانت متصلة لزومية مثلا ما مر وهو احتمال ان لا يصدق الحملية على
 تقدير مقدم المتصلة اذا كان محال او لا يجمع التالي على الصدق وجوابه ان اجتماع
 المقدمتين على الصدق ليس شرطا في انعقاد القياس ولو كان لما انعقد قياس خلفي كالتالي
اقول ذهب جماعة من المتأخرين الى ان القياس المركب من الحمل والمتصلة لا ينتج لنا
 اذا قلنا كلما كان آب فكل ج دو وكل دة فكل دة يسبح كما في الصغير باسئل ام آب فكل ج د
 وكل دة فكل دة يسبح **اقول** لا يصح بل لا يصح في كل واحد من هاتين الحالتين
 نفس الامر بل من صدق القضية في نفس الامر صدقها على تقدير يجوز ان يكون تقدير
 محال فلا يصح صدقها في نفس الامر على سبيل الوجوب في لا يعلم بجوامع التالي
 والحملية على الصدق اما في نفس الامر فيجوز كذب التالي اما على تقدير المقدم فلجواز
 كذب الحملية وان اخذنا صدقها على التقدير والآخر صادقا في نفس الامر فتجد

فلا انحاج فاجاب المصنف وانه بان الشرط في القياس كون المقدمتين بحيث لو سلمنا
 لزمت النتيجة ولا يشترط فيه صدق المقدمتين بالفعل لانه لو اشترط ذلك لم يتم القياس
 الخلفي ولا الالتزامي ككذب حكم مقدميه لكن لما كانت مقدمتا بحيث لو سلمنا لزمت
 النتيجة كان قياسا ونحن نقول ههنا لو صدقت المقدمتان اعني الحملية والشرطية لزمت
 النتيجة فكان قياسا مستحاجا بهذا الاعتبار لا يبق ان القياس الخلفي لو سلمت مقدمتا
 لزمت النتيجة فكان قياسا بهذا الاعتبار اما ههنا فلو سلمت القضية الحملية والشرطية
 معا لم يعلم الانحاج لان تسليمهما غير كاف ما لم يسلم مقدمه فالتالي هي الحملية
 صادقة او مسلمة على تقدير صدق المقدم مع خلو المقدمتين عن هذه القضية لا يجب
 الانحاج فافترق البابان لا تافترق المقدمات الشرطية ههنا وضعنا المقدم فيها
 على انه صادقة في نفس الامر وان كان محالا فصدق معه التالي كتح وحي يكون قد اخذنا
 القضايا بالثالث التي هي المقدم والتالي من الحملية جميعا على انها صادقة في نفس الامر
 النتيجة كك قال وان كانت سالبة كانت الشرطية في التالي مقابل ما كانت ههنا
 بصيرته السالبة الى لازمتها الموجبة كما يجب ان يكون هناك **اقول** هذا هو القسم
 الثاني وهو ان يكون المتصلة في الصنفين اللذين يقع الشرك فيهما في التالي سلبية
 وبشرطية ان يكون الحملية مع نقيض تالي المتصلة مشتملة في كل شكل على شرط ذلك
 الشكل لا تانز السالبة المتصلة الى الموجبة الموافقة لها في الكو والمقد المتناقضة
 في التالي حينئذ يرجع هذا القسم الى ما يكون المتصلة موجبة مثاله ليس البتة اذا كان
 آب فليس كل ج د يتبع ليس البتة اذا كان آب فليس كل ج د لانا نزل السالبة الى قولنا
 كلما كان آب فكل ج د لما شذ في تالار المتصلات ان كل متصلتين اذا وافقتا

وكل دة

في المقدم والكم وتخالفت في الكيف وتنافضنا في انتالي فلازمنا وتعاكسنا وينتج
 ح كما كان أب فكل ج م ويلزم ما ليس البتة اذا كان أب فليس كل ج م وهو المظهر هذا
 على قاعدة الشيخ ابي عبد وح يكون المنتج في كل شكل اربعة امثال ما في المحللة وازان
 يكون المتصلة سالبة كلية وجوبية لكن بالشرط المذكور والمناخرون لما طعنوا في استلزام
 المتصلين المذكورين لاجرم اشترطوا انجاب المتصلة المذكورة **قال** اما الصنفان
 الباقيان فيشترط فيهما كونه المتصلة صادقة المقدم ويجب ان يكون المحلية مع المقدم
 المتصلة او النتيجة منتجة لاخر على هيئة احد الضروب المحلية المنتجة **اقول** الصنفان
 الباقيان هما اللذان يكون الشرط فيهما مع مقدم المتصلة سواء كانت المتصلة صغرى
 او كبرى بشرط فيهما امران احدهما صدق مقدم المتصلة الثاني احد الامرين وهو اما
 انتاج المحلية مع مقدم المتصلة مقدم النتيجة وانتاج المحلية مع مقدم النتيجة مقدم
 المتصلة على هيئة احد الضروب الاشكال في الحلقات **قال** فان كانت المحلية مع مقدم
 النتيجة منتجة لمقتضى المتصلة المعلوم استلزامها لنتائجها علم من ذلك استلزام مقدم النتيجة
 لنتائج تلك المتصلة بعبارة لان وضع المقدمتين مستلزم لوضع النتيجة استلزاما كلياً
 فوضع مقدم النتيجة المستلزم مع المحلية الموضوعية مطلقاً المقدم المتصلة يستلزم ما
 يستلزمه مقدم المتصلة بعبارة وعلى هذا الوجه يكون النتائج كلية **اقول** ان كانت
 المحلية مع مقدم النتيجة منتجة لمقتضى المتصلة المعلوم استلزامها لنتائجها علم استلزام مقدم
 النتيجة لنتائجها المذكور مثلاً اذا صدق كل ج ب وكما كان بعض ب آفة ولا تامة كما كان
 كل ج ا فكل ج ب وكل ج آ اما استلزامه لكل ج ب فلهو في نفس الامر فصدي
 على هذا التقدير واما استلزامه لكل ج ا فظاهر اذا صدق كل ج ب فكل ج ا حرج

بنتج كما كان كل ج آفة ز
 ع

ج ا بعض

ج ا بعض ب ا من الثالث ينتج كما كان كل ج ا فبعض ب ا او كما كان بعض ب ا
 فه ز ينتج كما كان كل ج آفة ولا ضد المحلية ومقدم النتيجة على تقدير مقدم
 النتيجة يستلزم صدق مقدم المتصلة وصدق مقدم المتصلة يستلزم صدق في
 المتصلة ايضاً والمستلزم والمستلزم للشيء مستلزم لذلك الشيء فكان مقدم النتيجة
 مستلزمًا ثالثاً الى المتصلة اعني ثالثة النتيجة وهو المظهر وعلى هذا البحث يكون النتائج
 كلية **قال** وان كانت المحلية مع مقدم المتصلة منتجة لمقدم النتيجة لم يستلزم
 النتيجة مع المحلية مقدم المتصلة استلزاماً كلياً بل يستلزم جزئياً لان وضع النتيجة
 مع احد مقدمتي الفئتين لا يستلزم وضع المقدمة الاخرى كلياً فان الموجبة الكلية
 لا ينكسر كغيرها فان في بعض احوال تقدم النتيجة بحسب شروط مقدمة المتصلة المطلقة
 استلزاماً لها بها وفي ذلك البعض دون ما عدا ما يحصل العلم باستلزام مقدم النتيجة
 لذلك الثاني بعبارة وعلى هذا الوجه يكون النتائج الجزئية **اقول** ان كانت
 المحلية مع مقدم المتصلة منتجة لمقدم النتيجة لزمت النتيجة جزئية مثلاً اذا صدق كل
 ج ب وكما كان لا شيء من ا ب فه ز ينتج قد يكون لاشئ من ج آفة ولا تامة بصدق
 كما كان لاشئ من ا ب فكل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا ينتج كما كان لاشئ
 من ا ب فكل ج ب ولا شيء من ا ب اما صدق كل ج ب فاصدق في نفس الامر واما
 صدق لاشئ من ا ب فظاهر وكما صدق كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا ينتج
 كما كان لاشئ من ج ا وينعكس قد يكون اذا كان لاشئ من ج ا فلا شيء من ا ب فنتج
 الى الكبرى فينتج المظهر فبها مقدم المتصلة مع المحلية ينتج مقدم النتيجة كلياً موجباً
 وينعكس جزئياً فمن ثمة كانت النتيجة لان الموجبة الكلية لا تنكسر كلية **قال**

من ا ب ملائمة

ومن الانفاضة على اللزومية وعلى تفصيل الضروب فانها تزد على ضرب الحجة
اقول حكم الانفاضة في ذلك حكم اللزومية فاذا قلنا كل ما كان أب مكلج في
 انفاضا وكله انج كلما كان أب فكلج ه انفاضة تصدق الثاني والحجة معا على تقدير
 صدق المقدم وهما يستلزمان النتيجة المذكورة لكن ههنا اظهر لوجوب صدق الحجة
 والحجة على تقدير مقدم المتصلة وفي اللزومية يرد الاشكال الذي ذكره المتأخرون
 بخلاف الانفاضة وعلى استخراج الضروب في كل شكل وهي تزد على ضرب الحجة
 فان ضربها اربعة اصناف ضرب الحجة يجوز كون المتصلة كلية وجزئية جمية
 وسالبة **قال** وثانيهما من جملة متصلة وهي ايضا اربعة اصناف لان الحجة
 يكون اما صغرى وكبرى والاشراك اما مع احد جزئي المنفصلة او معهما **اقول**
 هذا هو القسم الخامس هو المؤلف من الحجة والمنفصلة وانفاضة اربعة لان الحجة
 اما ان يقع صغرى وكبرى وعلى كلا التقديرين فالاشراك اما مع احد جزئي المنفصلة او
 معهما مع امثال القسم الاول كلج ب و دائما اما كلج ب آ او ب ينسج دائما اما كلج
 آ او ب لا منسج خلوا الواقع عن اجزاء المنفصلة والحجة المستلزمة للنتيجة واحد
 اجزاء المنفصلة الذي لا اشراك فيه مثال الثاني كلج ب و دائما اما كلج ب آ او كلج
 ب ب ينسج دائما اما كلج آ او كلج ب لا منسج خلوا الواقع عن الحجة و اجزاء المنفصلة
 المستلزمة للنتيجة مثال الثالث دائما اما كلج ب و كلج ب آ او كلج ب ب ينسج دائما
 اما كلج ب و كلج ب ب مثال الرابع دائما اما كلج ب و كلج ب ب و كلج ب ب ينسج دائما
 اما كلج ب آ او كلج ب آ **قال** ويجب كون المتصلة موجبة غير مانعة الجمع فقط
 النتائج منفصلة مانعة الخلو مشتملة على اجزاء بعضها او جميعها نتائج الحجة مع اجزاء

المشاركة **أقول** يجب ان يكون المنفصلة المستعملة بهما اثباتا حقيقيا واما الخلو وان يكون موجبة لاثبات ان الاشراج موقوف على اجتماع الجزاء المشاركة الحقيقية من المنفصلة مع الحقيقية على الصدق وهو انما يتحقق اذا كانت المنفصلة موجبة مانعة الخلو او حقيقتا لانها لو كانت سائبة او موجبة مانعة الجمع لم يجب الاجتماع المذكور على الصدق وقد ثبتن مما ذكرنا ان النتائج في الاقسام الاربعه منفصلة مانعة الخلو شاملة على اجزاء اما بعضها نتائج الحقيقية والجزاء المشاركة لها من المنفصلة وبعضها الآخر الاجزاء الباقية من المنفصلة وهو ان يكون الشركة مع احد اجزاء الانفصال لا مع كليهما واما جميعها نتائج الحقيقية مع الاجزاء المشاركة لها من المنفصلة وهو ان يكون الشركة مع جميع اجزاء المنفصلة **قال** ومن هذه الافسية فالسبعة بالمقسم وثلاثة من منفصلة وحملات بعد اجزائها مشاركة الاجزاء ويكون في الحملات لاثنا حجة حلية مثالا في الشكل الاول كل عدد انا زوج او فرد وكل زوج وكل فرد مؤلف من اعداد ومن عليه الاشكال وضربها **أقول** الفئاس المؤلف من الحمل والمنفصلة على قسمين احدهما ان يكون عدد الحملات مساويا لعدد اجزاء الانفصال والثاني ان لا يكون كذلك بل ان يكون عدد الحملات اقل وقد مضى مثالا وان زيد فان لم يشرك الحملة الزائدة اجزاء الانفصال لم يكن لها اعتداد والاحصل فإسان فباعثا ومشاركة الحملة الزائدة قياسا فباعثا ومشاركة الحملات المساوية قياسا واخرى على اقسام منه القسمان المقسم وهو ان يشترك الحملات باسرها في احد طرفي النتيجة وجزاء الانفصال في طرف الاخر وهذا القياس في قوة القياس الحمل لاثنا حجة حلية مثالا في الشكل الاول كل عدد انا زوج او فرد وكل زوج مؤلف من اعداد وكل فرد مؤلف من اعداد ينبغي

كل عند مؤلف من اجزاء فالمنفصلة هنا وقع صغرى الاجزاء التي وقع بها الاشتراك
مجمولات في اجزاء الانفصال موضوعات في الحملات في الشكل الاول وبالعكس
في الرابع وان كانت كبرى كانت الاجزاء المشتركة مجموعلات في الحملات وموضوعات في اجزاء
الانفصال في الشكل الاول وبالعكس في الرابع واما في الشكل الثاني فاجزاء الاشتراك
مجمولات فيهما سواء كانت المنفصلة صغرى وكبرى في الشكل الثالث موضوعات
فيهما سواء كانت صغرى وكبرى في نفس على ما ذكرنا باقى ضرور الشكل الاول و
ضروريا الاشكال الثلاثة الباقية **قال** الاستثناءات وهي من الاقبسة
الكاملة وينال من شرطية واستثناء **اقول** هذا هو القسم الثاني من اثبات
القياس البسيطة وهو الاستثناء وهو من الاقبسة الكاملة التي لا يوقف في اثباتها
على مقدمات اخرى قد قلنا في تعريفه انه الذي يكون النتيجة ونقيضها مذكورة فيه
بالفعل لا يستحيل ان يكون النتيجة جزء من قياس منجها على انها مقدمة مستقلة
بنفسها لانه يكون مصدرة على المظهر الاول فلا بد وان يكون جزء من مقدماته وهي
بنفسها قضية وكل مقدمة جزؤها قضية وهي شرطية فان احد مقدمتي هذا القياس
شرطية والاخرى استثنائية **قال** المتصلة الكلية للزومية ينتج باستثناء عن
المقدم او نقيض التالي عن الجزاء الاخر ونقيض لوضع اللزوم كقولنا ان كان زيد يكتب
فيه يتحرك لكنه يكتب ينتج فيه يتحرك لكن به لا يتحرك ينتج فهو لا يكتب لا ينتج
نقيض المقدم وعن التالي لاحتمال العموم **اقول** الشرطية التي هي جزء هذا القياس
اما ان يكون متصلة او منفصلة فان كانت متصلة فشرطها ان يكون كناية لزومية
على ما باقى من ان الجزئيين لا يتجان ولا الاتفاقية اذا ثبت هذا فاذا كانت موجبة

كلية فاستثناء عن مقدمها ينتج عن التالي واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم
لان حكم اللزوم هو وجود اللزوم عند اللزوم وعند اللزوم عند اللزوم واللازم والية
اشار بقوله لوضع اللزوم كقولنا ان كان زيد يكتب فيه يتحرك ثم تستثنى كناية
ينتج فيه يتحرك اذ لو لم ينتج ذلك لكانت المتصلة الكلية ولو استثنى نقيض التالي
وقلنا لكنه لا يتحرك ينتج انه يكتب لذلك ينتج باستثناء عن التالي ولا نقيض
المقدم شيئا لاحتمال كوز التالي اعم وعند استلزام وجود العام وجود الخاص عند
استلزام رفع الخاص رفع العام ولا انتفى العموم كما في المثال المذكور فاننا لو قلنا
لكنه لا يكتب لم يلزم انه لا يتحرك به وكذا لو قلنا لكنه يتحرك به لم يلزم انه يكتب
قال السالبة الكلية ينتج بالرد الى الموجبة ما ينتج الموجبة **اقول** السالبة
الكلية المتصلة يستلزم موجبة كلية متصلة موافقة لها في المقدم ومناقضة لها
في التالي في ينتج بالرد الى الموجبة ما ينتج الموجبة اي ينتج باستثناء عن اى جزء كان
نقيض الاخر كقولنا ليس لزيد اذ كان زيد كافيا ليس ساكنة فاذا قلنا لكنه
كاتب هذا استثنى في الحقيقة عن مقدم الموجبة اللازمه فينتج عن ثابته الذي هو
نقيض الجزء من السالبة وهو ان يده ليس ساكنة ولو قلنا لكن يده ساكنة فقد استثنى
في الحقيقة نقيض ثابته المتصلة الموجبة اللازمه فينتج انه ليس كاتب الذي هو نقيض
مقدم الموجبة ونقيض الجزء الاخر من السالبة لكن هذا يستلزم على القاعدة للمشكلة
قال لا ينتج الجزئيات **اقول** اذا كانت المتصلة جزئية اما موجبة او سالبة
لم ينتج لحوال ان يكون زمان الاستثناء غير زمان الانفصال اللزوم واذا اختلف
الوقتان لم يلزم الانساج هذا في الموجبة واما في السالبة فالامر فيها اظهر لانها

ساكنة فانه يستلزم كلما كان
زيدا كانا يده

انما ينبغي بواسطته ان يعلم ان هذا على الاطلاق ليس بمجرب لان الوهم
 لو تصدق واتخذ له اصل الانجاب وان لم يكن الشرطية كلية وكذا لو كان الاستثناء
 كليا لصدق في جميع الازمنة التي من جملتها زمان الاتصال والانفصال **قال**
 والاتفاقيه لا تقيد باستثناء العين علما ولا يستثنى فيها النقيض **اقول** هذا بيان
 اشراط الامر الثاني في المتصلة وهو ان يكون لزومية لانها لو كانت اتفاقية لم يحصل
 باستثناء العين علم مسانف ولا يجوز استثناء النقيض فيها لانا اذا احكمنا بان
 الاتفاقية هي التي يجمع جزاها على الصدق من غير لزوم بينهما فاذا صدقها توقفت على
 صدق اجزائها فاذا احكمنا بالاتصال لاتفاقية وجب ان يكون كل واحد من جزئيهما مطوق
 الثبوت لنا فلا يحصل لنا باستثناء عين المقدم علم مسانف بثبوت الثاني لانه ثابت
 قبل الاستثناء ولا يجوز استثناء النقيض فيها لان الثاني يجب ان يكون صادقا حتى
 يصح الاتفاقية فلا يجوز الحكم بانقائه **قال** المنفصلة الموجبة الحقيقية ينبغي
 باستثناء عين كل جز او نقيضه نقيض الاخر او عينه كقولنا هذا العدم ما زوج او
 فرد لكنه زوج فهو فرد وكذلك في الجزء الاخر وكثرة الاجزاء هناك على ذلك **اقول**
 الشرطية التي هي جزء من القياس الاستثنائي اذا كانت منفصلة فلا يخلو اما ان يكون
 حقيقة او مانعة الخلو او مانعة الجمع فان كانت حقيقة فان كانت موجبة انبج
 باستثناء عين كل جز ونقيض الاخر لاستحالة الجمع بينهما واستثناء نقيض كل جز
 منها عين الاخر لاستحالة الخلو عنهما كقولنا العدم ما زوج او فرد لكنه زوج ينبغي انه
 ليس بفرد لكنه ليس بزواج ينبغي انه فرد وكذلك في الجزء الاخر يعني لو قلنا لكنه فرد
 انبج انه ليس بزواج ولو قلنا لكنه ليس بفرد انبج انه زوج هذا اذا كانت المنفصلة

فليس بفرد لكنه ليس بزواج

الحقيقة ذات جزئين وان كانت اكثر من جزئين فانهما ينبغي باستثناء عين اي جزء
 كان نقيض الباقيه وباستثناء نقيض اي جزء كان منفصلة حقيقة من الاجزاء
 الباقيه كقولنا العدم اما زيدا او ناقصا او مساويا ثم تقول لكنه زائد ينبغي انه ليس
 بناقصا مساويا وكذلك الباقيه ولو قلنا لكنه ليس بزائدا ينبغي انه اما مساويا او ناقصا
قال ومانعة الخلو ينبغي باستثناء النقيض دون العين مانعة الجمع باستثناء
 العين دون النقيض **اقول** مانعة الخلو هي التي حكم فيها بامتناع اجتماع جزئيهما
 على الكذب جواز اجتماعهما على الصدق على ما تقدم فاستثناء نقيض اي جزء كان
 منها ينبغي عين الباقي لامتناع الخلو عنها واستثناء عين اي جزء كان لا ينبغي شيئا
 لجواز اجتماعهما على الصدق ومانعة الجمع هي التي حكم فيها بامتناع اجتماع جزئيهما
 على الصدق لجواز اجتماعهما على الكذب فاستثناء عين اي جزء كان منهما ينبغي نقيض
 الاخر والايجاز الجمع بينهما واستثناء نقيض اي جزء كان منهما لا ينبغي عين الاخر
 والا نقبل حقيقة ولا نقيضه لجواز الجمع بينهما في الكذب **قال** القياسات
 المركبة هي قياسات جعلت نتائج بعضها مقدمات للبعض وهي اما مفصلة مخزوفة
 النتائج الا الاخرة كقولنا اكل انسان وكل حيوان نام وكل نام جسم فكل انسان
 جسم او موصولة وهي مودة النتائج والمقدمات بقاها **اقول** لما فرغ
 من القياس البسيط شرع في بيان القياس المركب هو الذي يلزم منه المظن باعتبار
 قياسين وان كان هو قسما من مفصول وموصول فالاول ان مركب المقدمات و
 يحذف النتائج الا المظن كما لو كان المظن ان كل انسان جسم واستدلنا عليه بان كل
 انسان حيوان وكل حيوان نام وكل نام جسم ينبغي كل انسان جسم والثاني ان يذكر

النتيجة مرتين احدهما ان يكون نتيجة والثاني ان يكون جزء من قياس نقول كل انسان
 حيوان وكل حيوان نام بنتج كل انسان نام فنجعله صغري نقول كل انسان نام وكل
 نام جسم بنتج كل انسان جسم **قال** الواحق القياس كل قياس بنتج نتيجة بالذات
 ضد بنتج لازمها وعكسها وجزئيات تحتها وجزئيات معها بالعرض **اقول** لما
 فرغ من القياس شرع في ثوابته للاحقة هي انواع احدها استظهار النتائج وهو ما
 يلزم من القياس تبعا للطلوب فنقول كل قياس بنتج نتيجة فانه مساعد على لازمها وعكسها
 وعكس نقيضها ان كان لها عكس عكس النقيض وعلى كذب نقيضها وعلى جزئيات تحتها
 ان كانت كلية وعلى جزئيات معها لكن النتيجة الاولى بالذات والباقية بالعرض
 مثلا اذا صدق كل انسان حيوان وكل حيوان جسم انج بالذات كل انسان جسم بالعرض
 لاشئ من الانسان غير جسم الذي هو لازم النتيجة وبعض الجسم انسان الذي هو عكسها
 وكلما لم يكن جسم ليس بالانسان الذي هو نقيضها وبعض الانسان جسم الذي هو جزئ
 تحتها وكل ناطق جسم الذي هو جزء من الانسان ايضا لان صدق الملزوم يستلزم صدق
 السبب وهذه كلها الوازم **قال** المقدمات الكاذبة بنتج صادقة كقولنا كل انسان
 حجر وكل حيوان لان يكون الكبري كاذبة بالكل وحدها في الشكل الاول فيضربه
 الاولين **اقول** النتيجة لازمة للمقدمات لانها جازان يكون صادقا مع كذب
 ملزومه ولا يجوز ان يكون كاذبا مع صدق الملزوم في كل قياس صادق والمقدمات
 كاذبة جازان يكون النتيجة صادقة وان يكون كاذبة فتصحح اللعمى كقولنا كل انسان
 حجر وكل حيوان بنتج كل انسان حيوان فالمقدمات كاذبان والنتيجة صادقة
 فلا يجب من كذب المقدمات كذب النتيجة الا في صورة واحدة وهو ان يكون الكبري

فان بنتج صادقة قطعاً
 محققاً للزوم وان كانت
 المقدمات

كاذبة بالكل اي يكذب نسبة المحمول الى كل فرد من افراد الموضوع وحدها في الشكل
 الاول في الضربين الاولين منه فانا اذا فرضنا كل ج ب صادق بالكل او ببعض
 بصدق حمل ب على البعض ج دون بعض فرضنا كل ب كاذباً بالكل فان النتيجة
 هوج كاذبة قطعاً لانها لو كانت صادقة لزم اجتماع الضدين والثاني باطل بيان
 الشرطية فانا اخذ ضد الكبري هو لاشئ من ب فانه يكون صادقا قطعاً ونضمة الى
 الى الصغري الصادقة ومقتضى المقدمات صدق النتيجة فبذلك صدق لاشئ من ج ان
 كانت الصغري كاذبة لاشئ من ج ان كانت صادقة بل بعض فصدق الصدق والقياس
 هه فلا يمكن صدق النتيجة في هذين الضربين ولا في الضرب الاول والثالث في الشكل
 الرابع اذا كانت الصغري كاذبة بالكل وانما لم يذكرها المصنف لانها بالكل في هذين ^{بعضان} الضربين
قال مقدمات القياس ينسب تحليل حد المطلوب الى ذاتها ثم عرضها ثمها
 معروفانها اللزوم والمفارقة ثم محاولة وسط يقضي ثانياً بينهما منجماً له ايجاباً او
 سلباً **اقول** ان كتابه قد عرفت البرهان يحصل بان يضع حد المطلوب اعني الاصغر
 والاكبر ثم يطلب كل ما يمكن جملة على كل واحد منهما وكل ما يمكن كل واحد منهما عليه
 باحد الوجوه الخمسة اعني الجنس والتوع والفضل والخاصة والعرض العام ويطلب
 ايضاً كل ما يمكن سلبه عن كل واحد منهما وما يمكن سلبه كل واحد منهما عنه فاصول
 هذه المحولات الاربعة والسلبية نظراً فيها فان وجدنا في محولات الاصغر الاربعة
 ما يكون موضوعاً للاكبر وضعاً كلياً ايجاباً او سلباً حصل لنا قياس من الاول منجماً للمطلوب
 وان وجدنا في تلك المحولات ما يحمل على احد الطرفين ايجاباً او سلباً عن الآخر القياس
 من الثاني وان وجدنا فيها ما يكون موضوعاً من الطرفين ثم القياس من الثالث وان

وجدنا موضوعات الاصغر ما يكون محولا على الاكبر تم القياس من الرابع وذلك
بعد مراعات ما يجب من التزام في كل شكل بحسب لكم والكيف والجملة **قال**
وتحليل القياسات المركبة ينال بتلخيص المقدمات والحدود عن الزوائد والنظريات
بعض المقدمات مع بعض ومع المطلوب ليطلع على كيفية قياس كل قياس منها **اقول**
انه قد يحصل في بعض الاقيسة تغيير في الترتيب انحراف عن الثالث الطبيعي واضمار
بعض مقدماته او زيادة مقدمته في ذلك في البسيط والمركب من القياس فاذا اردنا
تلخيص المقدمات وترتيب الحدود ووضع القياس على هيئة الطبيعية وتبويب المنهج
وضعتنا المظهر والقول المنهج فان لم نجد في ذلك القول مقدمة تشارك المظهر في شيء البنية
لم يكن في ذلك القول منجالة وان وجدنا فيه مقدمة تشارك المظهر فان كان في كل واحد منهما
استثناة وان كان في احدهما فان كان هو الاصغر فالمقدمة من صغرى التفكير ان كان
هو الاكبر ثم يضم الجزء الاخر من المظهر الى الجزء الاخر من المقدمة على هيئة احدى الاشكال
فان تالفا فالجزء وسط وحق فتمت المقدمات وحصل شكل صحيح ان لم يبق تالفا فالقياس
مركب فليحل في ذلك العمل في قياس بسيط منه الى ان يحصل المظهر فالآخر هو المنهج
بالذات له **قال** وان التفت النتيجة مع عكس احد مقدمتيها او عكسها وانجبت المقدمة
الاخرى صار القياس **اقول** هذا احد انواع لواحق القياس وهو المستقيم
الدور وهو عبارة عن ضم النتيجة الى عكس احد مقدمتي القياس المنج لها او عن احدى
النتائج المقدمة الاخرى انما يستعمل في الجدل والمغالطة مثاله اذا قلنا كل انسان فاطم
وكل فاطم ضاحك فاذا طلب الدليل على الصغرى قبل ان نكمل انسانا ضاحك وكل
ضاحك فاطم وكل انسان ضاحك عكس الكبري كذا وفرنا بالنتيجة لانناج الصغرى

وهو انما يكون في الحدود والمغالطة المتناوبة ليس العكس كذا وانما كان هذا دأرا
لوقوف العلم بان كل انسان ضاحك على العلم به لانا اخذناه مقدمة في بيان ما ينبغي
مكانه ورواها هذا اذا التفت النتيجة مع عكس احد المقدمات اما تاليف النتيجة
مع عكس المقدمات من لانا ج الاخرى فاما سيم في التاليف مثاله نقول كل من
حدث ولا شيء من القديم يحدث ينتج لا شيء من الممكن بغيره ف يلزمه كل ممكن فليس
والكبري يلزمها كمالا ليس بغيره يحدث ينتج كل ممكن يحدث **قال** وان تالفت
بها بلها مع مقدمة النتيجة ما يقابل الاخرى صامعكوسا **اقول** هذا احد انواع
لواحق القياس المستقيم القياس العكس هو عبارة عن ابطال احد مقدمتي قياس السندل
بقياس مركب من بعض النتيجة او ضدها مع مقدمة الاخرى مثاله اذا كان قياس السندل
كل ج ب كل ج ا فنقول العاكس في كذب تصغراته بصدق ليس كل ج ا وكل ب ينتج
ليس كل ج ب وهو يقابل الصغرى تقابل القيد ولو قلنا انه بصدق لا شيء من ج ا
صممنا الى الكبري استخرج لا شيء من ج ب وهو يقابلها تقابل الضد به **قال** ويحتاج
في الدور الى مواد لا يحتاج بعكس كفيها وفي السلب الى ما يقسم جزاء الاحتمالات
باسرها كالقديم والحديث مثلا ليعكس عكس هذا الموضع كما يعكس قولنا لا
يحدث بقديم الى قولنا كل ما ليس بقديم فهو حديث **اقول** فليتينا ان في الدور
يحتاج في انتاج الوجه الكلي الى تساوي الحدود وليصح عكس احد المقدمات كليا كما
مثاله في قولنا كل انسان فاطم وكل فاطم ضاحك ويحتاج في السلب الى ان يكون
المقدمة التي تضم الى النتيجة تقسم جزاءها الاحتمالات باسرها كالقديم والحديث
كما نقول لا شيء من القديم يحدث فانه بصدق كل ما ليس بقديم فهو حديث وكل ما ليس يحدث

فوقه بل يعكس الشاكلة عكسا بخلاف هذا الموضوع بعد ذلك ان الشاكلة هي
 يستلزم موجبه معدلة وعكسها ينضم الى المقدمة الاخرى مثاله اذا صدق كل جسم
 ولا شيء من المحدث بتقديم ينتج لاشئ من الجسم بتقديم ويلزمها كل جسم فهو ليس بتقديم
 فالكبرى يعكس الى قولنا لاشئ من القديم يحدث ويلزمه كل ما ليس بتقديم فهو يحدث
 فاذا ضمننا لازم النتيجة الى لازم العكس انج كل جسم يحدث مجزا هذا السلب مما
 القديم والمحدث استمما جميع الاحتمالات لان الموجود ما قديم او محدث ولا جلا فاشنا
 جز في هذه الشاكلة الاحتمالات باسرها كان قولنا ما ليس بتقديم فهو يحدث لازما
 لقولنا لاشئ من القديم يحدث **قال** وفي الجزئيات الى شبه ذلك **اقول** قياس
 الدور يحتاج في الجزئيات بمعنى الاقضية المنتجة للجزء الى ان يعمل ما يشابه على النسخ
 الكلية مثاله اذا قلنا بعض ج ب وكل ب ا ينتج بعض ج ا فاذا طولنا بعضا الصغرى
 ضمننا النتيجة الى عكس الكبرى عكسا كلبا لينج الصغرى فنقول بعض ج ا وكل ا ب
 ينتج بعض ج ب الذي هو الصغرى **قال** ولا يمكن ان يبين الحكمي ما يجزى **اقول**
 الاقضية المنتجة للجزء قد يكون خبر مقدمتها ما خرجتبه كما في هذا الضرب الذي ذكرنا
 ويصح استعمال قياس الدور في نتائج المقدمة الجزئية فيه كما بيناه ولا يصح استعمال
 الدور في نتائج المقدمة الكلية فيه مثلا لو عكسنا الصغرى ضمننا الى النتيجة
 لان الجزئية لا ينتج الكلية **قال** ولتكن كل منهما في الاشكال ويستعملان في المغالطة
 بالتلبس وفي الاستحاثات للتدرب **اقول** ينبغي ان ينج قياس العكس قياس
 الدور في الاشكال الاربع في جميع ضرورها يعلم في كل ضرب الى مقدمة منطقها
 يمكن اثباتها بالدور وابطالها بالعكس وهذا القياس ان اعني قياس الدور وقياس

العكس يستعملان في المغالطة بالتلبس بان يصير صورة المطلوب في قياس الدد
 وصورة نقض الظاهر اوضده في قياس العكس يستعملان ايضا في الاستحاثات لست
 النظم **قال** وفي العلوم قد يقع ما يشبه الدور عند تحويل البرهان الا اني الى اني كما
 من بعد العكس عند الخلف الى المستقيم **اقول** قد يقع في البرهان الى الدور
 والعكس ما الدور فكما اذا اردنا تحويل البرهان الا اني وهو الاستدلال بالمطلوب
 العلة الى التي وهو الاستدلال بالعلة على المعلوم كما تقول هذه الخشبة محترقة وكل خشبة
 محترقة قد متنها النار ينتج هذه الخشبة قد متنها النار وهذا برهان ان لانا استدلنا
 بالاحراق على ما من النار والاحراق معلول لامساس فاذا حولنا الى برهان لمقلنا
 هذه الخشبة قد متنها النار وكل خشبة متنها النار هي محترقة ينتج هذه الخشبة
 محترقة صغرى هذا البرهان نتيجة البرهان الاول وكبراه عكس كبرى القياس الاول انج
 ما هو صغرى الاول وانما قال قد يقع في العلوم ما يشبه الدور لان نقل احد البرهان الى
 الاخر ليس لاثبات مقدمة القياس فلهذا كان شبهة بالدور وله يكن آياه على الحقيقة و
 الاستعمال ما يشبه العكس في العلوم فكما اذا اردنا الخلف الى المستقيم بان يؤخذ نقض
 المقدمة الحالية ويقرب بالمقدمة الصادقة لينج المطلوب كما لو كانت المقدمة الحالية
 كاج ب الذي هو نتيجة قياس الخلف وهو كل ج الذي هو نقض ليس كل ج ا وكل ا ب
 فاخذ نقضها وهو ليس كل ج ب ونضمه الى المقدمة الصادقة وهي كل ا ب على انها
 مقدمة صادقة لينج ليس كل ج ا وسباني بيانه **قال** الخلف هو اثبات المطرابطا
 نقضه وذلك بان يتألف من نقض خبر مقدمته موضوعه ما ينتج عما لا يعرف منه
 كن نقض الظاهر فيصير صدقه وهو مركب من قياس اقتران مؤلف من متصلة مقدمتها

فرض المطر كذا بارها وضع يقبض المطر وحملته هي المقدمة الموضوعه واستثنى في شرطه
 النتيجة الاثر في السابق ويستثنى منه قبض ثابها الحال لينج صدق المطر **اقول**
 الخلف احد الاثبات المركبة وهو عبارة عن اثبات المطر بابطال يقبضه كما اذا صدق
 كل ج ب كل ا ب فنقول انه يصدق ليس كل ج ا فهذا المطلوب اذا اردنا بانه بالخلف
 يقبضه الى مقدمة موضوعة هي احدى المقدمات المذكورة بان نقول لو لم يصدق
 ليس كل ج ا لصدق كل ج ا وكل ا ب لينج لو لم يصدق ليس كل ج ا لصدق كل ج ب ثم نقول لكن
 ليس كل ج ب على انها مقدمة صادقة او مسلمة لينج انه يصدق ليس كل ج ا وهو المطر
 ضمنا يقبض المطر وهو كل ج ا الى المقدمة الموضوعه وهي كل ا ب لينج محالا وهو
 كل ج ب وهذا الحال لا يلزم ليس من المقدمة الموضوعه لانها فرضنا صدقها ومن صحت
 القياس النج لانه بل من فرض يقبض المطر حقا فيكون باطلا فيكون نظم محقق الصدق
 قد ظهر انه مركب من قياسين احدهما افران في من من متصلة مقدمها فرض المطر كذا
 والثاني **اقول** هي بونريد ليس كل ج ا لصدق كل ج ا وحملته هي المقدمة
 الموضوعه وهي كل ا ب وهو لينج لو لم يصدق ليس كل ج ا لصدق كل ج ب الثاني
 شرطه هو هذه النتيجة المذكورة واستثنى فيها يقبض التالي لينج المطر **قال** والخلف
 بفارق العكس لان العكس لما يورد بعد قياس مستقيم والخلف قد يورد ابتداء ورده
 الى المستقيم بقياس معكوس يؤخذ يقبض الحال فيه ويضم الى الموضوعه لينج المطر بعينه
اقول ان قياس الخلف وقياس العكس اشتركا في ان كل واحد منهما يؤخذ فيه مقابلا
 المطلوب يجعل مقدمة قياسا لانها يفترقان بان العكس لما يورد بعد قياس مستقيم
 لانه ابطال احد مقدمتي القياس والخلف قد يورد ابتداء من غير سابقه قياس مستقيم

وبان الخلف انما يورد فيه مقابل المطر بالصدق به واعلم ان القياس قد يورد الى الخلف
 كما ذكرناه والخلف قد يورد الى المستقيم بقياس معكوس يؤخذ يقبض الحال فيه ويضم
 الى المقدمة الصادقة الموضوعه لينج المطر بعينه كما ياخذ كل ج ب الذي هو يقبض
 كل ج ب الذي كان محالا في الخلف ويضمه الى المقدمة الموضوعه في الخلف اعني كل ا ب
 لينج اعلى الاستقراء من رابع التالي ليس كل ج ا الذي هو المطر **قال** الاستقراء
 هو حكم كل لكونه ثابتا في جزئيات ذلك الحكم على الجوانب بترك الفات الاسفل
 حالة المضغ لكون الانسان والفرس سائر جزئياته المشاهدة كذلك فان الجزئيات
 منحصرة كان فاما وصار قياسا مستقما والافرنها انقضى الحكم بمثل التماسح وهو شبه
 القياس لان تلك الجزئيات ثوب مناب الاوسط **اقول** الاستدلال اما العام على
 الخاص وهو القياس قد تقدم بيانه واحكامه مستوفى وهو المفيد للعلم المستعمل في البرهان
 الحقيقية واما بالعكس وهو الاستقراء واما احكامه المتساوية على الاخر وهو التمثيل
 فالاستقراء هو الحكم على الكل بما وجد في جزئياته فان كثرت الجزئيات باجماعها فهو القياس
 ويقيد اليقين ويستعمل في البراهين كقولنا كل شكل مائري واما مضلع مناه وهو
 مما لا ينفك وان لخل بعض الجزئيات فهو الاستقراء الناقص ويقيد الظن ويستعمل في الاستقراء
 المجدي كقولنا كل حيوان اما انسان او حمار او فرس او طائر وكلها يجرى فكما الاسفل
 عند المضغ واما لم يقيد اليقين لجواز ان يكون الجزئية المنزلة بخلاف ما ذكر من الجزئيات
 كالتمساح في مثالنا وهذا الاستقراء شبهه بالقياس لان الجزئيات المذكورة ثوب فينا
 الحد الاوسط لانا استدللنا بثبوت الحكم فيها على ثبوتها في كلها فالجزئيات وسط في
 الاستقراء والكل وسط في القياس **قال** والتمثيل هو الحاق شئ بشئ في حكم ثابت له

فرض المطر كذا بارها وضع يقبض المطر وحملته هي المقدمة الموضوعه واستثنى في شرطه
 النتيجة الاثر في السابق ويستثنى منه قبض ثابها الحال لينج صدق المطر **اقول**
 الخلف احد الاثبات المركبة وهو عبارة عن اثبات المطر بابطال يقبضه كما اذا صدق
 كل ج ب كل ا ب فنقول انه يصدق ليس كل ج ا فهذا المطلوب اذا اردنا بانه بالخلف
 يقبضه الى مقدمة موضوعة هي احدى المقدمات المذكورة بان نقول لو لم يصدق
 ليس كل ج ا لصدق كل ج ا وكل ا ب لينج لو لم يصدق ليس كل ج ا لصدق كل ج ب ثم نقول لكن
 ليس كل ج ب على انها مقدمة صادقة او مسلمة لينج انه يصدق ليس كل ج ا وهو المطر
 ضمنا يقبض المطر وهو كل ج ا الى المقدمة الموضوعه وهي كل ا ب لينج محالا وهو
 كل ج ب وهذا الحال لا يلزم ليس من المقدمة الموضوعه لانها فرضنا صدقها ومن صحت
 القياس النج لانه بل من فرض يقبض المطر حقا فيكون باطلا فيكون نظم محقق الصدق
 قد ظهر انه مركب من قياسين احدهما افران في من من متصلة مقدمها فرض المطر كذا
 والثاني **اقول** هي بونريد ليس كل ج ا لصدق كل ج ا وحملته هي المقدمة
 الموضوعه وهي كل ا ب وهو لينج لو لم يصدق ليس كل ج ا لصدق كل ج ب الثاني
 شرطه هو هذه النتيجة المذكورة واستثنى فيها يقبض التالي لينج المطر **قال** والخلف
 بفارق العكس لان العكس لما يورد بعد قياس مستقيم والخلف قد يورد ابتداء ورده
 الى المستقيم بقياس معكوس يؤخذ يقبض الحال فيه ويضم الى الموضوعه لينج المطر بعينه
اقول ان قياس الخلف وقياس العكس اشتركا في ان كل واحد منهما يؤخذ فيه مقابلا
 المطلوب يجعل مقدمة قياسا لانها يفترقان بان العكس لما يورد بعد قياس مستقيم
 لانه ابطال احد مقدمتي القياس والخلف قد يورد ابتداء من غير سابقه قياس مستقيم

والله اعلم بالصواب
 في هذا المسألة
 ١٤٣

وبسمي الاول ضربا والثاني اصلا وجه المشابهة جامعا وعلته وذلك كالحائي السقما
 بالبيت في الحدوث لكونه متشكلا كالبيت وهو مظهر يستعمله بعض الفقهاء واهواء ما
 اشتمل على الجامع ثم الذي على الجامع الوجود ثم الذي يكون الجامع فيه علة للحكم و
 مع ذلك فلا يفيد اليقين لاحتمال كون العلة علة في الاصل فقط ثم ان صححت علة في
 صار الاصل حثوا والتمثيل قياسا برهانها فهو شبه القياس لولا الاصل **اقول** هذا
 هو النوع الثالث من انواع الاستدلال وهو المستعمل بالتمثيل في عرف المنطقيين بالقياس
 في عرف الفقهاء وهو اثبات الحكم في جزئية ثبوتية في جزئية اخرى مشابهة واركانه اربعة
 الاصل وهو الجزئية الاولى الفرع وهو الجزئية المطمحة للجامع وهو وجه الشبه والحكم
 مثاله ان نقول السماء محدثة لانه متشكلا كالبيت فالبيت اصل السماء فرع والشكل
 علة والحدوث حكم وهو لا يفيد اليقين يستعمله الفقهاء كثيرا لوجود انواعه وافواها
 ما اشتمل على جامع ثم الوجود منه اشتمل على جامع وجود ثم الوجود منه ما كان جامع
 فيه علة للحكم ومع ذلك كلفه فانه لا يفيد اليقين لاحتمال ان يكون الجامع علة في الاصل
 خاصة ويكون مشروطا بشرط لم يوجد في الفرع او يكون في الفرع مانع من الحكم ثم ان
 ثبت انه علة مطلقا يعني في الاصل والفرع غير مشروط بشرط ولا مانع هناك صادرة
 الاصل حثوا في القياس صار التمثيل قياسا برهانها كما لو كان الشكل علة للحدوث
 مطلقا صار القياس هكذا السماء مشكل وكل مشكل محدث وكان برهانها ناقضا
 ان التمثيل يشبه القياس لولا الاصل من حيث ان الجامع وقع وسطا بين الاصل والحكم
قال والضمير قياس محدث والكبرى كما يقال فلان بطوف ليل فهو منصوص حديثها
 للايجاز والمغالطة **اقول** قياس الضمير هو قياس حديث كبراه مخفف فذلك معنى

والله اعلم بالصواب
 في هذا المسألة
 ١٤٣

والله اعلم بالصواب
 في هذا المسألة
 ١٤٣

والله اعلم بالصواب
 في هذا المسألة
 ١٤٣

ضمير واحد فيهما انما يكون للايجاز كما تقول العالم متغير فهو محدث حذفنا فيه وكل
 متغير محدث لظهورها والمغالطة بان يريد اخفاء كذا الكبرى فيجوز فيها كما تقول فلان
 بطوف بالليل فهو منصوص **قال** والمغالطة قياس بطل قوى المقدمة من قياس
 سابق باننتاج ما يضادها او يناقضها **اقول** المغالطة قياس بطل قوى مقدمي
 قياس سابق عليه باننتاج ما يضاد تلك المقدمة او يناقضها وقوى مقدمي القياس
 هو الموجبة او الكسبية فان الانجاب قوى من السلب الكلي اقوى من الجزئية مثاله بعض
 ببحر وكل ج آفوض بان ج ليس لان ج طولا شي من ط **قال** والمغالطة قياس
 بينه نقض نتيجة قياس اخر او ضدها **اقول** المغالطة قياس بينه نقض نتيجة قياس
 اخر او ضدها تلك النتيجة كما اذا قلنا كل ج ب وكل ب آ فكل ج آ فنقول المعارض سلما
 ما ذكرنا من التلابل لكن معناه باطله وهو ان كل ج طولا شي من ط فلا شي من ج آ

فهذا الدليل الثاني هو المغالطة

قال

الفصل الخامس في البرهان والحد

العلم ما تصور فقط وما تصور معه تصديق **اقول** العلم هو صورة
 الشيء في ذهن هذا المصور لا يخلو اما ان لا يقترن به شيء من الاحكام وهو التصور الشا
 او يقترن بحكم ما هو التصور الموجود في التصديق والتصديق قد جعل المصور
 هو الحكم نفسه كما ذهب اليه القدماء وهو هنا جمل لا يمكن ان يراه هنا كما ذكرناه في كتابنا
 الاسرار **قال** المكتسب منها انما لا يكتسب غيره وينتهي الى مبادئ غير مكتسبة متناع
 الاكتساب على سبيل التدور والتسلسل **اقول** ان كل واحد من التصور والتصديق

والله اعلم بالصواب
 في هذا المسألة
 ١٤٣

فكل ما كان كسبياً كان مقصوداً
 من كسبه كسبياً فالقصور من المقصود ما لا يتوقف على طلب كسبي
 مقابله والقصور من التصديق ما لا يتوقف في الحكم بالنسبة على غير تصور
 الطرفين والكسبي ما يقابله والمكسبي من كل واحد من هذين يكسب بالبدهي منه
 او بما ينهي اليه لانه لو لا ذلك لكانت العلوم كلها كسبية وخرج بلزم التدو والتسلل
 لان الكاسبان لم يكن بينهما احتياج الى كاسب اخر فان كان المكسب رويان كان
 غيره نفلنا الكلام اليه لكن اللازم باطل فالملزوم مثله ففقد ظهر ذلك ان من العلوم
 ما هو بدهي ولا يجوز ان يكون كلها بدهيها والا لما جعلنا شيئا البتة هفت **قال**
 وما يكسب به التصور فخذ او ما يشبهه وما يكسب به التصديق فخذ او ما يشبهه
اقول لما بين ان كل واحد من التصور والتصديق ينقسم الى بدهي وكسبي وكان
 الكسبي من كل منهما اتما يكسب من غيره لاسيما ان يكون الكاسب الذي هو علة في المعرفة
 نفس المحلول المكسب كركاسب كل واحد منهما فكاسب التصور يسمى قولاً شارحاً
 وهو ينقسم الى الحد وهو المؤلف من الذاتيات والى الرسم وهو المؤلف من العرضيات
 او من القسمين او من المثال وهو قول مؤلف لامن الذاتيات ولا من العرضيات فيفيد
 صورة شبهة بالمعرف كقولنا نسبة النفس الى البدن كسبة الملك الى المدينة ولا
 هو المعرف الحقيقي لانه يفيد معرفة الشيء على ما هو عليه بخلاف الباقي فقولنا وما
 يشبهه يريد به الرسم والمثال وكاسب التصديق يسمى جهة وهو ينقسم الى القياس الى
 الاستفراء والى القياس الاول هو المفيد لليقين والباقيان شبهتان به واليه اشار
 بقوله او ما يشبهه **قال** فكل تعلم وتعلم ذهني اتما يكون يعلم سابق **اقول**
 الاكساب اخرج شئ من القوة اعني الجمل الى الفعل اعني العلم وهو يستند نسبة

فكل ما كان كسبياً كان مقصوداً
 من كسبه كسبياً فالقصور من المقصود ما لا يتوقف على طلب كسبي
 مقابله والقصور من التصديق ما لا يتوقف في الحكم بالنسبة على غير تصور
 الطرفين والكسبي ما يقابله والمكسبي من كل واحد من هذين يكسب بالبدهي منه
 او بما ينهي اليه لانه لو لا ذلك لكانت العلوم كلها كسبية وخرج بلزم التدو والتسلل
 لان الكاسبان لم يكن بينهما احتياج الى كاسب اخر فان كان المكسب رويان كان
 غيره نفلنا الكلام اليه لكن اللازم باطل فالملزوم مثله ففقد ظهر ذلك ان من العلوم
 ما هو بدهي ولا يجوز ان يكون كلها بدهيها والا لما جعلنا شيئا البتة هفت **قال**
 وما يكسب به التصور فخذ او ما يشبهه وما يكسب به التصديق فخذ او ما يشبهه
اقول لما بين ان كل واحد من التصور والتصديق ينقسم الى بدهي وكسبي وكان
 الكسبي من كل منهما اتما يكسب من غيره لاسيما ان يكون الكاسب الذي هو علة في المعرفة
 نفس المحلول المكسب كركاسب كل واحد منهما فكاسب التصور يسمى قولاً شارحاً
 وهو ينقسم الى الحد وهو المؤلف من الذاتيات والى الرسم وهو المؤلف من العرضيات
 او من القسمين او من المثال وهو قول مؤلف لامن الذاتيات ولا من العرضيات فيفيد
 صورة شبهة بالمعرف كقولنا نسبة النفس الى البدن كسبة الملك الى المدينة ولا
 هو المعرف الحقيقي لانه يفيد معرفة الشيء على ما هو عليه بخلاف الباقي فقولنا وما
 يشبهه يريد به الرسم والمثال وكاسب التصديق يسمى جهة وهو ينقسم الى القياس الى
 الاستفراء والى القياس الاول هو المفيد لليقين والباقيان شبهتان به واليه اشار
 بقوله او ما يشبهه **قال** فكل تعلم وتعلم ذهني اتما يكون يعلم سابق **اقول**
 الاكساب اخرج شئ من القوة اعني الجمل الى الفعل اعني العلم وهو يستند نسبة

فكل ما كان كسبياً كان مقصوداً
 من كسبه كسبياً فالقصور من المقصود ما لا يتوقف على طلب كسبي
 مقابله والقصور من التصديق ما لا يتوقف في الحكم بالنسبة على غير تصور
 الطرفين والكسبي ما يقابله والمكسبي من كل واحد من هذين يكسب بالبدهي منه
 او بما ينهي اليه لانه لو لا ذلك لكانت العلوم كلها كسبية وخرج بلزم التدو والتسلل
 لان الكاسبان لم يكن بينهما احتياج الى كاسب اخر فان كان المكسب رويان كان
 غيره نفلنا الكلام اليه لكن اللازم باطل فالملزوم مثله ففقد ظهر ذلك ان من العلوم
 ما هو بدهي ولا يجوز ان يكون كلها بدهيها والا لما جعلنا شيئا البتة هفت **قال**
 وما يكسب به التصور فخذ او ما يشبهه وما يكسب به التصديق فخذ او ما يشبهه
اقول لما بين ان كل واحد من التصور والتصديق ينقسم الى بدهي وكسبي وكان
 الكسبي من كل منهما اتما يكسب من غيره لاسيما ان يكون الكاسب الذي هو علة في المعرفة
 نفس المحلول المكسب كركاسب كل واحد منهما فكاسب التصور يسمى قولاً شارحاً
 وهو ينقسم الى الحد وهو المؤلف من الذاتيات والى الرسم وهو المؤلف من العرضيات
 او من القسمين او من المثال وهو قول مؤلف لامن الذاتيات ولا من العرضيات فيفيد
 صورة شبهة بالمعرف كقولنا نسبة النفس الى البدن كسبة الملك الى المدينة ولا
 هو المعرف الحقيقي لانه يفيد معرفة الشيء على ما هو عليه بخلاف الباقي فقولنا وما
 يشبهه يريد به الرسم والمثال وكاسب التصديق يسمى جهة وهو ينقسم الى القياس الى
 الاستفراء والى القياس الاول هو المفيد لليقين والباقيان شبهتان به واليه اشار
 بقوله او ما يشبهه **قال** فكل تعلم وتعلم ذهني اتما يكون يعلم سابق **اقول**
 الاكساب اخرج شئ من القوة اعني الجمل الى الفعل اعني العلم وهو يستند نسبة

الى الفاعل هو التعليم ونسبة الى المنفعل هي التعلم فلاجل ذلك ذكرهما المصرة ولو
 قال كل مكسب لكان مغنيا عما واعلم ان التعلم والتعليم قد يكونان بالفكر بان
 يحصل الحد الاوسط في المقدمات واجزاء التعريف في القول الشارح بنجتم كسب
 جديد وطلب سابق وقد يكونان بالحدس بان يحصل في النفس ابتداء من غير طلب
 ونجتم كسب جديد وقد يكونان بالتفهيم بان يحصل بتعليم المعلم وافادة المرشد ولما
 كان الذي ههنا شاملاً للجميع ذكره ليعلم ان المقصود هو الامر العام الشامل للجميع وهذه
 المكسبات اتما يحصل بعلم سابق كالاخوال الشارحة في التصورات والمج في التصديق
قال والمطالب اصول وفروع والاصول ثلثة مطلب ما وهو اما ان يطلب شرح
 الاسم كقولنا ما العنقاء او ماهية المسمة كقولنا ما الحركة **اقول** لما كان الكسبي ينقسم
 الى تصور وتصديق كان الطلب ينقسم الى طلب الى طلب التصديق ولكل واحد
 من المطلبين اذاه وصيغة تدل عليه تنقسم تلك الصيغ الى اصول وفروع ونعني
 بالاصول ما يستغنى عنها اكثر المواضع عن غيرها وبالفرع ما لا يستغنى عنها في اكثر
 المواضع عن غيرها فالاصول ثلثة مطلب احد للتصور ومطلبان للتصديق والسبب
 في تعدد مطلب التصديق وتعدد طلب التصور ان التصديق يحتاج الى امرين العلم
 بالحكم والعلم بالعلة والتصور اتما يتوقف على امر واحد فمطلب التصور هو مطلب
 وهو ينقسم الى امرين احدهما مفيد على التصديق وهو ما يطلب به شرح الاسم كقولنا
 ما العنقاء فانا نريد بهذا الطلب شرح مدلول هذا اللفظ والثاني باخر عنه وهو ما
 يطلب به ماهية المسمة وحقيقته كقولنا ما الحركة نريد به طلب ماهية الحركة في نفس
قال مطلب هل وهو اما بسيط يطلب به وجود الشيء واثبت كقولنا هل الحركة موجودة

فكل ما كان كسبياً كان مقصوداً
 من كسبه كسبياً فالقصور من المقصود ما لا يتوقف على طلب كسبي
 مقابله والقصور من التصديق ما لا يتوقف في الحكم بالنسبة على غير تصور
 الطرفين والكسبي ما يقابله والمكسبي من كل واحد من هذين يكسب بالبدهي منه
 او بما ينهي اليه لانه لو لا ذلك لكانت العلوم كلها كسبية وخرج بلزم التدو والتسلل
 لان الكاسبان لم يكن بينهما احتياج الى كاسب اخر فان كان المكسب رويان كان
 غيره نفلنا الكلام اليه لكن اللازم باطل فالملزوم مثله ففقد ظهر ذلك ان من العلوم
 ما هو بدهي ولا يجوز ان يكون كلها بدهيها والا لما جعلنا شيئا البتة هفت **قال**
 وما يكسب به التصور فخذ او ما يشبهه وما يكسب به التصديق فخذ او ما يشبهه
اقول لما بين ان كل واحد من التصور والتصديق ينقسم الى بدهي وكسبي وكان
 الكسبي من كل منهما اتما يكسب من غيره لاسيما ان يكون الكاسب الذي هو علة في المعرفة
 نفس المحلول المكسب كركاسب كل واحد منهما فكاسب التصور يسمى قولاً شارحاً
 وهو ينقسم الى الحد وهو المؤلف من الذاتيات والى الرسم وهو المؤلف من العرضيات
 او من القسمين او من المثال وهو قول مؤلف لامن الذاتيات ولا من العرضيات فيفيد
 صورة شبهة بالمعرف كقولنا نسبة النفس الى البدن كسبة الملك الى المدينة ولا
 هو المعرف الحقيقي لانه يفيد معرفة الشيء على ما هو عليه بخلاف الباقي فقولنا وما
 يشبهه يريد به الرسم والمثال وكاسب التصديق يسمى جهة وهو ينقسم الى القياس الى
 الاستفراء والى القياس الاول هو المفيد لليقين والباقيان شبهتان به واليه اشار
 بقوله او ما يشبهه **قال** فكل تعلم وتعلم ذهني اتما يكون يعلم سابق **اقول**
 الاكساب اخرج شئ من القوة اعني الجمل الى الفعل اعني العلم وهو يستند نسبة

الأوليات منها ما هو جلي للكل لأن تصور حد والفضية حاصل للجميع ومنها ما هو
خفي عند بعض الناس لوقوع الالتباس في تصور حدها فوقف العقل عن الحكم فادخل
له التصور جرم العقل وحكم بمقتضاه **قال** والمحسوسات ما الظاهرة كالعلم بأن الشمس
مضبنة والباطنة كالعلم بأن لنا فكرة **اقول** هذا هو النوع الثاني من أنواع
القضايا الواجب قبولها وهو المسمى بالمحسوسات وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة
الاحساس ما بواسطة الحسن الظاهر كالعلم بأن الشمس مضبنة وإن التارخاة فأنه
لولا الاحساس لم يحكم العقل بمثل هذه القضايا ولهذا قال المعلم الأول من فقد حسا فقد
فقد علما يؤدى إليه ذلك الحسن بخلاف القضايا البديهية الحاصلة لكل أحد ما بواسطة
الحسن الباطن يسمى الواحد بآيات كالعلم بأن لنا فكرة وإن لنا خوفا والمأول ذرة ويرا
قال والمجربا كالعلم بأن السقمونيا سهل الصفر **اقول** والمجربا هي قضايا
يتبع مشاهدتها يحصل بتكرار فيحصل بالتكرار التذكارة إلى أن يرسخ عقد نفساني لا
فيه بالحكم كالعلم بأن السقمونيا سهل الصفر ولا بد في هذا الحكم من قياس خفي هو أنه
لو كان اتفاقا لم يكن دائما ولا أكثر يا فيحصل الخبر بتكرار المشاهدة وحصول اليقين
المذكور باستناد الاستدلال إلى السقمونيا **قال** والمتواترات كالعلم بوجود مكة **اقول**
الفضايات المتواترة هي التي يسكن إليها النفس سكونا يزيل عنها الشك ويحصل به الخبر
الضروري لكثرة الشهادات على سبيل الاتفاق والنواطو كالعلم بوجود مكة وذهب
قوم إلى أن العلم الحاصل به نظري آخرون غير محققين حصروا عند الشهادات المفيدة
لليقين في عدم معتبر هو خطأ فإن اليقين غير متعلق بحد محصور يؤثر فيه الزيادة
والانقصان وإنما الفاضل هو اليقين ليس عند الشهادات **قال** والحدس

[illegible]

معلولا

كالعلم بان نور القمر مستفاد من الشمس وانما يجد سه لناظر في اختلاف تشكلا فنجس
 اختلافها **اقول** الفضاء بالحدسية تجري مجرى المجربات في تكرار المشاهدة
 ومقارنة القياس الخفي وهي قضايا مبدئية الحكم بها حدس قوي من النفس يزول معه
 الشك ويذهب عن النفس بالقبول وذلك مثل حكمتنا بان نور القمر مستفاد من الشمس وانما
 حصل لنا ذلك بحدس حصل لنا باختلاف التشكلات القمر فنجس اختلاف اوضاعه
 من الشمس فربا وبعدا ومقابلته وثر بعبا والفرق بينه وبين التجربة في السبب
 في التجربة معلوم السببية مجهول الماهية وفي الحدس معلوم بالوجهين **قال** والفضاء
 الفطرية القياس كالعلم بان الاشئين نصف الاربعة والاخران نصفان من المبادئ بل
 والثلاث قبلها ايضا والعمدة هي الاوليات **اقول** هذه قضايا بديهية فضائياتا
 معها وفطرية القياس بديهية وهي قضايا بحكم بها العقل لوساطة الانجلاء للذهن عنها
 البتة في شيابة الضروريات لعدا نفاك العقل عنها في حين من الاجتنان وان كانت
 ذواتا وساطة كالعلم بان الاشئين نصف الاربعة فانه حكم عقلي حصل بوساطة
 الاشئين عند انفسهم الاربعة البتة الى ما يما وبه فهو نصف ذلك العدد فالاشئين
 الاربعة وهذه الاربعة ليست من المبادئ لوقوفها على وساطة ومبادئ غيرها ولا
 غيرها من اختلاف العظام فيها والمعتمدات انما هي الاوليات فان المحسوسات ايضا غير
 مشتركة بين العقلاء **قال** البرهان اما برهان له وهو الذي يعطى العلة للوجود
 والتصديق معا كقولنا هذه الخشب مستهنا الثاني في مخرفة واما برهان ان وهو
 الذي يعطى التصديق فقط كقولنا هذه الخشب مستهنا في مخرفة والوسط في برهان
 الله هو العلة لا النفس الاكبر بل الحكم به على الاصغر وان كان معلولا لاحدهما فان كان

[illegible]

معلول الحكم يستمد دليلا وكان برهان ان وينقلب احدهما الى الآخر بما يشبه قياسا
 دبرا **اقول** الاوسط في البرهان علة للتصديق بالاكبر على الاصغر والالم يكن
 الاستدلال به اولى من غيره فان كان مع ذلك ايضا علة لوجود الاكبر سمي برهان الم لا
 يعطى اليك في الوجود والتصديق معا فهو معطى اليك مطلقا فيتم به كقولنا هذه الخشبة
 مستها النار وكل خشبة مستها النار في محرفة فلا استدلال بالمماسه على الاخراف
 استدلال بالعله على المع فكما اعطى المماسه الحكم بوجود الاخراف في الذهب فكذلك اعطى
 في نفس الامر ان كان انما يعطى العلة في التصديق لا غير ولا يعطى العلة في نفس الامر
 برهان ان كقولنا هذه الخشبة علة وبكل حجة تشد غبا في محرفة فاشند اذ المحي
 غبا علة للتصديق بثبوت الاخراف في العقل دون الخارج وكلاهما معلولان للصفاء
 المتعقبة خارج العرف اذ اعرفت هذا فاعلم اننا لا نشترط في برهان الم ان يكون الاوسط
 علة لوجود الاكبر مطلقا بل لوجود الاكبر في الاصغر وبينهما ما فرق فانه يمكن ان يكون
 الاوسط معلولا لالاكبر او الاصغر وهو مع ذلك علة لوجود الاكبر في الاصغر كما نقول
 هذه الخشبة تتحرك اليها النار بفضل اليها فحركة النار علة للوصول وهي معلولة للنار
 فبينهما الاوسط معلول الاكبر كما نقول الانسان حيوان فهو جسم فالحجوان معلول ^{في حيوان} الانسان
 في الخارج وعلة لشوق الجسم له فقد ظهر من هذا ان الشرط في برهان الم ان يكون الاوسط
 علة لوجود الاكبر في الاصغر ويجوز ان يكون معلولا ولا يمكن العكس لاستحالة تقدم وجود
 الاكبر في الاصغر على وجوده مطلقا واعلم ان برهان الم ينقسم الى ما يكون الاوسط معلولا
 لوجود الاكبر في الاصغر والى ما لا يكون كذلك ويسمى الاول بالدليل وهو عكس برهان
 الم وينقلب الدليل الى برهان الم وبالعكس غا يشبه قياسا لا بدركا بخلاف المحر وفيها اختلاف

من
 انی رفو بود است رکنه و در
 انکار و سطره می غده موجود است
 نه یکشنبه مع انها معلول است
 کل آن جوان کل جوان جسم
 یکشنبه اکبر و یکشنبه و سطره
 غده موجود است ان الله هو
 کونه معلول و افکاره و فقه و ان
 الغضه انها مع فقه و انما فان
 المورد و انه هو الغضه و فقه و ان
 و ما انما ان في العلوم و فقه و ان
 فاسر المورد و انما انما و انما
 خوب البرهان الان و هو انما
 بالغ على العله و البرهان انما
 انما سطره و انما سطره و انما
 منها انما سطره و انما سطره و انما
 فقه و انما انما انما انما و انما
 و ما سطره و انما سطره و انما
 فاذا انما و انما سطره و انما
 منها انما و انما سطره و انما
 منما انما و انما سطره و انما
 کبر انما و انما سطره و انما
 صفه و انما و انما سطره و انما
 و انما انما و انما سطره و انما
 منما و انما و انما سطره و انما
 فاسر المورد و انما و انما
 من انما و انما سطره و انما

[illegible]

في الترتيب كما قال بما يشبه قياس الدوروم يقل الى قياس الدور كان القصد هنا التبيين
المغالطة فلهذا كان شبهها بالقياس الدوروم لم يكن هو هو **قال** كل قضية يتضمن اجزا
علية الحكم فهي وليست بالوقوف العقل فيه الا على ضوء الاجزاء فانها ربما تكون قضية فان
كانت العلة خارجة فهي مكتسبة ولا يحصل اليقين الا بوسط العلة فان الحكم يجب مع علته
ويحصل دلها وما لا علة له فلا يقين به **اقول** التصديق لا بد له من علة وان كانت تصدق
اجزائه لا غير فهو التصديق المبدئي كقولنا الكل اعظم من جزء فان هذا التصديق معلول
لتصور جزء لا غير ولا يتوقف العقل فيه الا على تصور مفرد به وقد يكون التصور ذهنيا
على ما تقدم فاذا حصل بالكت حصل الجزم القطعي وان كانت العلة خارجة عن تصور المفرد
كانت القضية كسبئية يفهم العقل في الجزم بالنسبة بين مفرديهما الى وسط هو العلة
ولا يحصل اليقين الا بوسط العلة فان الحكم بدلهما ممكن بتردد العقل فيه بين طرفي الشك
والانقضاء اما اذا حصل الوسط فانه يحصل اليقين لان المعلول واجب مع العلة وما
لا علة له فلا يقين به اذا يقين بانه تابع للعلة **قال** للجزايات علة قضية بدل على وجودها
كونها غير اتفاقية فهي يقينية وان كانت مقيدة بشرط لو وجد عند ما **اقول** لما ذكر
ان ما لا علة معلومه له فلا يقين به استعمران يقال ان الجزايات يقينية ولا علة لها فكيف
يصح الحكم بانقضاء اليقين عند انقضاء العلة فذكر كما ما يدفع هذا الجواب هو ان الجزايات
علة قضية والدليل عليه انها غير اتفاقية واللام بكونها دائمة ولا اكرية للعلم القطعي بان
الاتفاق لا يدوم ولا يكثر وجوده واذا لم يكن اتفاقية كانت مستندة الى علل واذا استندت
الى علة كانت يقينية اذا عرفت هذا فنقول ان الامور التجريبية قد يقين بها احوال وشؤون
وامكنة يؤثر في الحكم وجودا وعدما وقد لا يكون كذلك ففي القسم الاول انما يحصل اليقين

[illegible]

اذا قد

الاعرف دعواه

الشقيقين يا ابايكم الذين هم
 في البرهان لا بد وان يكونوا
 من غيرة اقرانهم الا ان
 والاسم من الاستدلال
 فانه
 لا يلزم من
 هذا
 ١٧٤

1212

[illegible]

۱۰۰

150

[illegible]

کالتار

كالتار والخراف او خاصه كالعقونه للحى **اقول** ينبغي ان يكون الحد الوسطى

[illegible]

علی

من الموضوع ٢
 صادق على النفس البتة فلا
 والله انه يخلق ويراد به ما يتم القوم وغيره
 وهو كالمستعمل في كتاب البرهان
 على الموضوع من غير الاشارة الى
 وقال الحق في شرحه في موضوع
 سواء كان بسيطاً او مركباً والجملة بقا
 نفس بالركبات وكلها على الموضوع
 فهو ان يثبت لانه هو اما ان يثبت لانه
 آخره فثبت لانه هو اما ان يثبت لانه
 اعم منه او اخص منه والاول وهو
 العرفي الاول الاول وهو مع انفسه
 اعم من انفسه بسبب انفسه
 لخصه والعرفي الاول وهو مع انفسه
 الموضوع من غير الاشارة الى
 ثابتاً اذا كان البتة
 عليها واحداً
 الثاني طبعه بالثبوت
 الثالث طبعه بالثبوت

على ما يؤخذ في حد الموضوع او جزء الموضوع او معرضه او معرضه بسمي
 ذاتا في العلوم والتسبب في العلوم مقابلة بحسب نماذج موضوعاتها والعرض الذي
 قد يجعل كل علم على موضوع ذلك العلم كما يجعل الناقص والزوج على الحد الذي هو
 موضوع علم الحساب قد يجعل الناقص على الحد الذي هو موضوع علم الحساب
 قد يجعل على انواع الموضوع كما يجعل الزوج على الاشياء التي هي نوع للحد الذي
 هو الموضوع لعلم الحساب قد يجعل على اعراض اخرى ذاتة للموضوع كما يجعل الناقص
 على الاول وعلى الزوج او الفرد التي هي اعراض للحد الذي هو موضوع على انواع هذه
 الاعراض كما يجعل الناقص على الزوج الذي هو نوع للزوج العارض للموضوع
 الذي هو الحد وجميع ذلك يسمى عرضا ذاتا والمحول الذي يؤخذ في حد الموضوع
 هو الاول لا غير بل لما اخذ في حد في الثاني جنس الموضوع الذي هو الحد وفي الثالث
 معرض الموضوع اعني الحد ايضا وفي الرابع معرض جنس الموضوع وهو الحد ايضا
 ولما كانت المحولات البرهانية ذاتة كانت جميع ذلك من الاعراض الذاتية لكن ينبغي
 ان يقيدها بما يؤخذ في جنس الموضوع بما لا يخرج عن العلم بالباحث فان العرض الذي
 يؤخذ في حد جنس الموضوع الخارج عن ذلك العلم لا يسمى عرضا ذاتا والبرهانية
 بقوله اذا كان الباحث عنها علما واحدا هذا اريد بالموضوع موضوع القضية
 واما اذا اريد به موضوع العلم كفي ان يؤخذ ما يؤخذ موضوع العلم في حد واعلم
 ان الناقص هو الذي يقصر عن اجزاءه كاشي عشر فاقصه وثلاثة ورابعة سدسه
 ازيد منه والاول هو الذي لا يعده غير الواحد كالثلاثة وزوج الزوج هو العدد
 الذي يعبه عدد زوج بمرات هي زوج كاربعة وعشرين **قال** الاول هو المحول

او يؤخذ الموضوع في حده
 وكانت المقدمات المستعمله
 في البراهين اعم من ذلك فان
 كلما يقع في حد الموضوع
 ان يقال ان الموضوع
 الذاتية اما ان يكون الموضوع
 القضاة الموضوع او لا يكون
 مشترك في موضوعها او لا يكون
 يكون مشترك في موضوعها وان كان فارجع
 كونه مشترك في موضوعها وان كان فارجع
 حقيقة بحسب الوجود والعدم وان كان فارجع
 المفهوم وان كان فارجع
 حيث الميتة فلا بد ان يكون
 ما يتبعه لا يفتقر الى ما يتبعه
 الوجود وان كان فارجع
 في العلم ان الخارج يكون موضوعا
 موجودا خارجا والموضوع فاقصه
 مشترك في موضوعها او لا يكون
 ان هو العلم بالباحث
 بحسب العرض فان كان الموضوع
 ان يؤخذ في حد جنس الموضوع
 كالموضوع او لا يكون
 مشترك في موضوعها او لا يكون
 مشترك في موضوعها او لا يكون

لا يؤسط غيره كالجنس القريب لفصل والعرض الذي المحقق على النوع والكل
 ههنا ان يكون المحول مقولا على الكل في جميع الازمنة حملا اوليا والضروري ههنا
 ما سبقناه عرفته غامية وقد يقع غير الضروري كما للمكانات الاكثرية في مقدمات
 امثاله او كذلك غير الكل في المطالبات الجزئية **اقول** قد بينا ان مقدمات البرهان
 يجب ان تكون اولية ونفعي لا اوليا يكون محولا على الموضوع لا بوسط غيره ذلك
 كحل الجنس والفصل الفريدين على النوع والعرض الذي هو المحقق اعني العرض الذي
 بالموضوع لذات الموضوع لا غيره كالتحجب المحول على الانسان لذات الانسان لا
 لشيء اخر غيره فانه كالمحول على الموضوع حملا اوليا اما الاجناس والفصول
 العالمية فاتها انما تجعل على النوع بواسطة حملها على ما هو اعم منه فان الجسم انما
 يجعل على الانسان بواسطة حملها على الحيوان واعلم ان المقدمات يجب ان يكون كلية
 وقد بينا معنى الكل من انه المحول على الجميع في جميع الازمنة حملا اوليا فالكل ههنا
 اختص من المفهوم من في الاسواق انما قدناه بوجود المحل في جميع الازمنة من غير
 فاعلم ان قد بينا ان اختص قد بينا ايضا ان المقدمات يجب ان يكون ضرورية وبيانية
 ان المراد بالضرورة ههنا ما يشمل الضروري الذاتي والوضعي معا اعني يكون
 مشروطا بما من ذلك ان المحول على شيء بحسب جوهره وهو المحول المناسب للموضوع
 وبما يزول بزوال الموضوع عما هو عليه لكونه موضوعا وزوالا بزيادة ذلك لانه
 بنفسه الى ما يجعل عليه بسبب مساويه كالفصل وهو ما يزول بزوال نوعه فكل
 الشيء الى ما يجعل عليه بسبب مساويه كالجنس وهذا قد يزول بزوال نوعه وقد
 لا يزول كالتحجب اذا حمل على الهواء فانه يزول عند صبره ودفءه ماء ولا يزول عند

قد بينا ان المراد بالضرورة
 ما هو اعم منه فان الجسم
 انما يجعل على الانسان
 بواسطة حملها على
 الحيوان واعلم ان
 المقدمات يجب ان
 يكون كلية
 وقد بينا معنى
 الكل من انه
 المحول على
 الجميع في
 جميع الازمنة
 حملا اوليا
 فالكل ههنا
 اختص من
 المفهوم من
 في الاسواق
 انما قدناه
 بوجود المحل
 في جميع الازمنة
 من غير
 فاعلم ان
 قد بينا ان
 اختص قد
 بينا ايضا
 ان المقدمات
 يجب ان
 يكون
 ضرورية
 وبيانية
 ان المراد
 بالضرورة
 ههنا ما
 يشمل
 الضروري
 الذاتي
 والوضعي
 معا اعني
 يكون
 مشروطا
 بما من
 ذلك ان
 المحول
 على شيء
 بحسب
 جوهره
 وهو
 المحول
 المناسب
 للموضوع
 وبما
 يزول
 بزوال
 الموضوع
 عما هو
 عليه
 لكونه
 موضوعا
 وزوالا
 بزيادة
 ذلك لانه
 بنفسه
 الى ما
 يجعل
 عليه
 بسبب
 مساويه
 كالفصل
 وهو ما
 يزول
 بزوال
 نوعه
 فكل
 الشيء
 الى ما
 يجعل
 عليه
 بسبب
 مساويه
 كالجنس
 وهذا
 قد يزول
 بزوال
 نوعه
 وقد
 لا يزول
 كالتحجب
 اذا حمل
 على
 الهواء
 فانه
 يزول
 عند
 صبره
 ودفءه
 ماء ولا
 يزول
 عند

فانتم في قوة قولنا الشيء والاثبات لا يجهتان **قال** ولا يكون محمولات المسائل
مقومة لان المقوم لا يطلب بل اعراضا ذاتية ودرجيا يكون محمولات المقدمات كك
فان كان الاوسط للاصغر مقوما فقط سمي ما هذا الا والا فاما هذا ثانيا **اقول**
محمول كل مسئلة يجب ان يكون خارجا عن موضوعها ولا يجوز ان يكون مقوما
له لان المقوم للشيء لا يطلب البرهان بثبوته لانه تصور الموضوع يتوقف على ثبوت
المحمول ولا يطلب البرهان على المسئلة الا بعد تصور اجزائها المانقمة من ان احد
خواص الجزء اسبق على الكل في الوجودين والعديمين لا يقال انه يطلب البرهان على
جوهرية النفس والصور فلهذا الجوهر جزء ولا تك تقولون الجسم محمول على الانسان لا
محمول على الحيوان وهو استدلال على الذاتي لا ناجب عن الاول ان المعلوم لنا
في النفس انها شيء مدتر للبدن وذلك غرضها الحقيقية واذا طلبنا جوهرية النفس
لم نرد جوهرية هذا المعلوم بل ما صد عليه هذا المعلوم والحاصل ان الجوهر في ان
ما صد عليه المعلوم لا المعلوم وكذا الكلام في الصورة واشباهها وعن الثاني
ان المطلوب ليس اثبات الجسم للانسان بل هو العلة لثبوته واما ما يلوح العلي عند
اخطار الحيوان متوسطا بينهما بالبال ضد ظهر من هذا ان المقوم لا يكون مطلوبا
بل يجب ان يكون المحمولات اعراضا ذاتية لموضوع المطالب يجوز ان يكون محمولا
المطالب مقومات في الشكوك ان ثبت هذا فنقول ان الحد الاوسط في البرهان
يجوز ان يكون مقوما للاصغر وان يكون غارضا له فان كان مقوما للاصغر استدل
ان يكون الاكبر مقوما له لان المقوم المقوم مقوم بل يجب ان يكون غارضا له
وليس ما هذا اولا كقولنا الانسان فاطق وكل فاطق ضاحك وان كان غارضا

قوله فان بعد ذلك فليطلب في العلم
 ان الشئ مستحيل ان يتغير مثله في الزمان
 عاليا فليست شئ مع جهه غير ان
 ان يفرق شئ مع جهه غير ان
 المجهت واقل مع المجهت في التقدير وان
 يستلزم بال مختلفه واما ان كان
 علم ان الشئ من جهة ثنتين فانه من
 اما ان جهتي شيئا كانه واقعا في جهتي
 موضوع شيئا كانه واقعا في جهتي
 ليتحقق من جهة واحد فليست هو الذي
 سبحانه ان الشئ لا يوجد في جهتي
 يتحقق من جهة واحد فليست هو الذي
 قوله لا تأخذه في العلم اذا كانت متغيره
 الجواب ان العلم اذا كانت متغيره
 حقيقة فليطلب ثبوت في جهتي
 واما اذا كانت في جهتي
 فانه من جهتي العلم في جهتي
 فانه من جهتي العلم في جهتي
 من الشئ ان شئ شئ في جهتي
 بطريقه اما في جهتي في جهتي
 مطلوبه فاما اذا علم ان الشئ
 فليطلب ثبوت في جهتي في جهتي
 فليطلب ثبوت في جهتي في جهتي

للاصغر جازان يكون الحد الاكبر مقوما للوسط وان يكون غارضا وسمي ما اخذا
ثانياً **قال** فيشارك العلوم وتداخلها وثبائنها بحسب احوال موضوعاتها فالأ^{حق}
موضوعات فوق الاخر كالهندسة والمجسط وكذلك المطلق موضوعا عن المقتد
كالكرة والكرة المتحركة وما يدخله التقييد بحث علم مبين لما يقع موضوعا كالموسيقى
فان بحث الهندوز الطبيعي وذلك اذا كانت المسائل يبحث عن ذاتيات ما به يتقيد
أقول العلوم اقابما ينزغها برحسب تمام موضوعاتها وتغايرها وثبات
العلوم وتداخلها ليس تشارك الموضوعات وتداخلها ايها اذا ثبت هذا فنقول
الموضوعات ثمانية ان يكون بينهما عموم وخصوص ولا يكون فان كان فاما على وجه
التحقق ولا يكون والذي يكون على وجه التحقيق هو الذي يكون العموم والخصوص
بأمر في بان يكون العام جنساً للخاص كالمقدار الذي هو موضوع الهندسة
والجسم التعليمي الذي هو موضوع المجسط والعلم الذي موضوعه خاص داخل تحت
العلم الذي موضوعه اعم وجزء منه والذي ليس على وجه التحقيق هو الذي يكون العموم
والخصوص بامر من غير ان يقسم الى ما يكون الموضوع فيها متبنا واحدا للوضع
ذلك الشيء في العام مطلقا وفي الخاص مقيدا بانه خاص كالكرة مطلقا ومقتد
بالحركة الذين هما موضوعا علمهما الى ما يكون الموضوع فيها متبناين ولكن موضوع
العام عرض عام لموضوع الخاص كالوجود والمقدار الذين احدهما موضوع العلم
الاخر والثاني موضوع الهندسة والعلم الخاص الذي يكون على هذين الوجهين يكون
بحث العلم العام وليس جزء منه وقد يجمع الوجهان اعني الذي بحسب التحقيق الذي
ليس بحسبه واحدا فيكون الخاص لهما اولى بان يطلق عليه لانه موضوع تحت العلم

اليدويين مباديها في قول الفول في الحد الحذف قول يدنا على ماهية الشيء بالذات
اقول هذا الحد والماقي بالذات يخرج عنه الرسم الذي يدل على الماهية
 بالالتزام بالذات وهو اصح من قول بعض القدماء انه قول وجب على ماهية
 الشيء لان تعريفه غير الاضافي بالاضافي خطأ وانهم رتبوا وجبا وطول بعينها
قال والحد وايضا مبادي جليلة التصور عقلا كالوجود واحشا كالسواد **اقول**
 كل مكتسب فله مبادي كاسبه له ما في التصديقات كالمقدمات وما في التصورات
 فكما الحد ولا بد وان ينشأ القسمان في مبادي جليلة فكما انهم مبادي التصديقات
 الى الانواع الستة كذلك مبادي التصور ينشأ الى تصور حلي لا يحتاج الى كسب اعطى
 كصور الوجود او حتى كصور السواد **قال** والحد الذي هو مجسب الاسم هو الذي
 يسميه والذي مجسب الماهية هو الذي يشتمل على جميع مقدماته من جنس القرين فيقول
 فان لم يشتمل فهو ناقص **اقول** الحد على قسمين منه ما هو مجسب الاسم ومنه ما هو
 مجسب الماهية فالاول هو الذي يفتقر الاسم ويشرح به في الوجود والحد
 والثاني هو الفول المفيد لصور الحقيقة في نفسه ما وانما يكون بعد الوجود وان
 اشتمل على جميع المقومات من اجناسها وضوؤها كان حدا تاما كما تقول الانسان
 حيوان ناطق وان اخل ببعض المقومات كان حدا ناقضا كما تقول الانسان جسم ناطق
 وكذا لو ذكر جميع اجزاء الماهية واخل بالجزء الصور كما تقول الانسان ناطق حيوان
 فانه ينقص من الحد والتناقض **قال** وربما صار شرح الاسم بعينه بعد الاثبات
 حدا حقيقيا **اقول** الحد مجسب الاسم قد يصير حدا مجسب الماهية بعينه اذ بين
 ثبوت الحد ودون حقيقة في الخارج كمن يقول ما الثالث المتساوي الاضدع فاذا قبل

له انه شكل احاط به ثلثه خطوط متساوية كان حدا مجسب اسم فاذا برهن على وجود
 في الشكل الاول من اقليدس كان المذكور اولا حدا مجسب حقيقة **قال** لا يكتب
 الحد بالبرهان لان المقومات لا يلحق بعينها ولا يكون ذلك يكون واضحا بذاتها
 فلا وسط اوضح منها **اقول** اعلم ان الحد لا يكتب بالبرهان لوجوب الاول
 ان الحد مركب من الذاتات المقومة للشيء المحدود ومقومات الشيء انما يلحقه لانه
 لا لعل مغاير لانه لان مقصوره منقسمين لمصور المقومات ومصوره ثبوتها لانه
 ان المقومات يلحقها هي مقومة له لذاته لعل متوسط كانت واضحه الثبوت لانه
 لا لعل لانه اقل وسط اوضح منها الثاني ان الحد الاوسط يجب ان يكون مساويا للآخر
 فان حمل على المحدود حمل الحد كان للشيء حدان وكان الشيء وسطا لنفسه وان حمل
 عليه على انه ثابت له فالحدان حمل عليه على انه حد له الحد الاوسط والا صغر وان
 حمل عليه على انه حد لما صدق عليه لزم كون الحد حد الامور متغايرة وان حمل عليه
 مطلقا لم يلزم الحد **قال** بل يتركب الذاتات المقومة على ترتيبها الطبيعي **اقول**
 الفصول المحصلة لوجود اجناسها اجمع **اقول** لما منع من اكتساب الحد بالبرهان
 الكاسب له وهو تركب الذاتات المقومة على ترتيبها الطبيعي بان يقدم الاسم على
 الاخر كما هو متقدم عليه في الطبع كما تقول الانسان حيوان ناطق ويكتب الحد
 ايضا بان زاد الفصول المحصلة لوجود الاجناس اخرج القرين منها والبعض المنوط
قال وينفع في ذلك تجليل الشيء لذاته انما ينشأ الى اعلى الاجناس وضوؤها
 المقسمة وينقص الى جنبا لانه حتى يعرف ما من شأنه ان يلحقه **اقول** هذا
 امر زهيدان الذين على تحصيل الحدود واكتسابها امرها تحليل الحد والذات

حتى ينهي الى اعلاها وهي الاجناس العالية والفضول العالية وذلك بان ينظر
 في ماهية المحرك حتى يعلم انها من اى الجناس العوالى هي وينظر في الانواع المساوية
 لها في الدخول فينزل ذلك الجنس حتى يحصل المشاركة والمباينة الذاتية من تلك
 الانواع ليحصل الذاتيات المشتركة والذاتيات الخاصة مثلا اذا اردنا ان نعرف
 ذاتيات الحيوان وجدناه ذلك خلافا لقوله الجوهري من انواع الجسم النباتي والحيواني
 الناطق والضاهل يشتركان في معنى الحيوانية ونظرنا في ذاتي كل واحد منهما فوجدنا
 الحيوان الناطق جسميا حساسا فاطفا وجدنا الضاهل جسميا حساسا صاهلا ثم
 ينبغي بعد خصوصية الضاهل والناطق انه جسم حساس كان الجسم منقسمين الى الجوهري
 وهذه المعاني ذاتيات الحيوان والمحرك ومن خصوصية انواعه ففرغنا حقيقة الجوهري
 بانه جسم حساس وحصل لنا الحد المطم ولولم يبق بعد حذف التوسصات معنى مشترك
 علم ان المعنى الذي كان مقولا على تلك اللفظة انما مقولته عليها بالاشترار اللفظي
 وذلك كالشابه المقول عند الاشكال باعتبار انهما نسبا ضالع وضاوي الزوايا
 وعلى الالوان باعتبار انفعال الحاشية من كل منهما مثل انفعالها عن الاخضر واعلم
 ان التحليل انما يقال في مقابلة التركيب لما انقسم التركيب الى الذهني والمخارجي فكذا
 انقسم مقابلة اليها فالتحليل الذهني هو الذي يكون في المعاني الكلية ويسمى تحليل
 الحد والرتب وان كان بالحقيقة متقدما على معرفة الحد والرتب حيث يكون التحليل
 للمحرك انما هو لتحصيل مفردات الحد وذلك هو الذي يكون باعتبار المشاركات
 والمباينات بين الاشياء حتى يتميز بذلك العام من معانيها من المعاني كتحليل الانسان
 الى الحيوان والناطق وتحليل الحيوان الى الجسم المتغذي الحساس المتحرك بالارادة

وكذلك تحليل الجسم المتغذي حتى ينهي الى الاوائل التي لا يبع فيها تركيب لا مشاركة
 ولا مباينة على ما بينا مثاله والتحليل الوجودي يسمى التحليل بالعكس اما الطبيعي
 كتحليل بدن الانسان الى الاخلاط والاضلاط الى العناصر واما الصناعي كتحليل
 التكجين الى الخل والسكر الثاني القسمة وهي ضربان فسمي الكل الى اجزائه فسمي
 الكل الى جزئياته اما الاول فالاجزاء اما متشابهة كاجزاء الخط او مختلفة كاجزاء
 الحيوان والمفيد في هذا الموضع انما هو القسمة الى المختلف وهو انما يكون في الحد
 ذي الكم كما يقسم الحيوان الى الاعضاء الالوية ويقسم الاعضاء الالوية الى الاعضاء
 البسيطة ويقسم البسيطة الى الاخلاط ويقسم الاخلاط الى الاركان فاعلم ان
 الحيوان مركب من جسم رطب بالبر واما الثاني فانه يقع على خمسة وثلاثين قسما
 لان مورد القسمة احد الخمسة وكل واحد منها اما ان ينقسم الى هذه الخمسة او الى
 الصنف او الى الشخص واعلم ان قسمة الكل الى جزئياته اما ان يكون بالفضول المقتو
 اولا والاو اما ان يكون اوليا كقسمة الى انواعه الفريية او كقسمة الى البعيدة
 والثاني هو القسمة لايال الفضول الذاتية فهو اما قسمة المعروض الى العوارض كالجو
 الى المذكور والافق والعوارض الى المعروضات كالكار والفاصل الى المعدن
 والنبات والحيوان او العوارض الى العوارض كقسمة الاصناف الى الاصناف والافق
 ينفع في هذا الموضع بقسمة الكل الى جزئياته بالفضول الذاتية فاذا اخذنا الجوهري
 العالي كالجوهري فسمناه بالفضول الذاتية الاولى الى ان يصل الى الانواع
 الشافلة صاروا الفضول كلها معلومة على الترتيب كما نقول الجوهري اما ان يكون
 قابلا للايجاد او لا يكون والقابل هو الجسم اما ان يكون ناميا اولا والثاني

الشيخة تحصلت بقياسين شتملا على حد بين اوسطين احدهما انصف النار في الغيم
والثاني حدث صوت فيه لواقضرنا على احدهما لم يحصل الشيخة الاخرى وبقي
للاوسط الاول ثمة برهان لانه اوسط في قول القياسين ويقال للثاني انه
كمال البرهان لثامه به والاول من الاوسطين علته للثاني وهذا الكمال بلية الجبس
ان الجبس يقارن الشيخة كالصوت الذي هو جبس الرعد فانه مقارن للشيخة التي
هي قولنا الغيم قد برعد لان معناه ان الغيم قد يحدث فيه صوت فاذا اردنا تحديد
المرتبة عكسنا الترتيب فجعلنا الاوسط الاخر جزءا او لا والاول ثانيا فنقول الرعد
صوت يحدث في الغيم لانطفاء نار فيه ولواقضرنا على احد الوسطين كان ناقضا
كما نقول الرعد صوت يحدث في الغيم وانه انطفاء النار **قال** اجزاء الحد
اقدم بالطبع واعرف من المحدود **اقول** المعروف علته في المعرفة للمعرف ولعله
متقدمه فاجزاء الحد متقدمه بالطبع على المحدود اذ مع الاقتران لا اولوية
ومع التأخر ليحصل التحديد بها لان المجهول لا يعرف مثله وكذلك يجب ان
يكون اعرف من المحدود اذ لو كان ذلك لم يكن اولى بالتعريف **قال** الرسوم ما
يشتمل على الاعراض الذاتية والخواص البتنية وبقيد التميز لفظ واجودها ما
يوضع فيه الجبس والمقومات اذ لم يترتب على الترتيب الطبقي كان المركب رسما
اقول الرسم هو الذي يدل على قبح الشيء عن غيره فان ميزه عن جميع ما عداه
كان رسما ما مكولنا الانسان هو الضاحك وان ميزه عن بعض ما عداه كان
ناقضا كقولنا الانسان هو الماشي وقبل التام ما يبالغ من الذاتية والغريبة

والنافض

[illegible]

الاف

الاب انما هو ان تولد اخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك فالحيوان هو الا
والاخر هو الابن لكنهما اخذا مجريين من الاضافة والتوليد سبب الاضافة وقولنا
من حيث هو كذلك هو الذي يضيف معنى الاضافة الى الحيوان الذي هو الاب
ويجوز البيان به لان الاب انما يضاف الى الابن من هذه الحيثية فهذا هو السبيل
في تحديد الاضافات **قال** لا المركبات لا يجزى مركبة من حدود اجزائها
اقول المركبتان عقلي فقط وخارجي لا والى هو المركب من الجنس والفصل
فحده يشتمل عليهما ثم ان كان الجنس والفصل مركبين كان حكمهما حكم المركب منهما
والا كان حكمهما حكم البسيط والثاني ان لم يكن شئ من اجزائه قواما بفردة كاشا
والصورة فحده مشتمل على حد المادة والصورة بالقوة وان كان لكل واحد من
اجزائه قواما بفردة كالسكينين وبعضهما كالابيض كان حده مشتملا على حد
اجزائه بالفعل **قال** والبسيط العقلية الاحدود لها **اقول** البسيط قد يكون
عقليا وقد يكون خارجيا والاول هو الذي لا جزؤه فلا حده لان الحد انما يتلف
من الذاتيات ولا ذات للبسيط العقل اما البسيط الخارجي فقد يكون مركبا في
كالعقل الفعال ولا يجزى تركبها في الخارج لان الجنس والفصل جزءا للحد
الحد لا يتجزأ ان عليه مثل هذه البسائط لها حدود عقلية فلهذا قد البسيط
العقل **قال** الاشخاص الجزئية لا حدود لها ولا يراهين عليها الا بالعرض كاشا
الا انك تشخصها بالعقل دون الحق وما يجري مجراه كالاشارة لمكونها معرفة
للاستحالة والفناء والحدود والبراهين بناتق من كليات لا يستحيل ولا يفنى
بل يدوم صادقة على ما يقال او بقاء عليه **اقول** الاشخاص الجزئية لا يمكن

تحددها ولا اقامة البرهان عليها اما الاول فلان الحدود امور كلية عقلية تتلوا
تصور الحدود ذات ولا دلالة للكلي على الجزئية لان الكلي مدرك بالعقل والجزئية مدرك
بالحواس والاشارة واما الثاني فلان البرهان امر عقلي والعقل لا يبرهن الا على ما
ادركه وهو لا يدرك الامور الشخصية وانما فان البرهان والحد بناتقان من امور
كلية دائمة لا يعرض لها التغير والاستحالة والاشخاص بخلاف ذلك ولا بالحد
والبرهان بحيث وام صدقهما على الحدود والمبرهن عليه ولا دوام للجزئيات
قال الفصل الثاني من في المجلد الجدل لصناعة علمية
يقدر معها على اقامة الحجج من المقدمات المسئلة على اى مطلوب يراد وعلى
محافظة اى وضع يتفق على وجه لا يوجبها المناقضة بحسب الامكان **اقول**
لما فرغ من القياسات البرهانية التي تعرض منها معرفة الحق من جهة ما هو حق
ولا فرق فيه بين ما يعلمه الانسان من نفسه وبين ما يعلمه غيره شرعا
في القياسات الجدلية التي تعرض منها الحق والباطل بل هو طلب ما يفهم به الخصم
في المناظرة والمجادلة ويقطعه عن الاحتجاج ويظهر مبره على خصمه عند السامعين
سواء كان حقا او غيره فالحق فيه لا يراد به انه اذا عرفت هذا فخذ القياسات
انه صناعة علمية يقدر معها على اقامة الحجج من المقدمات المسئلة على اى مطلوب
اريد وعلى محافظة اى وضع يتفق على وجه لا يوجب المناقضة على محافظة وضعه
بحسب الامكان والصناعة ملكة نفسانية يقدر بها على استعمال موضوعاتها
بمخرجها صادرا عن بصيرة بحسب الامكان فيها وهي شاملة للعلمية والعملية
فقولنا علمية يخرج عنها الاخر فنقولنا على محافظة اى وضع يتفق على بالوضع

الراي المعتقد والمسلم كالمذهب الملل وقولنا بحسب الامكان اشارة الى ان
عجز المجادل عن تحصيل بعض لطايل البعده لا يقدح في صناعة الجدل كعجز الطبيب
عن زالة بعض الامراض **قال** وناقض الوضع باقامة الحجته سائلا وغاية سعيه ان
يلزم ومخافه بحسب غايه سعيه ان لا يلزم **اقول** الجدل يقال لشخصين احدهما
سائل وهو الذي في ضيقا ما بافاده الحجته من مقدمات يتسلمها من الخصم وغايه سعيه ان
يلزم صاحبه الثاني وهو الذي يحظر اياها بمقدمات مشهورة وغايه سعيه ان لا
يلزم **قال** مبادئ الجدل عند السائل هي ما يتسلمه عن المجيب عند المجيب الثاني
وهي المشهورات الحقيقية اما مطلقه برأها للجمهور ويحدها بحسب العقل العملي كقولنا
العدل حسن لئلا يراه عموده او بحسب خلق او عادة او قوة من الفوائد النفسانية
كحمة اوقه او بحسب استقراء وبالجملة بحسب شئ غير بديهية العقل النظرية اما محدودة
برأها لاجتماعه واهل صناعه كامتناع التسلسل عند المتكلمين **اقول** لما كان غايته
البرهان هو اظهر الحق كانت مبادئه اعمى المقدمات المستعملة فيه هي اليقينيات
لا غير لما كانت غايته الجدل هي الغلبة على الخصم بحيث يدرك الجمهور كانت مبادئه
مسلمات مشهورات مبادئ الجدل عند السائل هي المسلمات التي سلمها المجيب وادعى
بها واما عند المجيب لذاتيها وهي المشهورات الحقيقية واما قيد بالحقيقة
احرازها من المشهورات الغير الحقيقية كقولنا انصر انا ظالمنا او مظلوما فان المشهور
الحقيقة بقاء بلده وهو قولنا لا انصر الظالم وان كان اخاك **قال** رسطا طال لبران
القياسات الجدلية هي المؤلف من الذاتيات واما قال ذلك لكون الجدل صنعة
معدة لمخاطبة كل انسان وفي كل مسئلة كلية على طريق الانصاف بالعقل الغاء

وانما يتوصل الى ذلك بالمقدمات المشهورة والمسلمة من الخصم اذا عرفت هذا
فاعلم ان المشهورات اما ان يكون مطلقه مشهورة عند الجمهور او محدودة بكون
مشهورة عند قوم والاولى اما ان يحدها الجمهور بحسب العقل العملي وهي المسماة بالاداء
المحدودة لانها محدودة عند رايهم كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما ما يحدها بحسب
وطني بالخلق الملكة النفسانية الحاصلة من كثرة الافعال الصادرة عن حصول الفطر
بسهولة كالحكم بوجوب حفظ الحرم فانه بقضية الحجة الانسانية وكا قضاء قوة
والرحمة قبح تعذيب الحيوان بغير حرم ولا فائدة او يقبلها الجمهور بحسب العادة
كا قضاء العادة والحياء قبح كشف العورة وسننها او يقبلها الجمهور بحسب قوة
اخرى من القوى النفسانية او يكون مقبولة بحسب استقراء كقولنا الملك الفقير
ظالم لاحتياجه وبالجملة كلما حكم به الجمهور بسبب قوة غير بديهية العقل النظرية اما
الثانية اعني المشهورات المحدودة فهي التي تكون مشهورة عند قوم دون اخرين كقوة
امتناع التسلسل عند المتكلمين **قال** الواجبة قبولها مشهورة بحسب الاعتب
ولا تنعكس ولست بل في الجدل شهرتها لوجوب قبولها وليس كل مشهور صادف قابل
المشهور يقابل الشنيع كما ان الصادق يقابل الكاذب **اقول** قد بينا ان مبادئ
الجدل انما هي المشهورات وهي المسلمة من المخاطبين فالمجيب يؤلف قبيصة من المشهورات
المطلقة او المحدودة سواء كان حقا او غير حق والسائل يؤلفها من المسلمة من المجيب
سواء كان مشهورا او غير مشهور ولما كان غايته الجدل هي الاكراه او دفعه الحق
جاز وقوع الانصاف الثلاثة من الفضايا وهي الواجب الممكن والمنع في موادها
والواجبة قبولها فكون مشهورة وهو الاغلب كلفضايا الاولى والحسنة والثانية

قياساً بينهما وقد لا يكون وهو النادر كالحكم المجرب فإنه قد يكون خضاباً عند شخص
ظاهر عند الآخر فلا يكون مشهوراً فالصنف الأول يقع في مبادئ الجدل من حيث
انتماء مشهورة لا من حيث انتماء واجبة القبول وكل واجب القبول مشهور بحسب الاعمال
ولا ينعكس فإن الأغلب في المشهور انتماء لا يكون واجبة القبول وليس كل مشهوراً
فإن المشهور لا يقابل الكاذب حتى يجب ان يكون صادقاً بل يقابل الشيعي لأن المشهور
لا ينكر الشيعي بنكرهما منفابلاً **قال** وربما كان المتقابلان مشهورين بحسب
اداء مختلف كالقول بان اللذة مؤثرة او ليست وقد يستعملها الجدل في وقتين ^{صدي}
اقول لما كانت الشهرة قد يستند الى الاخلاق والملاكان المستندة الى الاخرة
والى القوائد وكانت هذه متماخضات كثيراً كانت القضايا مشهورة المتقابلة
بحسب اراء المختلفة اما بين العوام كقولنا نحفظ المال اثرنا ونفاقه فان العوام يوجب
بينهم اختلاف ذلك وبين الخواص والعوام مثل ان الجبل اثر عند الخواص من
اللذة واللذة اثر عند العوام من الجبل وكقولنا اللذة مؤثرة عند طالبي النعم
وموت الشهادة اثر عند طالبي الخلعة وقد يستعمل الجدل في المتقابلين في وقتين أيضاً
قال مبادئ الجدل مسلمات ماعامة واما خاصة واما بحسب شخص واما بولف
على وجه ينتج بحسب الشهرة قياساً كان واستفراء والقياس اشد الزاماً لأنه أقرب
الى العقل والاستفراء اتم افناعاً لأنه أقرب الى الحق والجدل اعم من البرهان مادة
وصورة **اقول** المسلمان ينقسمون الى عامة اما مطلقاً بسلما الجمهور او محدودة
بسلما طائفة والى خاصة بسلما شخص مسلمة بحسب الجبل الاول مشهور
والجميع يقع في مفاد الجدل هذا بحسب المادة واما بحسب الصورة ان الجدل يستعمل

كما ان الصادق يقابل الكاذب
واما يقابل المشهور والشيعي

ما ينتج بحسب الشهرة قياساً كان واستفراء والقياس المنتج والعقيد اذا كان منسياً
بحسب الشهرة كالاستنتاج من موجهين في الشكل الثاني لكن القياس اشد الزاماً
من الاستفراء لأنه أقرب الى العقل والانتفاء الى القبول والاستفراء اتم افناعاً
لغرضه من الحق الذي شهد الجمهور كاذبه فالجدل اعم من البرهان مادة وصورة
اما مادة فلا تستعمل ما يستعمل البرهان في القضايا الواجبة قولها وما لا يستعمله
اعنى الدعايات واداء صورة فلان البرهان في انما ينتج من الاقيسة المنتجة على احد
الاشكال والجدل يستنتج منها ومن الاستفراء والعقيد من الاقيسة **قال**
ومنفعة الزام المبتدئين الذب عن الاوضاع وافناع اهل التحصيل من العوام ^{المبتدئين}
الفاصلين عن درجة البرهان والذين لم يصلوا الى موضعه بعد **اقول** قال
صاحب المنطق فائدة القياس الجدل في حمل كل واحد من الناس على ما يليق به من البرهان
بمقدّمات مشهورة عنده وعند من يتفق ان يسمع القول منه وان كانت اكثر
منفعة القياس الجدل هي فاضلة الازهان وتقويتها على النظر من حيث يمكن ان
يحصل به قياسات كثيرة في مسئلة واحدة على سبيل التقى والاثبات ثم يرجع فيها
وبما مل احوالها بالتصريح فيلوح الحق من اثباتها اذا عرفت هذا فقول الغرض من الجدل
يختلف باختلاف الاشخاص والاصل في ذلك كله ان الانسان مدني بالطبع وهو
اتمايم احوال خاصة بالمشاركة والمعاونة وحسن المشاركة اتمايم بالترام امرين
للجمهور واحدهما يجب الاقرار به كوجود الخالق تعالى والمعاد والنبوة والاخر يجب
العمل به كالفوائين الشرعية من العبادات والمعاملات والذي يؤدي الى حصول
هذا الاعتقاد للجمهور بسهولة نافع والمقصد لا بطلان ضار والبرهان مبني على

الامور اليقينية وقد لا يعطى هذه الفائدة لكل احد لقصور بعض العقول عن الفهم
لعدم استعدادهم وتفسيره على بعضها فوضع القياس الجدل المبني على الامور المحسوسة
والمقبول عند الجمهور لذلك لنفسه بالذات في الامور المشتركة والمعروفة وهذا
قال الحكم الاول ان من يخالفنا المشهورات الذابتة منهم من يحتاج الى المعاقبة
كن من يجد وجوب عبادة الخالق ويستحق عقوب الوالد بن ومنهم من يحتاج الى التعريف
من جهة الحق كمن لا يعرف بحجارة النار وبرودة الثلج فنتفحة الجدل الزام لبطول
والغلبة على الخصم بحيث يدركه الجمهور والذب عن الاوضاع وحفظ الرئيس عقاب
القائمة عن بدائع المبتدعة المنوسلين بحل عقابهم الحق بمقتضات مشهورة الى
استنباطهم ليحصل اغراضهم الفاسدة فيغارضهم الرئيس بمثل حجج استنباط عقاب
المروءات واقناع المحصلين من العوام في المسائل الكلية بالمشهورات وتذكير نفوس
المعلمين الفاضلين عن درجة البرهان اذا كرهوا تقليد مبدا العلوم ولا سبيل
لهم الى التحقيق بالبرهان اما لقصورهم ولا تتم لهم الوصول الى موضع البرهان عليه
امكن تحصيل ما يقتضيه القياس الجدل في قولهم بذلك ثم لم يحصلوا على احد الاخرين
قال وليس موضوع نظر الجدل مجرد بل قد ينظر في كل فن من النظائر العلمية
وليجري مجرى المنطقية مما ينفع في غيره **اقول** لما كان الجدل مؤلفا من المقدمات
المشهورة وكانت مثل هذه المقدمات مستعملة في كل فن كان موضوع نظر الجدل
غير مختص بعلم دون آخر ولا محدود بالمبادئ بل قد يكون المسئلة الجدلية في علوم
مختلفة كقولنا هل الله جميل ام لا واما طبعية كقولنا هل الحركة موجودة ام لا
واما منطقية كقولنا هل العلم بالمتضادات واحدا ام لا وينظر ايضا فيما يجري مجرى

اما خلفه

المنطقية كاللذان والمناسبة وغيرها وبالجملة كل حكم مشهور اذا كان نائضا عن غيره
قال والادوات التي يفيد الارتياض بها ملكة الجدل اربع استنباط المشهورات
من كل نوع واعدا دفا والاقدار على تفصيل معاني الالفاظ المشتركة والمشككة
وعلى التمييز بين المناشجات بالفصول والخواص ليقند بها بابراد الفرق على اخراج
شي من حكم بغيره وغيره وعلى تحصيل التشابه بين المتباينات بالاوصاف والاختلاف
والسلبية ليقندر على ادخال الشيء في حكم ثبت لغيره **اقول** هذه الادوات
الاربعة هي الآلات التي يستنبط بها مواضع الانظار الجدلية ويتجزئ بها عن الانقطاع
والزام الخصم ما يريد الزامه الآلة الاولى استنباط المشهورات من كل نوع وجمع
المقدمات الذابتة عند الجمهور وعند اصحاب الصناعات واستنباط ذابغات
من ذابغات وتفصيل ذابغ الى ذابغ ونقل الحكم من ذابغ الى ذابغ ونقل الحكم من
ذابغ المشبهة به وبالجملة يستنبط اصناف المشهورات من المواد المنطقية والطبيعية
والخلقية وغيرها ويعدها للحاجة اليها الثانية الاقدار على تفصيل معاني الالفاظ
المشتركة والمشككة والمنشاجية والمنبانية والمرادفة حتى لا يقتصر على الدعوى
المجردة بل يثبت وجه الاشتراك والتشكيك ومما اقدار الجدل على تفصيل الآلات
المشتركة امكنه اي غالط ولا يغلط ويكفي المحجب السائل للملاحة مما لا خلاف فيه
كما بين المشاعين اذا وقع بينهم خلاف بسبب اللفظ فاذا بين المراد منه زال الخلاف
وذلك مثل قول الاصوليين في الواجب المحترق الجميع واجب قال بعضهم ان الواجب
واحد لا بعينه والخلاف الشديد في ذلك والسبب فيه الغلط اللفظي فان الفاظ
بوجوب الجميع انما عنوا به انه في احد فعله المكلف كان قد ادى به الواجب لا يجوز

له الاطلاق بالجميع ولا يجب عليه جميع فنزول الخلاف الثالثة القدره على التميز
بين المنشآت بالفصول والخواص واستنباط الامور المهمة من الامور النقصا
حدافان الذي يظهر بان لا يكتسب استنباط فصوله درية وعادة ليقدر بذلك
على اخراج الشيء من حكم يجهل وغيره بالفرق الامتياز بالفصول وينفع بذلك في
صناعة القياسات المعولة في انتاج غير المدعى في توقيف غير الحدود وفي تفصيل
الاسماء المشتركة الرابعة القدره على تحصيل التشابه بين المنبئات والمختلفات
اقابا واصفا بجا بية اما باشتراك في محمول واحد كاشتراك الانسان والفرس
في الجوفه او المشي او في نسبة مفصلة كقولنا نسبة الربان في السفينة كنسبة الملك في
المدينة الى المدينة او في نسبة موصلة كقولنا نسبة الفرس الى الفرس كنسبة السمع
اليها واما باوصاف سلبية كقولنا الجوهر والكم يتشارك في انه لا يحد لهما والفتا
هناخذ القابدة في الالة الثانية وهو ادراج الشيء في حكم ثبت لغيره بالتشبيه
وبالحجة الفرق بين المنشآت والتشابه بين المنبئات هو العلم الذي ينفع به
ذلك في الفصول وهذا في الاجناس وفي القياسات الشرطية المتصلة من حيث يقع
بان الممكن في شيء ممكن في شبيهه **قال** وكل حكم منفرد بتشعبه احكام جزئية
مصلحة لان يجعل مقدما لا قيسه بية موضعا **اقول** لما كان موضع الخط
العلوم والامور الكلية وكان الجدل في جلته كان موضوعا بغير من العلوم والادب
الكلية فمحمولا ته كذلك وذلك اما ان يكون من احدا الكلمات الخمسة ومن الحدود
والرسوم لان الكلمات هي هذه لا غير وانما يخالف من جهة الغرض الذي يطلبه الجدل
لا من جهة الموضوع والمحمول فهذه المحمولات هي التي تختلف المتجاذلات فيها بالاثبات

الى السبعين

والابطال ويحتاج كل منهما الى اصول يقوى بها على الاثبات والابطال الذي هو
غرض الجدل وتعرفها يكون بالاستقراء والقياس في كل واحد من مجموع المسائل التي
تزام اثباتها وابطالها وهي الاصول التي تعرف بها ان الشيء هو هو بالمشخص او بالمتبع
او بالجنس او بالخاصة والتي تعرف بها اي الامر من اوله وآخره بية هذه الاصول
في عبارة القدماء مواضع اي موضع بحث ونظر والموضع هو كل حكم كلي واحد
يتشعب منه احكام كثيرة كل واحد منهما جريء بالنسبة اليه صالح ان يصير مقدما
لقياس الجدل باعتبار شهرته كقولنا احدا الضدين اذا كان في موضع كان الاخر
في ضده فانه حكم يتشعب منه حكم جريء بالنسبة اليه وان كان كلياً في نفسه وهو قولنا
ان كان وضع الاحسان في الاصدفاء حسنا كان وضع الاسان في الاعداء حسنا الى
غير ذلك من المواضع الاثنية **قال** وربما لا يكون مشهورا وانما يلحق الشهرة بجا
اقول الحكم الكلي اعني الموضع فلا يكون مشهورا ويكون جزئيا ته مشهورة
فلا يكون مقدما للجدل لعدم شهرته ويكون الجزئيات صالحة لان يكون مقدما
والتبعية بان الجزئيات اعرف عند الحسن والامور الكلية ابعد تعقلا عند احو
لعد التفتاتهم اليها وتقتضيهما يكون شهرتها اقل ولان بعض العام اكثر من الخاص
ولهذا كان الاطلاع على كذب العام اسهل فلهذا يزين الاعتبارين فلا يكون الجزئية
مشهورا وكلية غير مشهور **قال** والمقدّمات هي التي يسئل عنها وبها تفنيد
لما يكون نافضا للوضع **اقول** صناعة الجدل يتم بامر من سوال وجواب فليجب
بؤلفا قيسه من الذابحات على ما مضى واما السائل فان مقدما ته هي التي يسئل
عنها السائل مغيرة الصورة من صيغة الاخبار الى صيغة الاستحسان فيكون عند

المسائل كعدد المقدمات وبعد تسليم المحجب لها بولفها ليس في نتيجة مناقضة للوضع
فهي باعتبار مقارنة حرف الاستفهام لها بية مسئلة الجدل وباعتبار جعلها جزء
قياس بعد تسليم الخصم بية مقدمة الجدل في ذلك كمن يضع ان العلم بالواحد اكثر
واحد فيقول المسائل هل الواحد اكثر منضادان فاذا قال نعم قال هل العلم
بالمضادات اكثر فاذا قال نعم انقضض حكم الخصم بالتحاد العليين **قال** في محمولها
ان كانت مساوية لموضوعاتها في حدودها وخواصها وخواص مفردة او مركبة ومنها
الرسم وان لم يكن مساوية فالواقعة منها في طرفي ما هو اجناس او فصول ولا يفرق
بينهما هي من غير ما اعراض **اقول** لما كان موضوع الجدل امرا كلياً كانت محمولها
كذلك وذلك اما ان يكون من الاجناس واما ان يكون من الفصول واما ان يكون
من الخواص واما ان يكون من الاعراض ذلك لان محمولات المقدمات اما ان يكون
مساوية لموضوعاتها او غير مساوية فان كانت مساوية فاما ان يدل على الماهية
اولا والاخرى بية حد والثاني بية خواص والخواص اما مفردة او مؤلفة والمفرد
خاصة المفرد والمؤلف خاصة المؤلف ويطلق على الجميع اسم الرسم لانه من الخواص
يحصل وان لم يكن مساوية للموضوعات فاما ان يقع في طرفي ما هو اعراض جوابا هو
لحد الفرق بينهما في صناعة الجدل ولا يقع فان وقع فهو الجنس والفصل والفرق
بينهما في هذا الفن وان لم يقع في الاعراض فالمحمولات لهذا الاعتبار هي اربعة
الحد والخاصة والجنس والعرض وسقط اعتبار النوع لانه حمل على الشخص سقط
اعتباره هنا لا في مباحث الجدلية وان حمل على الصنف كان بمنزلة حمل اللوا
لان النوع ليس نوعا للصنف فالنوع اذن يقع في موضوع القضية لاني محمولها

قال ولا بد من اثبات الوجود في الاعراض ومن اثبات المساواة او الوقوع في
جواب ما هو مع ذلك في الخواص والاجناس من القيام مقام الاسم مع جميع ذلك
في الحد وهذا بحسب الشهرة **اقول** لما فرغ من المحولات الجدلية شرع فيها
شرابطها اما العرض فاثبت وجوده واليه اشار بقوله ولا بد من اثبات الوجود
في الاعراض واما الخاصة واثبات المساواة مع اثبات الوجود واما الجنس فاثبت
وقوعه في جواب ما هو مع اثبات وجوده والى هذين الامرين اشار بقوله ومن
اثبات المساواة او الوقوع في جواب ما هو مع ذلك اي مع اثبات الوجود الذي
هو الشرط الاول في الخواص للمساواة والاجناس يعني الوقوع في جواب ما هو اما
الحد فاثبت قيام الحد مقام الاسم في الدلالة مع جميع ذلك يعني مع الشرابط الثلاثة
التي هي اثبات الوجود والمساواة والوقوع في جواب ما هو وهذه الشرابط بحسب
الشهرة **قال** والتحقيق يقتضي اثبات كون كل شرط يخص بعضها مسلوبا عن البعض
الاخر ليمتحققه وان يكون الحد متساويا للماهية ولا يحتاج الى اثباته واما هي هنا
فقد يكفي بما يميز اي شئ كان وكذلك فيما يحتاج الى اثباته فلا سهل اثباتا عسر
ابطالا وبالعكس **اقول** التحقيق يقتضي ان يكون كل شرط يخص بعض هذه المواضع
مسلوبا عن البعض الاخر ليمتحققه مثلا العرض شرطنا فيه بحسب الشهرة اثبات
وجوده للموضوع وبحسب التحقيق ايضا ان يشرط ان اخوان احد هما سلب شرط
الخاصة عنه والثاني سلب شرط الجنس وهما عند المساواة وعند الوقوع في جوابا هو
والخاصة يحتاج الى شرط آخر بحسب التحقيق وهو سلب شرط الجنس عنهما والجنس
سلب شرطه في سلب شرط الخاصة عنه واما الحد بحسب الشهرة فهو المتميز مطلقا سواء كان

من الداتيات والعرضيات واما بحسب التحقيق فانما يطلق على ما يساوي الماهية
اعني المركب من الداتيات ولا يحتاج الى اثباته على ما بيناه في كتاب البرهان بخلاف
الحدث منها حيث يجوز ان يكون من العرضيات ولذلك ربما يحتاج الى اثباته
للموضوع لان العرضيات قد يحصل الشك في ثبوتها للموضوع ويحتاج الى برهان
مخلاف الداتيات واذا كانت شرائط الاثبات اقل كان الاثبات اسهل فيكون
الابطال اعسر وبالعكس **قال** وينبغي للحد في ان يكون عنده مواضع معدة للاثبات
والابطال مظهر ومواضع يختص المحسوس الخاصه والحد ويلحقها مواضع الاولى
والاثر وهي متعلقة بالاعراض ومواضع طوره وهو وينفع بها في الحدود وتفصيل
المواضع لا يليق بالمختصرات فلنقتصر على امثله **اقول** يحتاج المجادل الى ان
يستكثر من بضاعة العلم والى الدرية في عادته الصناعية كما يحتاج في كل وقت
ولا يكف حفظ البضاعة اذ قد يحفظ الانسان ما لا يذكره وقت الحاجة اليه او
يحتاج الى ما ليس محفوظ عنده فنكثر البضاعة بمجمل ما يريد في وقت حاجته
وبالتعبيد الصناعي يحصل له وقت الحاجة من غير روية ولا توقف فان التوقف
والروي انقطاع عند الحاضرين كما انه لو طلب من صاحب الدكان الحن في زمانه
شعر من الاشعار ومذهب من المذاهب فاذا كان حافظا للاشعار والمذاهب كان
عنده كل وقت ما يحتاج اليه بطلب منه اذا كانت عادته في صناعته حكمة فدر
على الايقاع في المذهب المطلق من غير توقف فان حفظ من غير روية وعادة توقف
للازمة واستحضار المذهب في خاطره ونقله بالمفصولة والارادة الى المبادئ حركانه
والتحريك للايقاع على وفق المذهب المحفوظ وكان ذلك في زمان بطل نسبة الزمان

غيره من الصناع حتى يعبد
على ايراد ما يحتاج اليه مع

بين الايقاعات فيذهب في صفها وموقعها في الصناعة وكذلك المجادل في جدله
اذا ترقى وتفكر ويذكر يستحضر ما يحتاج اليه هذه النقط بخلاف المبرهن
وطالب الحق للحصول عنده في عاجل حاله واجله اما تذكره او يذكرك الشريك له
او بالهام الرب تعالى اذا عرفت هذا ينبغي ان يكون للحد في مواضع معدة عنده
للاثبات والابطال مطلقا لا احتياجا الى الاثبات والابطال في جميع المحسوسات
ويحتاج ايضا الى اعداد مواضع يختص الجنس لاجل شرايطه ومواضع يختص الخاصه
لاجل شرايطه ومواضع يختص الحد لاجل شرايطه ويلحق هذه المواضع مواضع اخرى
بالاعراض وهي مواضع اى الامرين اولى بالموضوع وانما اثر وهذا انما يتحقق في
الاعراض وفي الحد اكثر المطالب منبته على الاولى والاثر فيجب ان يجد مواضع لها
ويعد ايضا مواضع للهو وهو ايضا لواحق للمواضع السابقة لان الحد في نظر
في الحد يحتاج الى مواضع للهو وهو يكون بين شيئين مشتركين باخر مختلفين
باخر كقول الانسان هو الفرس يعني في الحيوانية والشيئان قد يكونان نوعين قد
يكونان شخصين على ما بال وقد ظهر من هذا ان اصناف المواضع هذه الثمانية
وهي مواضع الاثبات والابطال مظهر ومواضع الاعراض ومواضع الاولى والاثر
ومواضع الجنس ومواضع الفصل ومواضع الحد ومواضع الخاصه ومواضع
هو هو وتفصيل اصناف هذه المواضع وتعدد بعضها لا يليق بالمختصر فلنقتصر على
ايراد الامثلة لكل واحد منها **قال** ونقول من مواضع الاثبات والابطال
ما يتعلق بجوهر الوضع وهو ان يحل المطلوب واخراؤه الى اثباتها وعوارضها
ومعروضاتها ولوازمها وملزوماتها وجزئياتها وجزئياتها كالمذهب المشتهر

ويطلب منها ما يقتضيه الاثبات والابطال بالقياس وبلاستقراء **اقول**
 قد بينا في كتاب البرهان كيف يستنبط التحيز والقياس من المطلوب نفسه من جهة
 حده اعني الموضوع والمحول يتحصل الحد الاوسط في الابطال من الاسرار الحجة
 عنهما في التسلب الخارجية عن احدهما غير خارجية عن الاخر على ما مثل في الابطال
 والتسلب الكلي والخزعة وتحليل المطلوب اجزائه الى اثباتها بان ينقسم الى اجزاء
 الذاتية والى الوجودية كالمادة والصورة واجزائه الى السبابط وكذلك
 تحليل الموضوع والمحول الى العوارض والمعروضات والتوازن والملزومات
 على ما تقدم فان كان المحول واحدا او جزءا يساويه محولا على الموضوع وعلى
 حده او على جزء يساويه حصل الابطال الكلي وان كان بين الكل والجزء او بين
 جزئين منافاة كان بين المحول والموضوع منافاة كما اذا اردنا ان نعرف هل الفيل
 حسو دام لا فلنا الفاضل هو الذي جميع افعاله وانفعاله على سيرة العدة الحسوة
 هو الذي ينادى من حسن حال الاخبار وهذا الذي ليس على سيرة العدة
 فالفاضل غير حسود وهذا الاعتبار نافع في العلوم وكذلك اذا احلنا هما الى
 العوارض فان كان عوارض المحول عارضة للموضوع كقولنا الحس ممتزج والتميز قد
 يكون صوابا وقد يكون خطأ وكذلك الحس فان كان عروضا لعارض الموضوع كقوله
 موضوع ^{موضوع} على وان كان اكثرنا فهو حجة ولا يعم نفعه في الاثبات لان عروضا لعارض
 لا يجب ان يكون عروضا للخاص بعم في الابطال لان ما لا يكون عارضا للعام
 لا يكون عارضا للخاص وان كان عوارض الموضوع عارضا للمحول كقولنا ان كان
 علم شريف كالشجر علم خسيس كالكمهانة فالحال شريف خسيس وهو موضوع

على ان عارض الخاص عارض العام وينفع به في الاثبات دون الابطال وقد
 ينقسم الموضوع الى اصناف واشخاص ثم يطلب المحول في كل واحد منها ويتدرج
 من فوق الى اسفل فان كان المحول موجودا في الكل او في الاكثر حكمنا بالاثبات الكلي
 للاستقراء وان لم يكن موجودا في الكل حكمنا بالابطال **قال** ومنها ان يطلب
 بقبلة او بنافضة يطلب منه ما يلحق جزء منه دون الجزء الاخر للابطال **اقول**
 هذا احد المواضع المتعلقة بالاثبات والابطال وهو ان يطلب جود مقابل المحول
 اقابا للنفاذ او بالنقض فان كان مقابل المحول موجودا للموضوع لم يكن المحول
 موجودا للبطء لا مناع وجود المتقابلين كقولنا ان كان كل انسان حيوانا فالانسان
 ليس بحمار وهو يقتضيه الابطال لان وجود المقابل المحول بطل وجود المحول للموضوع
قال ومنها ما يتعلق بالامور الخارجية كالشروط المذكورة في الناقض فان خلا
 بقيد الابطال **اقول** من المواضع التي يفيد الاثبات والابطال ما يتعلق بالاثبات
 الخارجية عن المطلوب وهي شرط الناقض الثمانية فان اختلف تلك الشروط
 يقتضي الابطال كما يقول الفاضل المنعدي هو الثاني فيقول هذا الحكم باطل لوجه
 الاعتناء زمان الوقوف والاختطاط دون النمو وكذا يقال للتذكر تعلم فنقول
 انه باطل لان التذكر يحصل ماض والتعلم يحصل علم مستقبل **قال** ايضا احوال
 الثبوت كاللزام والادوام والاكثرية والافلية فانها تفيد الاثبات **اقول**
 هذا الموضوع مما يتعلق بالاثبات وذلك لان الشيء مغاير لحواله كاللزام والادوام
 والاكثرية والافلية فهو وجود الشيء للموضوع مغاير لوجود حواله نعم وجود الشيء
 اعم من وجوده على حال ولما استلزم الخاص العام كان اثبات وجود حال الشيء

يستأنم اثبات وجوده مطلقا كقولنا كلما كان الشيء نافعا دائما كان نافعا مطلقا
وكقولنا ان كان خمر اشدا سكارا من خمر كان الخمر اشدا سكارا مطلقا وهذا يقتضيه
الاثبات **قال** ومنها مواضع عامة مشتركة مثل ما يحكم بلحوق ضد الآخر بحال
الضد المحقق بتلك الحال وبعبارة ضد تلك الحال كما يقال مثلا ان كان الاحسان
الى الاصدقاء حسنا فالاساءة الى الاعداء حسن او الى الاصدقاء قبيح فالاحسان
الى الاعداء قبيح **اقول** هذه المواضع الثلاثة يتعلق بالمقابلين وهي عامة مشتركة
بين الكلمات احدها ان يحكم بلحوق ضد الآخر بحال الضد المحقق بتلك الحال كقولنا
ان كان لاحسان الى الاصدقاء حسنا فالاساءة الى الاعداء حسنة فقد حكمنا
بلحوق الحسن للاساءة التي ضد الاحسان للآخر فالاعداء الذي هو ضد الاصدقاء
وهذا الحكم وهو الحسن موجود ايضا للضد اعني للاحسان الى الاصدقاء فالاحسان
من هذا الاصدقاء والاعداء منضادان فالاساءة والاحسان متقابلان كلاهما
اشتركا في حكم واحد هو الحسن فاحد المتقابلين اذا كان على حال الموضوع كان
المقابل الآخر موجودا لمقابل ذلك الموضوع على تلك الحال اعني اذا كان الاحسان
على حال الحسن للاصدقاء كانت الاساءة ثابتة للاعداء على تلك الحال في ثبوتها
ان يحكم بلحوق ضد الآخر بحال العيب ذلك المحقق بضد تلك الحال كقولنا ان كان
الاحسان الى الاصدقاء حسنا فالاساءة الى الاصدقاء قبيح فالاحسان احد
المتقابلين كان خاصا للاصدقاء الذي هو الموضوع بحال هو الحسن وكان المقابل
الآخر وهو الاساءة لعين الموضوع وهو الاصدقاء بضد حال الحسن هو القبيح
فقد حكمنا بلحوق القبيح الذي هو ضد الحسن لضد الآخر الذي هو الاساءة التي

او بلحوق الآخر بعينه لضد
المحقق بضد تلك الحال

هي ضد الاحسان للآخر كذلك الموضوع بعينه اعني الاصدقاء فالموضوع عينا
واحد وهو الاصدقاء والحال ان متقابلين بخلاف الموضوع الاول وثالثهما ان يحكم
بلحوق الآخر بعينه لضد المحقق بضد تلك الحال كما تقول ان كان الاحسان الى الاصدقاء
حسنا فالاحسان الى الاعداء قبيح فالاحسان احد المتقابلين والاساءة المقابل الآخر
والمقابل الاول حاصل للاصدقاء الذي هو موضوع مقابل للموضوع الآخر بحال
هو الحسن هو حاصل لمقابل الاصدقاء وهو الاعداء لضد تلك الحال وهو الاساءة
قال ومثل لحوق الضد بمثل ما يلحق به ضده على السوية كالبعض بالشهوة للحوق
الحب بها ومنه ما يباين اذا كان الشيء ثابتا فساو به ثابتا واذا كان غير الاول ثابتا
فالاول ثابت وفي الابطال بالعكس وايضا حكم المشابهات **اقول** من
ايضا مواضع عامة للاثبات والابطال منها موضع لحوق الضد بمثل ما يلحق به ضده
على السوية بمعنى ان عرض الضدين للموضوع على التساوي فان كان احدهما طبيعيا
كان الآخر كذلك كما تقول لو كان الحب عرض للقوة الشهوية لكان الغضب كذلك
ومنها موضع التساوي كقولنا ان كان ما هو منا ولهذا في الكون ثابتا فهو ثابت
اولم يكن كما تقول ان كان الابصار يخرج شيء من العين فالسمع يخرج شيء من الاذن
ومنها موضع الاول كما تقول ان كان غير الاول ثابتا فالاول ثابت كقولنا ان كان
الفائم بغيره ثابتا فالفائم بذاته ثابت هذا في الاثبات واما في الابطال فبالعكس
كما تقول ان كان الاول غير ثابت فغير الاول غير ثابت كقولنا نقول الاول غير ثابت
فغير الاول ثابت كقولنا ان كان الفائم بذاته غير ثابتا فالفائم بغيره غير ثابت ومنها
موضع المشابهات وذلك ان الحكم اذا كان ثابتا للاحد المشبهين كان ثابتا للثاني

الآخر كقولنا ان كان العلم بالمختلفات مختلفا فالظن بالمختلفات مختلف **قال**
 وايضا ثبت لمقابل الموضوع ما يقابل محموله مثل ان يقال ان كان الشجاعة فضيلة
 فالحج من ذبله ومن الظاهر والاستقافات ان كان الشجاع فاضلا فالشجاعة فضيلة
 ومن التضاريف ان كان ما يجري مجرى العدل يجري مجرى الشجاعة فالعدل شجاعة
اقول هذه مواضع للاثبات والابطال ايضا منها ما يتعلق بالتضاد بان هو
 لمقابل الموضوع شيئا فؤخذ للموضوع ضده مثل ان يقال ان كانت الشجاعة فضيلة
 فالحج من ذبله واعلم ان المواضع المشهورة في الاضداد ان يركب الضدان ^{الضد} ^{الضد}
 على وجه واحد كل واحد من طبقين ثم يكون اذا كان الشيء مع الشيء ^{الشيء} ^{الشيء}
 مع بعض حاله مثل ان يكون مع الصدق سعادة ومع العدم شقاوة وضد مع
 ضده مثل حاله كقولنا ان كانت الاسانة الى الاصداء قبيحة فالاحسان الى الاعدا
 قبيح وان كانت الاسانة الى الاصداء قبيحة فالاحسان اليهم حسن ^{الشيء} ^{الشيء}
 بضد حاله فانه ان كانت الاسانة الى الاصداء قبيحة فالاسانة الى الاعدا
 جميلة وقد سلف كلام في ذلك فمنها مواضع الظاهر كقولنا ان كان المجري مجري
 العدل المحمود فالعدل الممجود ومنها مواضع الاستقافات كقولنا ان كان الشجاع
 فاضلا فالشجاعة فضيلة والافرب العكس وهو ان يقال ان كانت الشجاعة فضيلة
 فالشجاع فاضل فان الاول انما يلزم لو قيل ان كان الشجاع بما هو شجاع فاضلا
 فالشجاعة فضيلة ومنها مواضع التضاريف كقولنا ان كان ما يجري مجرى العدل
 يجري مجرى الشجاعة فالعدل شجاعة **قال** ومن مواضع الاول الاثر كما يقال
 كلما هو ادم واشراف وانفع واكمل واقدام واغنى والذ فهو اثر ومختار

الافاضل وما يرغب فيه قوم كثير وما هو تحت جنس افضل وما يؤدي الى غايته
 اسرع وما يفيد خيرا اكثر وما يفيد خيرا بالذات والمطلوب بنفسه والمطلوب في وقته
 وما يصدر عنه فعله الخاص وما يخاف على قلبه اكثر فهو اثر من غيره **اقول** ^{من}
 مواضع الاول الاثر واصلا من جميع احد الشبهين الذين بينهما اشتراك بوجه
 من الوجوه على الاخر وكل ما هو ادم من غيره فهو اثر وكل ما هو اشرف فهو اثر ^{الخير}
 بالقسبة اليه وان كان شريفا كالحكمة من الموسيقى والانفع اثر كالحكمة فانها انفع من
 الجمال والاجل من غيره اثر وما كان من الاشياء التي هي اقدم اثر كالحكمة فانها
 اثر من القوة لان الصحة في الاخلاق الاول والمزايا وهذا فيما بعد والاغنى اثر
 كاليسار فانه اثر من التجارة والالذ اثر كادراك العقول فانها الذم ادراك
 المحسوسات ومختار الافاضل ما يفضل المعبرون من اهل الفطنة واهل العلم
 كالمعقولات على المحسوسات وما هو تحت جنس افضل اثر كالجسم والسودا فان
 الجسم تحت جنس جوهر وهو افضل من الكيف ^{العرضة} وما يؤدي الى غايته اسرع كالاستيلاء
 التافعة والمخاش فانها اثر عند العامة من الاسباب التافعة في المعاد وما يفيد
 خيرا اكثر اثر وما يفيد خيرا بالذات اثر مما يفيد بالعرض كالبسار والمخاش ^{المطلوب}
 بنفسه اثر من المطلوب لغيره كالحكمة والرياضة والمطهر في وقته اثر من المطهر في غيره
 حصوله كالتعلم في وقت الشباب فانه اثر في وقت الشيخوخة وما يصدر عنه فعله
 الخاص كالاشراف العاقل من الانسان الشجاع وما يخاف على قلبه اكثر فهو اثر وما
 هو من جنس الفضيلة افضل مما هو خارج عنه كالعظمة فانها افضل من العاقل
 واثر فانه بها فاضل والذي يؤثر في جميع الاوقات اثر من الذي يؤثر في وقت ما

كالصحة والعلاج والموجود للأثر أثر للوجود مادونه وما يخص الأفعال والآثر
من جهة المؤثر كالمؤثر عند الله أثر من الأثر عند الناس ما لا يشترك فيه لأثر
أثر والذي يشترك فيه لاخبار أثر والذي يؤثران بفعل بالآثار أن أثر من الذي
لا ينبغي أن يفعل بهم ومجموع الآثار من أثر والمستغنى به عن الآخر من غير عكس أثر
كالعدالة إذا كانت في جميع الناس لم ينجح إلى الشجاعة والشجاعة لا يستغنى عن العدالة
فالعدالة والآثر والاشبه بالآثر من جهة ما هو أشبه وبغائده بالقرابة أشبه
بالإنسان من الفرس والفرس أثر منه والشبه بالفاضل أثر من الشبه بالخبث من
جهة ما هما أشبهان وبغائده بانه يمكن أن يكون الشبه بالفاضل من جهة ما هو
والشبه بالخبث من جهة ما هو أفضل فان لم يشترط هذا لم يتم فان الفرس أشبه
بالإنسان والفرس بالإنسان والذي يادته أثر والآثر الذي يحد الآخر لظهور هو أثر مثل
من يجر حب الذات ليعتد كذا وأفضل أفضل النوعين أفضل من أفضل أحسهما
والذي له الفضيلة الخاصة بنوعه أثر مما ليس له وإن كان له غيرها كما قلنا قبل في
العلم والشجاعة والذي يفعل أكثر أثر من الذي لا يفعل من جهة فعله كالتأثير وفوق
والذي يفعل بطبيعته أثر من الذي يفعل بغيرها فاعلا مؤثرا والذي يجر خبره أفضل
أثر والذي يتبعه خبر أكثر أثر والذي يتبعه شرا فلأثر والذي به الخبر أكثر أثر والذي
يتبعه شرا فلأثر ^{ببدقة} قال ومن مواضع الجنس هل هو في جواب ما هو هو يتناول
المتفقات فيه تناولا واحدا وهل ورد بدله غيره كفضله أو خاصته أو عرض من
أعراضه مثل قابلية الأبعاد والمتحرك أو القائم بالذات بل الجسم أو كالمادة
مثل الحديد في قولنا السيف حديد كذا أو الفصل كقولنا السيف أفرط المحبة

أو النوع كقولنا المرض سوء مزاج كذا أو الانفصال كقولنا الهواء حركة الرياح أو الفصل
كقولنا الماء ما هو مبرد بالطبع أو غير ذلك وفي كيفية انقسامه بالفصول إذا
أم عرضي **قول** قد حكى الشيخ في كتاب الجدل عن ظاهر المتكلمين أنهم لا يميزون
بين الجنس والفصل فإن منهم بعضهم استعمل الأعراض العامة كثيرا مكانة ولا يميزون
شرايط الأجناس على ما يقتضيه التحقيق وهو الموجب لعدم تميزهم بين الجنس والفصل
وهذا أثر لبعض مواضع الجنس بمواضع الفصل وبعضها يخص به إذا عرفت
هذا فقول الجنس يجب أن يقع في جواب ما هو لا يبعد أن يكون كمال الجواب عن
النوع بل يعني أن يكون واقعاً في طريق ما هو وهؤلاء الظاهر يرون لا يميزون بين
المقول في جواب ما هو وبين الواقع في طريق ما هو فمن مواضع الجنس أنه هل
هو واقع في جواب ما هو أم لا وأنه هل يتناول المتفقات فيه تناولا واحداً
ذلك لأن الجنس يجب أن يفوق ما يصدق عليه من الأفراد فلا يخلو منه بعض
الموضوعات خصوصاً الأشخاص فصحت النوع ح على ما لا يصدق عليه الجنس كمن
جعل العلوم جنساً للظنون وبعض الظن ليس بعلم ومن مواضع الجنس أنه هل ورد
بدله غيره كفضله أو خاصته أو عرض من أعراضه فإن الفصل جزء الحقيقة لا نفسه
كمن يورد قابلية الأبعاد الذي هو فضل الجسم بل الجسم والخاصة خارجة عنه كمن
يورد المتحرك الذي هو خاصته الجسم بدله والعرض العام خارج عنه أيضاً فلا يورد
بدله كمن يورد القائم بالذات الذي عرض للجسم والمبواهر المجردة بدل الجسم كذا
لا يجوز أن يورد المادة للشيء كالحديد في قولنا السيف حديد بل قولنا السيف حديد
ولا فصل النوع بل الجنس كقولنا السيف أفرط المحبة وإنما هو المحبة المفردة ^{النوع}

ذلك وفي كيفية

بدله كقولنا المرض سوء مزاج صفراء مثلاً ولا الانفعال بدل الجنس كقولنا
الهواء حركة الرياح ولا الفعل كقولنا الماء مبرد بالطبع او غير ذلك وبالجملة ان
يذكر غير الجنس مكانه ومن مواضع العمل انقسامه بالفصول الى اوعى فانه يجب
ان ينقسم بالذات ثبات لا العرضيات وهل للتوقع جنس غيره لا يرتب تحته ولا تحت
اخر ففما حتم يكون الجنس ان يختلف فان الشئ الواحد لا يدخل في جنس كقولنا
العلم خبر العلم من باب كلف والخبر من باب المضاف وهل يصح عليه جميع فصول
الجنس فانما يقال عليه بعضه ليس بجنس هل ضد الجنس محل عليه هل هو محل على النوع
على سبيل الاستعارة او التشبيه كمن يقول ان النعم دخان لانه كاللخان وهل ضد
ليس في جنس فلا يكون هو في جنس كالخبر الشر وهل النوع مابين لكل قسم من الجنس
وهل يجازي ان احدهما على الاخر كلياً كالوجود والواحد وهل احدهما من المضاف
فالآخر كذلك يعاند بان العلم مضاف الى التوحيش من المضاف وهو باطل عند
التمام هل اضافة الحرف واحد بخو واحد يعاند بان الفينة جنس للعلم ^{الفينة}
فهو المعنى في العلم علم بالمعلوم وهل تعاكسهما الاضافة بحرف واحد يعاند بان العلم
علم بالمعلوم والمعلوم معلوم بالعلم وهل كانتا لاضافة من احدهما ذات جواز
فكذلك في الاخر مثل ان الواهب من الموهوب الموهوب له فكذلك العطية وان
كان الجنس من العوارض هل يعرض له النوع ام لا فان من قال ان الحياجن
فقط فخطا لان الحياء في القوة الفكرية والجنس في الغضبية وهل يقال الجنس
على النوع على الاطلاق من جميع الوجوه لا من جهة واحدة كمن جعل الجنس جنساً
للانسان والجنس يقال عليه لبعض اجزائه وكذلك ليس الجنس جنساً لانه

يقال عليه من جهة بدنه فقط وهل وضع افضل الصدق في اخر الجنس الى
غير ذلك من المواضع المذكورة في التعليم الاول **قال** في الفصل هل هو نوع
له وهل هو منقسم بجنس من مبادئ وهل الجنس مقول على الفصل والفضل على
النوع وهل الجنس والنوع في مقوله وهل احدهما مضاف والاخر غير مضاف
هل يرتفع طبيعة النوع بارتفاعه هل محل الفصل على الجنس محلاً كلياً وبالعكس
محلاً ذاتياً والنوع على الفصل بالوجهين **اقول** من مواضع الفصل انما يخص
به ومنه ما اشار اليه بالجنس والنوع ولما كان الفصل كائناً لخاصة الجنس عارض لا يجوز
ان يكون نوعاً للجنس فنظر هل الجنس جنس للفصل ام لا ومن مواضعه هل هو منقسم
بجنس من مبادئ والا لكان احداً المتباينين هو الاخر ويجوز ان يكون الفصل
مقوله على الجنس وبالعكس وان يكون الجنس والنوع تحت مقوله واحدة ولا يجوز
ان يكونا في مقولتين كالباضر والشح وهل احدهما مضاف والاخر غير مضاف
وذلك يمنع والا لدخلا تحت مقولتين وهل يرتفع طبيعة النوع بارتفاعه رتقاء
الانسان بارتفاع الحيوان لا بارتفاع الماشية ولا يجوز ان محل الفصل على الجنس
محلاً كلياً ولا لكان مساوياً له فيكون المساو له وهو النوع مساوياً للجنس
ولا يجوز العكس وهو محل الجنس على الفصل لكن محلاً ذاتياً لا يجوز ان محله عليه مطلقاً
اقام محلاً ذاتياً فلا والا لكان الجنس داخل في طبيعة الفصل ويتسلسل وهل محل
النوع على الفصل بالوجهين فانه لا يجوز ان محل النوع على الفصل على انه ذاتي
لان الفصل ذاتي للنوع لا النوع ذاتي للفصل ولا يجوز محله عليه محلاً كلياً لان
الفصل اعم من النوع من حيث المفهوم والخاص لا محل على جميع افراد العام

قال ومن مواضع الخاصة هل مساوية واعم ولا حقة مطلقة او بشرط
هل او رد غيرهما بل كما للموضوع مثلا في حمل الانسان على الكاتب والفضل هل
هي جيدة اي ينسب اليها ان يتغير في الموضوع بها وهل هي مميزة بتمييز كليتها او جزئيا
وهل هي مركبة ام بسيطة وتتركبها من الخواص ومن الاعراض العامة وهل هي
للموضوع بحيث لو لم يكن للموضوع كانت خاصة لغيره كما يقال النار انها اخت
العناصر في المشهور ويجب ان يكون خاصة لا اشتداً و خاصة الصدق
الخاصة **اقول** هذا مواضع الخاصة بعضها مختص بها وبعضها مشترك
بينها وبين الحد والخاصة ينبغي ان تكون مساوية والا لم تكن خاصة حقيقة ولو
في غيرهما هي خاصة له فنظر هل هي مساوية لما جعلت خاصة له واعم وهل هي
لاحقة له مطلقا او بشرط كالنجس والضحك وهل او رد غيرهما بل كما في موضوع
مثلا كمن يجعل الانسان خاصة للكاتب في الحق العكس او ما يكون داخل في الماهية
بدلها كالفضل كمن يجعل الناطق خاصة للانسان وهل هي خاصة جيدة اي
بينة صالحة للتعريف وهذا مشترك بينهما وبين الحد وكذلك هل هي مميزة بتمييز
كليتها او جزئيا وهو مشترك ايضا وهل هي بسيطة او مركبة بتركيبها هل هو مشترك
بان يؤول في خاصيتين معا على انهما خاصة واحدة كمن يقول خاصة النار انها
اخف الاجسام والطفها او من الاعراض العامة كقولنا الخفاش هو الطائر اللولو
وهل الخاصة للموضوع بحيث لو لم يكن للموضوع كانت خاصة لغيره كما يقال النار
اخف العناصر فاما لو عدت لصدق الخاصة على الهواء في المشهور ان يكون
خاصة الاشتداً خاصة الاضعف وخاصة الصدق خاصة كالاخص

والاخص للعدالة والجور ومن مواضع الخاصة ان ينظر هل اخذت من الجنس
ام لا **قال** ومن مواضع الحد هل الفاظه دالة بسهولة ام لا وهل هي مطابقة
لما ينهها من غير اشتراك او اشتباه او ايهام ام لا وهل فيها فضل على الكفاية او
نقصان عنها ام لا **اقول** مواضع الحد منها ما يتعلق بالفاظ ومنها ما يتعلق
بالمعنى فمن المواضع اللفظية ان ينظر هل الالفاظ دالة على معناها بسهولة عند
من يعرف للمماهية والا لا شغل بالنظر في اللفظ عن مطلوبه وان ينظر هل هي
مطابقة لما ينهها من غير اشتراك او اشتباه او ايهام ام لا وذلك لان جميع هذه
محللة بالفهم وذلك ينافي التعريف وينظر هل فيها زيادة وفضل على المطلق او نقصان
كمن يقول ان الطبيب هو الذي يحد الصحة والمرض واحداث المرض زيادة لا تنافا
يحدثه بالعرض وكقولنا الانسان جسم ناطق فانه قد نقص من الحد قولنا حاسو
ذلك لا يجوز **قال** هل فيها تكرار غير ضروري لا نافع كما في تعريف الاضافيا
والاعراض الذاتية **اقول** التكرار قد يكون بالغفل كقولنا النقطة شيء غير منقسم
ولا جزء لها وقد يكون بالقوة كقولنا الانسان حيوان جسماني ناطق وهو على قبي
منه ما هو ضروري ونافع او في محل الحاجة ومنه ما ليس كذلك فالثاني كالمثالين
والاول قد يكون ضروريا كما في تحديد بعض المركبات من الشيء وعرضه الذي يقع
الشيء مرة في حده ومرة في حده عرضة الذي كقولنا في تعريف الانف الاطلس
انف ونقطة لا تكون الا لانف وكما في تحديد الاضافات كقولنا الاربعون
تولد اخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك وقد سبق البحث فيه وقد يكون
غير ضروري لانه يحتاج اليه كمن سئل عن الانسان الحيوان مثلا فان الجواب

ام لا فانه يجب ان يعرف بالفا
دالة على معناها بسهولة

لان النقطة

يحتاج الى ايراد حد ميمما وان اشتمل على تكرار وهو فيج لولا السؤال اذا عرفت
هذا فالحد لا يجوز ان يقع فيه تكرار من غير حاجة ولا ضرورة **قال** وهل يقوم
مقام الاسم وهل هو ايسر من المحدود واقدم ام لا فالمتساوي والاخفى وما
يعرف تعريفه ورتبا ظاهرنا او خفيا لا يكون هذا **اقول** يجب ان يكون الحد
فاما مقام الاسم بان يفيد فائده ويدل على ما يدل عليه الاسم اجمالا ويجب ان يكون
ايسر من المحدود واقدم منه فان التعريف بالمتساوي لا يفيد كقولنا الاب هو الذي له
ابن فان الاب والابن متساويان في التعريف ولا التعريف بالاخفى كقولنا في
تعريف النار انها اسطقس شبيه بالنفس والنفس اخفى من النار ولا التعريف بما
يتوقف عليه معرفة المعرف وهو التعريف الدورى هو قد يكون ظاهرا وهو الدورى
بمرتبة واحدة كقولنا في تعريف الكيف انه ما به يقع المشابهة وخلافها وتعريف
المشابهة بانها اتقار في الكيفية وقد يكون خفيا وهو الدورى بمراتب كقولنا الا
زوج اول الزوج هو المنقسم بمساويين والمتساويان يشبان ايسر من احدى هاتين
على الاخر والمشبان اثنان **قال** وهل هو مساو للمحدود وهل هو تابع له في المعنى
مثلا في كونه مضافا او قابلا للاستدلال والاضعف والاستحالة وهل حد الضد
ضد الحد **اقول** الحد يجب ان يكون مساويا للمحدود لان الاخص اخفى وقد
نقدم ان الاخفى لا يصلح للتعريف والاعم كذا لانه على الخاص فلا يفيد التميز
الذى هو اعلى مراتب التعريف فيجب ان ينظر هل الحد مساو للمحدود ام لا وهل
هو تابع للمحدود في مقولته لوجوبه فوعدها تحت مقولة واحدة على ما بينا فان
كان المحدود مضافا كان الحد كذلك وبالعكس فلا يجوز ان يقال في حد النار

انها اخفى الاجسام وكذلك ان المحدود قابلا للاستدلال والضعف كان الحد كذلك
وبالعكس فان كان احدهما قابلا للاستدلال كان الاخر كذلك وينظر هل حد واحد
الصديق ضد الحد ضد الاخر **قال** يجب ان لا يكون هذا لكل نفس الاجزاء بل
حدودها وان لا يكون بحيث لو اسقط جزء اخل بالبناء وان لا يجمع من اجزاء لا
يجمع كما يقال الموجود اما هو فاعل او منفعل وان لا يصير البسيط بسبب الحد كما
اقول التركيب على اقسام ثلاثة احدها اجتماع شيئين من غير ان يحصل لهما
شئ غير اجتماع الاجزاء كتركيب العشرة من اعدادها الثلاثة ان يحصل للمجموع هيئة
زايدة على اجتماع الاجزاء وذلك كالبيت الثالث ان يحصل شئ مغاير للاجتماع
والهيئة كالقوة الدافعة للصفراء في السكجيين الحاصل من اجتماع صفراء انه
اذا عرفت هذا فنقول الحد في المؤلفات الاول يحصل من جميع اجزائه كمن يقول العشرة
حد بمجده من احدى العشرة واما في الباقيين فلا يجوز الاكتفاء بذكر الاجزاء فانه
لا يجوز ان يقال ان العدالة هي الشجاعة والعفة لانه يقتضيه ان يكون كل واحد
منها هي العدالة وان اردنا المجموع فرعا لا يكون هيئات التركيب معتبرة فالواجب
في تحديد مثال هذه ذكر حد واحد منها ومن واصله التركيب الحد ان ينظر
هل الشئ زيادة معنى بالتركيب على الاجزاء وقد اخل بذلك الزيادة كمن يقول
ان البيت خشب حجروطين فان هذه مواد البيت والبيت شئ يحدث عن هذه
ومن مواضع التركيب ان لا يكون بحيث لو اسقط جزء اخل بالبناء كقولنا الفرد
عند ووسط ولو اسقط العدد بقي حده انه ذو وسط ويدخل فيه ح الخ والسطح
والجسم لا يهاك ذلك وان لا يجمع من اجزاء لا يجمع كمن يعرف الموجود بانه

في الزائد والاخر في تناقض
بطل الحد وكذا ان كان احدهما

صح لا انه ربما لا يكون

اما فاعل او منفعل ومن مواضع التركيب لا يصير البسيط بسبب الجبر كما كقولنا
الخطيب هو الذي يكون له ملكة الافناع في جميع الاشياء لان هذا حد للخطيب
المخاض ومنه ان يكون التركيب بالعرض كما يقول الطب اقدام وراى صحيح في القدر
وليس الطب شجاعة واما قد يكون الطبيب شجاعا صحيح الراى يكون افضل قال
ومن مواضع الهم هو هل هما واحد بالمعنى والاسم في اللغات والحد واللوازم
والملزومات والمعاذات ام لا وهل ما هو متحد باحدهما يتحد بالآخر وكل ما مع
احدهما بالانفاق فهو مع الآخر ام لا وهل اذا اضيف اليهما ونقص منهما شئ يغير
صنار المجموعان واحدا وينفع في كل واحد من المواضع الخاصة بالمواضع العامة
فهذه امثلة المواضع ولعظم نفعتها يستحق كتاب الجدل بكتاب المواضع **اقول** يشبه
بهم مواضع الحد هو موضع الهم هو فلهذا ذكرها عقيب مواضع الحد من مواضع الهم
هل المتحدان واحد بالمعنى والاسم والحد واللوازم والملزومات والمعاذات ام لا
وذلك لان المتحدين يجب تخادفهما فيما ذكره الخاصل ان كل حكم يتعلق باحدهما
يتعلق بالآخر والام يكن هو هو وكذلك اذا كان احدهما متحد مع ثالث كان الآخر
متحد مع ذلك الثالث كقولنا الانسان هو حيوان وكل حيوان هو جسم فلان
هو جسم وكلما هو مع احدهما على سبيل الاتفاق فهو مع الآخر وهل اذا اضيف
اليها شئ ونقص منهما شئ يغيره كان المجموعان الخاصلان بعد الزيادة والنقصان
واحدا ام لا واعلم انه ينفع في كل موضع المواضع الخاصة بالمواضع العامة
كقولنا في باب الهم هو وان كانت العدلة شجاعة فالعدلة شجاعة هذا ينفع في موضع
الهم هو وهو خاص بالمواضع المتعلقة بالاستغاثات والتضاريف العامة

فهذه امثلة اكثر المواضع وهي كثيرة النفع جدا ويحصل بسببها استعداد تام
ونقطة لا ذكراك المشاركات والمباينات وانفناع في البراهين كثيرا ولعظم فائدها
يستحق كتاب الجدل بكتاب المواضع وان اشقل على اجزاء اخر لكن سمى باعظم الجزاء
نفعاً قال وقد اوصى السائل بان يعد المواضع ويقدر في نفسه كيفية التوصل
الى تسليم المقدمات من المحقق قبل السؤال ثم يصيرح بالمطمع بعد ذلك وان لا يبادر
الى تسليم الالهم بل يتلطف فيه ليعلم ان تسليمه ممن يدعى الاقدار في المبادى ممن
يعتاد اللجاج في واخرها الحج وان لا يمنع الاستقراء الا بابراد النقص وان يعلم
ان المستقيم نفع من الخلف فان انكار شناعة ما يقابل المطمع بضيع السعي في الخلف
وما يورده السائل حشوقا به يكون اما لا يستظهر في الحج او لا خفاء النتيجة
او لنفهم القول ولتكلف لا يوضح والايضاح يكون بتبديل العبارا وابراد
الامثلة والاحتجاج بالمشااهد والاستعمالات والسائل الجيد من يكون سؤاله
عما لا يحصى عن تسليمه يكون قادرا على البيان يلزم بغير المشهور وما لا يلزم غير فيه
بالمشهور والمجيب الجيد من لا ينكر المشهور ولا يابسه الالتزام معافصة **اقول**
السائل هو الذي يتوصل بكلامه وافرقة من قياسه الى اثبات وضع مقابل حصة
الذي يجادل به حتى يرد به عليه من حيث ان المتقابلين لا يصدران معا بمقدمات
يستلزمها من سؤاله وقد ذكر له في كتاب الجدل وصايا مختصة به ينفع منها
في المناظرة ووصي المجيب ايضا بوصايا وبينهما وصايا مشتركة ولما كانت عدة
المجادلة هي السؤال وعليه يبني الجواب قدم وصايا السائل على وصايا المجيب
واوصى السائل بان يعد المواضع ويحررها ويعد المواضع الذي فيه الكلام من المواضع

المذكورة فيما سلف للابطال والاثبات اعدادا ما وان ترتب وجوب المحل
في سؤاله ترتيبا جديدا يدرج فيه بالسؤال يسير البير ^{الذي} لا يشعر ^{بأنه} المسؤول ^{بأنه} بالثبوت
الذي يلزم منه ما يلزم فيوقف عن تسليمه بل يقدر في نفسه كيفية التوصل الى
تسليم المقدمات من المحجب قبل السؤال ثم يصرح بالمطلوب بعد ذلك والمقدمة
المستعملة في الاقضية منها ما هي ضرورية في اننتاج النتيجة كما سلف في القياس
وهي التي يلزم عنها النتيجة بالذات ومنها ما هي خارجة عن ذلك والاول هو
الاهم فينبغي للتأمل المجادل ان يدخل ما هو خارج عن الانساج في كلامه لا
والاستنكار والتفهم والاختفاء النتيجة او ايضا حاشا ثم يندرج الضرورية في
الانساج في طي هذه المقدمات الخارجية لئلا يفتقر المحجب للضرورة فلا يمتنعها
ويناطف في تسليمها بان يجهل في ان لا يسئل عنها سؤالا ينص عليها باعبارها
بل يسئل عن مقدمات اخرى ينص عليها انساجا ضروريا واضحا يقاس من حيث التسليم
جزئيا منها واحدا واحدا على سبيل الاستفراء وينتقل في المسئلة عنها الى ما
يما ما في الكلام من طريق الاشتقاق والنصير في التوازن فان التسليم
كان الزم واوجب على المحجب في شئ دون شئ حتى ان الوسم قد يكون سهلا تسليما
من الحد وبالعكس وربما كان في المناسبة والاشتقاق واضح مثل ان يسلم
ان الغضب شوق الى تعذيب الغضب ^{عليه} قديرا كره بعد ان الابن ربما اغضبه بوجه
ولم يشق الى تعذيبه بوجه وينبغي له ان يعلم انه اذا كان المحجب يدعي الافتذار
في مبادئ الخصام ويعناد اللجاج في اخرها فسلم المطلوب ولا ينح وان لا
يمنع الاستفراء الا بايراد النقص والقياسات المستفيدة احسن الجدل استعلاء

عن الهمم

هـ بل يسئل عما هو اعم منها
فانه اذا سلم الاعم سلم
الاخصر

من القياسات الخلفية لان الشنيع اللازم في الخلف ربما انكرت شناعته
وادعى المدعى امكانه فلم يكف بالقيا من بضيع السعي في الخلف وما يورده السا
حشوقا سريكون ^{اما} للاستظهار في الحجة والقول مثل ان يستعمل الاستفراء ^{والا} القسمة
من غير ان يكون له اليها حاجة ضرورية او اخفاء النتيجة مثل ان يبدي من
المقدمات بالعبارة من الوضع حتى لا يسئل ^{الهم} المحجب فيها في انساج المطلوب
ويخطها بما لا يناسب الوضع حتى اذا تسلمها عاد وانج الضروريات منها و
من هذا القبيل ان يندفع المحجب فيجمل له انه انما يتسلم لينج به ما لا تقع له في المطر
فلا يوقف المحجب في التسليم ثم في اخر الامر ينج عنه الضروريات وقد توهم
ينادي بالقيا في مناقض النتيجة اقالا لا نه بعام ويخفي فطنه ولا نه لم يوفق
المحجب المسئلة وقد يورد السائل حشو كلامه ما يطلب به تفهم القول وتكليف
الايضاح والايضاح قد يكون بتبديل العبارة بان قبل الاسماء الخفية ^{بأنه} او
والاعرب بالاشهر وبفضل الكلام المشترك وقد يكون بايراد الامثلة والاشجاء
بالشواهد الاستعمالات وينبغي له ان لا يرتب المقدمات في مخاطبة القيا
ترتيباً قابلاً يلوح للمحجب انسياقها الى النتيجة فيتمتع من تسليم الضروريات بل
الاولى ان يعارض بالنتيجة من حيث لا يشعر ويكون كلامه كالمستقيم كانه يلوح
منه الميل الى موافقة المحجب مناقضة نفسه ان يظهر اشار الانصاف على علمه
حتى يظهر اليه المحجيج وبات بالمقدمات في كثير من الاوقات على سبيل المثال
والخبر يدعي في قوله ظهور ذلك وشهرته وجري العادة به ليقوقف المحجب
ولا يقدم على رده وان يخط الكلام بما لا يفيد مقصوده فان الكذاب اذا

اخلط بكذب ما لا مدخل له في غرضه حتى كذب وبالحصول ان كان ما لا مدخل
له حقا مشهورا وينبغي له ان يؤخر السؤال عن الاشياء التي هي عدة الاحتجاج فان
المجيب يجازي في اول امره في التسليم ثم يصح فيها مح وبها سهل في اخر الامر خصوصا
اذا توهم ان المسؤول عنه لا يؤدي الى ابطال وضع حتى يحصل له ملكة بهذا الاحتجاج
بكثره سؤال السائل عما لا مدخل له بالذات في الانساج ومن المجيبين من يجمل
العجب على ان يعتمد على قوة نفسه فيسلم في اول الامر ولا يتوقف حتى اذا كان وضع
بطل عاد الى العناد والمجادلة فينتهي في مجادلة امثالهم ان يعتمد على الاشياء
في القول وحشو الكلام بما لا جدوى له لبشكل على المجيب عرض السائل وعل
ويصح فيسلم ما سئل عنه بنفسه في المجادلة واذا بلغ السائل الى النتيجة فينتهي
ان يعتمد على سبيل الانساج واللزوم ويتشدد في الجري من ايرادها على سبيل
السؤال لانه يدل على قصور مقدّماته عن ابطال الموضوع واذا حجد المجيب
رجع الكلام جديدا والسائل الجيد من يكون سؤاله عما لا يخص عن تسليم ان
يكون مشهورا عند الكل ويكون قادرا على البيان لو امكن فما يطلب تسليمه
اقتدارا فاما يلزم بغير المشهور ما يصح غيره عن الزامه بالمشهور والمجيب الجيد
من لا ينكر المشهور ولا ياتيه الا لزام مغاضة لمعرفته بالموضع التي يحصل
منها الا لزام **قال** ووصى المجيب الذي يحفظ وضعه مشهورا ان لا يمنع من
تسليم المشهورات والحفاظ غير قد يتبع ويعتذر له باز ليسفسر عن الافاظ
المهمة والمصطلحات الغريبة وما لا غنى ما يحجب القول وهو ان يمنع مقدّمات
السائل ويخفى بما يسلم فيؤدّي الى توجيه الا لزام معها وما يحجب الفائل وهو

تؤشبه بأفعال خارجة عن الصناعة وذلك قبيح دال على التجرد **قول** لما فرغ
من وصايا السائل شرع في وصايا المجيب واعلم أن كلام المجيب إنما على سبيل التعليم
أو على سبيل الجد أو على سبيل الارتيان أو على سبيل الغالبية والمخاصمة ويختلف
المذهب في ذلك بحسب اختلاف المقاصد فان المعلم يذكر ما ذا يقول وما ذا يقول
والمتعلم فلا يذكر والسائل يذكر ما يريد يسأله والمجيب قد لا يذكر والحجج المتراضة
هو الذي يقصدها الوصايا بهمها إذا عرفت هذا فقول المجيب لا يخلو أما أن يكون
وضعه الذي يجب عليه حفظه مشهوراً أو شنيعاً أو لا ذلك ولا هذا فان كان مشهوراً
امنع عن تسليم الشبهات لأن بقض وضحه شنيع وينتج السائل ولا ينبغي المشهور
فان الاغلب هو أن كل شيء ينتج ما يشبهه في وقته فالمشهور من المشهور والشنيع
من الشنيع وينبغي له أن يسلم المشهورات وما هو أقل شاعره من الشبهات أن كان
وضعه مشهوراً على الإطلاق كالمشهورات على الإطلاق وان كان عند بعض
فالمشهورات عند ذلك البعض وان كان شنيعاً فبغني له أن لا يسلم المشهورات
ويعتذر بان يقول مثلاً لم اسلم لك بعد ان اخبرني الشتر متقابلين فكيف
اسلم ان العلم والجهد متقابلان او يعتذر ولمنع عن المشهور بالاسنفاس عن
الفاظ مبهمة او مشركة او مصطلحات غريبة وان كان وضعه لا شاعره ولا مشهوراً
فليسلم المشهور والشنيع ولا يسلم ما ليس بشنيع ولا مشهور لما بيننا من ان الغلبة
استفناج كل شيء بما يشبهه في وقته فالسافرة بينها وبينها بوضوح ما لا يرى
مشهوراً فيه بعيدة لا يسعها زمان محاورة واحدة وبما نعنه اما المجيب القول
وهو ان يمنع مقدمات السائل ولا يتبادر الى التسليم ما يراد منه وان يجزئه في

تؤشبه بأفعال خارجة عن الصناعة وذلك قبيح دال على الجحرا قول الما فرغ
من وصايا السائل شرع في وصايا المحبب واعلم ان كلام المحبب اجماعا على سبيل التعلم
او على سبيل الجد او على سبيل الارتيان او على سبيل المغالبة والمخاصمة بخلاف
المذاهب في ذلك محسب بخلاف المقاصد فان المعلم يدرك ماذا يقول وماذا يقول
والمتعلم فلا يدرك والسائل يدرك ما يريد بسؤاله والمحبب قد لا يدرك واجلي المرتبة
هو الذي يقصد بالوصايا فهمنا اذا عرفت هذا فقول المحبب لا يخلو اما ان يكون
وضعه الذي يجب عليه حفظه مشهورا او شنيعا او لا هذا فان كان مشهورا
امنع عن تسليم الشبهات لان يقصص وضعه شنيع وينبغي السائل ولا ينبغي المشهور
فان الاغلب هو ان كل شيء ينتج ما يشبهه في وقته فالمشهور من المشهور والشنيع
من الشنيع وينبغي له ان يسلم المشهورات وما هو اقل شناعته من الشبهات ان كان
وضعه مشهورا على الاطلاق كالمشهورات على الاطلاق وان كان عند بعض
فالمشهورات عند ذلك البعض وان كان شنيعا فبني له ان لا يسلم المشهورات
وبعتذر بان يقول مثلاله لم اسلم لك بعلان الجهر والشر متقابلان فكيف
اسلم ان العلم والجمل متقابلان او يعتذر ولمنع عن المشهور بالاستفسار عن
الفاظ مبهمه او مشتركة او مصطلحات غريبة وان كان وضعه لا شناعته مشهورا
فليسلم المشهور والشنيع ولا يسلم ما ليس بشنيع ولا مشهور لما بينا من ان الغلب
استنتاج كل شيء مما يشبهه في وقته فالمسافة بينها وبين اوضح ما لا اراى
مشهورا فيه بعيدة لا يسعها زمان محاورة واحدة ومما نعته اما المحبب القول
وهو ان يمنع مقدمات السائل ولا يتبادر الى التسليم ما يراد منه وان يجهد في

وعلوم التي فهم من الاستقصاء
 المستقرى في الالهي المستع الذي هو تعالى
 وتقرر بانها لا يخفى بعد الاطلاع على احوال
 الاول واما الصورية فكما يكون مشاعرا في
 حيز من جميع ذلك يستوي سواء الفاعل
 باعتبار البرهان وسواء التبعات باعتبار
 غير البرهان واما الواقعة في القياس
 بالقياس الى غيبة فيقسم الى ما لا يكون
 الغيبة غيرية لا مصادرا القياس فلا
 يخص بالقياس علم زايه على ما في الحقيقة
 ويستوي مصادرة على المطلوب والى ما
 يكون غيرية لها كنهها لا يكون المطلوب
 من ذلك القياس ويستوي وضعه
 بعدة علمه كمن اتج على استيعاد كونه
 بعبارة لو كان بعبارة وتكون في قوله
 الا فتر لزم انكلا وهو محال اذا لم يكن
 من كونه بعبارة مع تحركه على القياس
 اذ لم تكن على الاطول لما لزم ذلك و
 اما الواقعة في قضايه ليست بقياس
 فيستوي مع لها في مسئلة كما يقال في
 هذه كانه فانه قضيتان لا فادان
 هيده ليس كانه واما الحقيقة بعبارة
 الواحدة فانه تقع في يتعلق بجزء
 الحقيقة جمعا وذلك يكون في قوله
 في مكان الآخر ويستوي ايهام العكس
 واما ان يقع فيما يتعلق بجزء واحد منها
 ويقتضي ما لا يرد فيه بل في قوله
 يشبه كوارثه او مصادرة مشاعرا
 يستوي ايهام بعض مكان ما بالذات
 كبراي اليه ان يلزم التوهم والقياس
 فكل ان كونه توهم مطلق

کتابت کیونکہ کثرت فاضلہ المستور والایض برل انسان والا پیر و فیہ ہجرت نفسہ و لکن لا علی الربہ التوہین کا لوی فہ معہ
لہ

له والقياس والحجة بجعلان الكثير واحدًا حدث ينتقل فيهما من المقدمات الكثير
إلى الحجة الواحدة والمقاومة والنفذ بجعلان الواحد كثيرًا ولا يتكفل السائل
هكذا وضع بدل ما كان منها شيئًا ولا يحفظ المحب كل وضع بدل ما كان مشهورًا
سديدًا أو فاعًا في العلوم والرباضات ويجبان لا يجادل من كان محبًا للربا
ومعصيًا في تسليم المشهورات لللا يصدق طبعه بذلك فإن الطباع يفعل بعضها
عن بعض ولهذا فالصاحب المنطق الرقي في الجدل كالرقي في البرهان ينفع
وبضرهيد ويصل فإن تفقت له المناورة مع أمثالهم من يفصل الربا والغلبة
أو التوقف في تسليم المشهور لا دعاء القوة والعظمة وجانب في إيجاد منه طريق
الانقياد وحري على فاعدهم واستعمل معهم ما يستعملونه ويأملهم بكل ما
يؤدى إلى غلبتهم ولا عيب عليهم في مخالطتهم ليطمئخهم عند النطق بوضع
المخالطة فيرجون عن فاعدهم الفاسدة فقد نقل عن برانسو ما حسن أنه كان
بريدان يظن به الغلبة ويخاف أن يهزمه سقراط فينطق عن حريته فلم يزل يتأكد
يخرج إلى التفتد ويحذر عن الطريق الواجب في الجدل ويظهر المغالبة واقهار
سقراط ومخالطة سقراط بأشراك الاسم فاجمله واسكده قال
الفصل السابع في المغالطة
كل قياس ينسج ما يناقض وضعا فهو تنكيك بالحجة فإن كان حقا ومشهورا كان
برهانا أو جدلا والمغالطة هي شبه البرهان أو مشاغبي شبه الجدلي أقول
الذي وضع كتاب علم المنطق ذكر فيه لقياسات البرهانية والحدود الحقيقية و
ذكر معها القياسات الجدلية واتبعها بالقياسات المغالطية وسمتها بلفظ

والان يكون من هذه الصور والاشكال ما لا يمكن ان يكون له وجود حقيقي في الخارج بل هو موجود في العقل فقط
 والاشكال الذي هو في العقل هو الذي لا يشك في وجوده بل هو الذي لا يشك في كونه في العقل فقط
 والاشكال الذي هو في العقل هو الذي لا يشك في وجوده بل هو الذي لا يشك في كونه في العقل فقط
 والاشكال الذي هو في العقل هو الذي لا يشك في وجوده بل هو الذي لا يشك في كونه في العقل فقط

سوف نطبق اي تنبكه لمغالطين وقال ان هذه صناعة بتمهج في المحكمه
 بشبهها وبثرائي بها من بعمدها كانه حكيم محقق واعلم ان التبيك عبارة عن
 قياس ينتج نتيجة بناقض وضعا يقال نكسه بالحقه اذا غلبه ثم لا يخلو ذلك القيا
 اما ان يكون حقا او مشهورا ولا يكون واحدا منها بل يدعي فيه المشابهة اما
 الحق والمشهور فان كان القياس حقا فهو البرهان وان كان مشهورا فهو الحد
 وان كان مشابها للبرهان فغالط وان كان مشابها للحد فشاغبي فالمشاعبة
 يقال بازاء الجبرلي كما يقال المغالطى بازاء الحكم **قال** ولا بد فيهما من ترويج
 مشابهاة اما في مادة او صورة والآن به غلط في نفسه مغالط لغيره ولولا
 الفصور وهو عند التبيين ما هو هو وبين ما هو غيره لما تم للغلط صناعة
 الى صناعة كاذبة ينفع بالعرض بان صاحبها لا يغلط ولا يغالط ويقد على
 بغالط المغالط وقد يستعمل امتحانا او عنادا **اقول** ان هذين الصنفين
 اعني المشاعبة والمغالطة انما يستعملان ما ليس بحق ولا مشهور فلا بدح
 من مشابهاة لاحدهما والام يكن مسلما فلا يتم مطلوبهما من القياس والمشابهة
 اما ان يقع في مادة القياس بان يستعمل الفضاضا بالباطلة المشابهة للحقة اما
 بتغير لفظ او معنى او في صورته والمشابهة اما لفظية او معنوية على ما بان
 نقض ذلك لان هذا القياس غلط في نفسه ان لم يعلم بغلطه ومغالط
 لغيره ان علم به واستعمله لغلط غيره ولولا قصور الازهار في عهد التمييز
 وشبهه لما تمت هذه الصناعة في صناعة كاذبة فافعه بالعرض لا بالثبوت
 لان من جبرها لا يغلط لمعرفته بموضع الغلط ولا يغالطه غيره ويكون قادرا

واعتبار الكبري في نفسه من باب سوء اعتبار المقدمين من باب سوء التعليل المتعلق بالمادة لا بالصورة لانه بحث لورثه على ما يكون

والان يكون من هذه الصور والاشكال ما لا يمكن ان يكون له وجود حقيقي في الخارج بل هو موجود في العقل فقط
 والاشكال الذي هو في العقل هو الذي لا يشك في وجوده بل هو الذي لا يشك في كونه في العقل فقط
 والاشكال الذي هو في العقل هو الذي لا يشك في وجوده بل هو الذي لا يشك في كونه في العقل فقط
 والاشكال الذي هو في العقل هو الذي لا يشك في وجوده بل هو الذي لا يشك في كونه في العقل فقط

على ان يغالط اذا كان الغير مغالطا وقد يستعمل المغالطة اما امتحانا او عنادا
قال فوادها المشبهات لفظا او معنى ومن المشبهات معنى الوهيات وهي
 يحكم به بدبهة الوهم في العقولات الصرفة حكمها في المحسوسات كالحكم بان كل ما هو
 موجود فله وضع والوهم قد يساعد العقل في قول ما ينبغي نوافضا ونجافضا في
 الشبهة في كاذبة تشبه الاوليات واما احكام الوهم فيما يخص به فمضمونه يشهد
 العقل بذلك **اقول** لما بينا ان المغالط يستعمل الفضاضا الكاذبة المشبهة للحقة
 المشهورة ظهرت مواد هذه الصناعة المشبهات بالاوليات والمشهورات اما
 لفظا او معنى ومن المشبهات معنى الوهيات وهي الفضاضا التي يحكم بها بدبهة
 الوهم في العقولات الصرفة حكمها في المحسوسات كالحكم بان كل موجود فله وضع و
 حكم الوهم في العقولات كاذبة لحدادها وهذا يساعد الوهم العقل في قول
 مقدّمات ناتجة لنواقض الفضاضا الوهية فاذا اتعدا معا الى الشيء وقها الوهم
 ونكس وحكم العقل في ذن كاذبة تشبه الاوليات وانما يكون احكام الوهم
 صحيحة اذا كانت في المحسوسات يشهد له العقل بها كما يحكم بان هذين الصنفين لا يوجدان
 في مكان واحد في وقت واحد والعقل يبا عده في ذلك الحكم بان الجسمين مطلقا
 لا يوجدان في مكان واحد في وقت واحد **قال** وهذه الصناعة اجزاء صنفا
 وخارجة والاولى ما يتعلق بالتبكيك اما اسباب لغلط مطلقا فاما لفظية و
 ستة اشراك اللفظ المفرد بحسب جوهره او بحسب هيئة في نفسه كاختلاف
 التصارييف او مخرج كاختلاف الاعراب والاحكام والمجازات والمركب
 وهو الاشراك بحسب التركيب كما يقال كلما يتصوره العاقل فهو كما يتصوره اذ

والان يكون من هذه الصور والاشكال ما لا يمكن ان يكون له وجود حقيقي في الخارج بل هو موجود في العقل فقط
 والاشكال الذي هو في العقل هو الذي لا يشك في وجوده بل هو الذي لا يشك في كونه في العقل فقط
 والاشكال الذي هو في العقل هو الذي لا يشك في وجوده بل هو الذي لا يشك في كونه في العقل فقط
 والاشكال الذي هو في العقل هو الذي لا يشك في وجوده بل هو الذي لا يشك في كونه في العقل فقط

بالامكان فخاص قد يكون ضروري الوجود او العدم لصدره عما يتوارد من الوجوه المستع وهو

غنی

17

[illegible]

عليه الصلوة والسلام
في السيف

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الكذب ليس من جنس الحقيقة بل هو ضد الحقيقة
والكذب هو ما يخالف الحقيقة في الواقع والاعتقاد
والكذب هو ما يخالف الحقيقة في الواقع والاعتقاد
والكذب هو ما يخالف الحقيقة في الواقع والاعتقاد

ليس بضبطا بان لو كان كذلك وتحرر في الوضع على قطره الاضطرارم الخلاق هو مح
فالحق هنا لم يلزم من كونه بضبطا لا كغيره بل من حركته على مخصوص واما الغلط الذي
يقع في ناليت لقضا باننا ليعا غير قياسي فيستحي جمع المسائل في مسألة واحدة كقولنا
الانسان وحده كاتب وكل كاشب جوان بنج الانسان وحده كاتب وكل جوا
بنج الانسان وحده جوا وهو كاذب لان الصغرى اشتملت على عمدة ايجاب
وسلب السلب لا مدخل له في الانتاج فاذا حذف في النتيجة فقد ولاجل اشغال
الصغرى على قضيتين يمتحي جمع المسائل في مسألة واحدة فهذه خلاصه ما ذكره
ارسطاطا ليس في هذا الكتاب من يصف القياس واخراؤه فوجدناها على ما ينبغي مادة
وصورة لفظا ومعنى باعتبار ادى الافراد والتركيب لم يقع له غلط الميتة قال
واما الخارجيات فما تقتضيه المغالطة بالعرض كالتشجيع على مخاطبة سوق كلامه
الى الكذب بزيادة او نوايل او ابراد ما يجزم او تخبر من اخلاف العبارة والمبالغة
في ان المعنى دقيق والسفاهة وما يمنع من الفهم كاخلط بالحشو والهدبان والذكور
اقول هذه اسباب خارجة عن القياس تقع بسببها الغلط للمجادل بالعرض ذلك
بالتشجيع على مخاطبة عند الحاضرين ونسبته الى البلادة وسوق كلامه الى الكذب
اما بزيادة او نقصا او نوايل او تخبر في الجواب لا غلا في العبارة او مبالغ في ذمة
وبلادة المخاطب وبفالبه بالشم والسفاهة او يمنع من الفهم بان يحشو الكلام بخلط
والهدبان والذكور بحيث لا ينسب الى مخاطب بعد ذلك لموضع المنع والمطالبه
قال الفصل الثامن في الخطابة
الخطابة صناعة علمية يمكن معها افناع الجمهور فيما يراوان صدقوا به بقدر

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الكذب ليس من جنس الحقيقة بل هو ضد الحقيقة
والكذب هو ما يخالف الحقيقة في الواقع والاعتقاد
والكذب هو ما يخالف الحقيقة في الواقع والاعتقاد
والكذب هو ما يخالف الحقيقة في الواقع والاعتقاد

اقول

لهو نزل

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الكذب ليس من جنس الحقيقة بل هو ضد الحقيقة
والكذب هو ما يخالف الحقيقة في الواقع والاعتقاد
والكذب هو ما يخالف الحقيقة في الواقع والاعتقاد
والكذب هو ما يخالف الحقيقة في الواقع والاعتقاد

اقول عقب صاحب المنطق صناعة المغالطة بصناعة الخطابة لانها يفيد افناعا
وتصدقا يمكن معه التفضيل لا يقوم غيرها مقامها في ذلك لفصور عقول العامة على
الكليات الناظر فيها البرهان والجدل فسطاع من درجة هذا الاعتبار ولما كانت الخطابة
كاذبة لم يكن مفيدة هنا فسطعت وتقي المفيد للافناع في الامور الجزئية وهو
الصناعة وكانت الحاجة ما سنده اليها لا اشتراك اشخاص النوع في الحاجة الى التثنية
الحاج الى المجاورة والمعاملة والعدل لا يتناول الاشخاص الجزئية بل هو المحصول
انها انما الابوضع قوانين كلية كالشرع وعفايد راسخة في عقول الخاص والعام
مستفادة من العقل العملي وتقرر تلك القواعد لا يمكن بالقياس البرهاني والجدل
لقصور العامة عن ادراكها فدعت الضرورة الى وضع هذه الصناعة المتكفلة بذلك
اذا عرفت هذا فقول الخطابة صناعة علمية يمكن معها افناع الجمهور فيما يراوان
صدقوا به بقدر الامكان والافناع هو التصديق الغالب بالشيء مع اعتقاده
يمكن ان يكون له عناد وحلا الا ان النفس يصير معها من هذا الفن اهل الى التصديق
به من عناده وخلافه وذلك هو الظن الغالب **قال** هي من الافناع النج من غيرها
كما ان الجدل في الالزام انفع **اقول** انفعاد العامة الى الاعتقاد الخطابي اسرع
عن غيره كما ان الجدل انفع في الالزام من غيره والخطابة منافع في الامور المدنية اكثر
من منفعة الجدل والبرهان فانها تؤثر في النفوس تأثيرا يفعل ويفعل بحسبه وان لم يؤثر
على الصدق او المشهور في الكلام وايضا فان تأثير الخطابة عام وتأثير البرهان والجدل
خاص فهد يفعل ويثاثر بالخطابة ويفعل بحسبه فان لا يدرك الكلام البرهاني والجدل
ولهذا ترى في النفوس العامة اشتداد قبولها وافهم لقضاها في كل فن ولهذا

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الكذب ليس من جنس الحقيقة بل هو ضد الحقيقة
والكذب هو ما يخالف الحقيقة في الواقع والاعتقاد
والكذب هو ما يخالف الحقيقة في الواقع والاعتقاد
والكذب هو ما يخالف الحقيقة في الواقع والاعتقاد

انما هو في كل قبيلة على كل مذهب قوم يحنون الطوب الى ذلك المذهب بالغايب
 الاقناعية والالفاظ والاهبات الخطابية وان لم يكن فيهم من اشتغل بكنية ذلك وعلى
 اثره وعلى اية وجه هو كما كانوا بهنون ويجادلون ولا يتكلمون على البرهان والجدل
 كلاما بلحا وكذلك في الشعر كما يقولون لا يعرف قانونه العروضي معرفة علمية بل في
 فطرية ولا قانونه المنطقي الذي هو التشبيه والتمثيل الذي لا يشتغل معه بتدقيق
 ولا طرغ على الاقناع **قال** وينفع بها في تقرير المصالح المحزنة وهي التي تنفع المهور
 الناس في المعاش والخطابة فافهم فيها وفي اصولها الكلية المستعملة لاستخراج الحجة
 منها وهي العقائد الالهية والقوانين العلمية فالخطابة انما يستعان بها فائدة في ذلك
 الى عقائد الالهية ونارة في الدعوة الى العقائد الطبيعية ونارة الى عقائد الخلقية
 ونارة في تمكن الانفعالات النفسانية مثل الاستعطاف والاستمالة والارضاء
 والاعصاب والتشجيع والتخدير ونارة في الخصومات الواقعة في الحوادث المحزنة
 التي شأن الانسان يتولى فعلها **قال** وموضوعها غير محدودة كما في الجدل فقد
 ينظر في الاهبات والطبعيات والخلقيات والتبليغات **اقول** لما قصرنا فيها
 العامة عن التميز بين الموضوعات وكان مط الخطابة الاكثري تمامها فاعاد العامة
 وجهها للناس لم يخصص موضوعا منها في حد ولا في الاقناع بالمعارضات الخطابية
 في الاهبات والطبعيات والتبليغات نافع كان الخطيب يطرأ في الجميع اما في
 الاهبات كالنظر في صفاته تعالى اما في الطبعيات فكانت نظره في الاثار العلوية واما
 في الخلقيات والتبليغات فكانت تشمل على عود واعوان فالعود قول يفيد افعالا
 والاعوان افعال وافعال خارجة تعين على افعالها انصرفة كالشهادة واما حيلة فقد

انما هو في كل قبيلة على كل مذهب قوم يحنون الطوب الى ذلك المذهب بالغايب
 الاقناعية والالفاظ والاهبات الخطابية وان لم يكن فيهم من اشتغل بكنية ذلك وعلى
 اثره وعلى اية وجه هو كما كانوا بهنون ويجادلون ولا يتكلمون على البرهان والجدل
 كلاما بلحا وكذلك في الشعر كما يقولون لا يعرف قانونه العروضي معرفة علمية بل في
 فطرية ولا قانونه المنطقي الذي هو التشبيه والتمثيل الذي لا يشتغل معه بتدقيق
 ولا طرغ على الاقناع **قال** وينفع بها في تقرير المصالح المحزنة وهي التي تنفع المهور
 الناس في المعاش والخطابة فافهم فيها وفي اصولها الكلية المستعملة لاستخراج الحجة
 منها وهي العقائد الالهية والقوانين العلمية فالخطابة انما يستعان بها فائدة في ذلك
 الى عقائد الالهية ونارة في الدعوة الى العقائد الطبيعية ونارة الى عقائد الخلقية
 ونارة في تمكن الانفعالات النفسانية مثل الاستعطاف والاستمالة والارضاء
 والاعصاب والتشجيع والتخدير ونارة في الخصومات الواقعة في الحوادث المحزنة
 التي شأن الانسان يتولى فعلها **قال** وموضوعها غير محدودة كما في الجدل فقد
 ينظر في الاهبات والطبعيات والخلقيات والتبليغات **اقول** لما قصرنا فيها
 العامة عن التميز بين الموضوعات وكان مط الخطابة الاكثري تمامها فاعاد العامة
 وجهها للناس لم يخصص موضوعا منها في حد ولا في الاقناع بالمعارضات الخطابية
 في الاهبات والطبعيات والتبليغات نافع كان الخطيب يطرأ في الجميع اما في
 الاهبات كالنظر في صفاته تعالى اما في الطبعيات فكانت نظره في الاثار العلوية واما
 في الخلقيات والتبليغات فكانت تشمل على عود واعوان فالعود قول يفيد افعالا
 والاعوان افعال وافعال خارجة تعين على افعالها انصرفة كالشهادة واما حيلة فقد

المستمع لان يذعن ويسمي استدراجا والاعداد اما بحسب الطائل لفضائله شيا
 المقضية لقبول قوله واما بحسب القول كصرفات في الصوفا الكلام يؤدي اليه
 واما بحسب المستمع وهو احدى افعال فيه كالرقعة في الاستعطاف والفساوة
 في الاغراء او اتمام خلق الشجاعة والسخاوة **اقول** الخطابة تشمل على عود
 واعوان فالعود هو الحجة الاقناعية وهو قول يستخرج المطالب بالذات بحسب الافعال
 ويسمي عودا لان الاعتماد عليه الاعوان افعال وافعال كانت خارجة عن الحجة
 الاقناعية تعين عليها وهي امانصة كصناعة وصيلة كالشهادة والضكوك
 والتجارات واما بصناعة وصيلة بعد المستمع لان يذعن القول ويسمي استدراجا
 والاعداد اما ان يحصل بحسب الطائل لفضائله وشماله ونقصه خصه فانه اذا
 اشهر بالصفا والقوة على الاقناع او ساب الفضايل واشهر خصه باخذها
 زاد ذلك في صديق قوله واما بحسب القول كصرفات في الصوفا الكلام بان
 يؤدي بلحسن عبارة والطب صوت بحيث يؤدي تلك تصرفات الى الاقناع
 في الاستعطاف وضدها اعنة الفسادة في ضده الذي هو الاغراء او اتمام خلق
 الشجاعة والسخاوة بمجد او غيره ففهم بانه شجاع او سخي بان يمدح او يذم اما
 بالنظم والنثر **قال** والمستمعون ثلثة مخاطب حاكم ونظاره والتصدقات
 المستقلة اما صناعة يشتمل على مقنعة او غير صناعة مثبت بسنة مكنونة كقول
 الصلوة او غير مكنونة كقول الانساف ويبلغ الفاضل ان السكاح على الصلوة
 واخذ الدية من الخافلة فان لم تكن فيه نصيبها من غير المكوبة او شهادة او عهد
 او يمين او بغيرها وبما في نهج في ذلك **اقول** مدار الخطابة على ثلثة اشياء

انما هو في كل قبيلة على كل مذهب قوم يحنون الطوب الى ذلك المذهب بالغايب
 الاقناعية والالفاظ والاهبات الخطابية وان لم يكن فيهم من اشتغل بكنية ذلك وعلى
 اثره وعلى اية وجه هو كما كانوا بهنون ويجادلون ولا يتكلمون على البرهان والجدل
 كلاما بلحا وكذلك في الشعر كما يقولون لا يعرف قانونه العروضي معرفة علمية بل في
 فطرية ولا قانونه المنطقي الذي هو التشبيه والتمثيل الذي لا يشتغل معه بتدقيق
 ولا طرغ على الاقناع **قال** وينفع بها في تقرير المصالح المحزنة وهي التي تنفع المهور
 الناس في المعاش والخطابة فافهم فيها وفي اصولها الكلية المستعملة لاستخراج الحجة
 منها وهي العقائد الالهية والقوانين العلمية فالخطابة انما يستعان بها فائدة في ذلك
 الى عقائد الالهية ونارة في الدعوة الى العقائد الطبيعية ونارة الى عقائد الخلقية
 ونارة في تمكن الانفعالات النفسانية مثل الاستعطاف والاستمالة والارضاء
 والاعصاب والتشجيع والتخدير ونارة في الخصومات الواقعة في الحوادث المحزنة
 التي شأن الانسان يتولى فعلها **قال** وموضوعها غير محدودة كما في الجدل فقد
 ينظر في الاهبات والطبعيات والخلقيات والتبليغات **اقول** لما قصرنا فيها
 العامة عن التميز بين الموضوعات وكان مط الخطابة الاكثري تمامها فاعاد العامة
 وجهها للناس لم يخصص موضوعا منها في حد ولا في الاقناع بالمعارضات الخطابية
 في الاهبات والطبعيات والتبليغات نافع كان الخطيب يطرأ في الجميع اما في
 الاهبات كالنظر في صفاته تعالى اما في الطبعيات فكانت نظره في الاثار العلوية واما
 في الخلقيات والتبليغات فكانت تشمل على عود واعوان فالعود قول يفيد افعالا
 والاعوان افعال وافعال خارجة تعين على افعالها انصرفة كالشهادة واما حيلة فقد

القول والمقول له والفائل والسامعون ثلثة مخاطبة ضرورية وحاكم ونظاره وهما
غير ضروريين وجميع التصديقات المستحصلة التي بطل التصديق بها اما صناعية مثبت
مصححة او غير صناعية مثبتة بسنة اما مكنونة كوجوب الصلوة اي التي اوجبهما
الشارع او بسنة غير مكنونة كوجوب الانصاف والاحسان ويسمى الشرايع الغير
المكنونة وكثيرا ما يتفقان وقد يختلفان كجواز النكاح على المرأة الصالحة فانه جاز
حسن في الشرايع المكنونة وغير حسن في الشرايع الغير المكنونة وكذا الذين من العاقلة
حسن في الشرايع الغير المكنونة ما ثبت بشهادة من افاضل الثقات وبعدها ومن
من قلبه في وجدانية تدبره وحجة مع بقاء او ضلح بحسب مقتضى القول او
بتعديا وبما يجري مجرى ذلك **قال** ومبادئ الحج الخطابية اصناف ثلثة
اولها المشهورات الظاهرة التي تجد في بادي الرأي مغاضة لقول الفائل انصراخا
وان كان ظلما وريما خالفنا الحقيقة فانهما يقتضيان لانصر الظالم وان كان خاوا
الحقيقية تجد بحسب الظاهر قوم او شخص وينفع به في مخاطباتهم وثانيها المقبولات
بوثوق بصدق كني او امام او بظن صادق كحكم وشاعر وثالثها المظنونيات كجواب
زيد متكلم مع الاعداء جهارا فهو منهم وربما يكون مقابله مظنونا باعتبار اخر
كما يقال انك بعينه في نفق التهمة عنه **اقول** فالاصح هذا الفن ان جميع الخفاء
الامور المقنعة يصلح ان يستعمل في الخطابية اذا الغرض فيها ليس تحقيق البيان بل
الافناع بما يوصل اليه كيف كان اذا عرفت هذا فبأدب الخطابية اصناف ثلثة
اولها المشهورات الظاهرة وهي المحجود في بادي الرأي مغاضة قد يمنع من المظن
بهما والفكر فيهما كقول الفائل انصر اخاك ظلما او مظلوما فانه محجود في بادي الرأي

مقبول

القول والمقول له والفائل والسامعون ثلثة مخاطبة ضرورية وحاكم ونظاره وهما
غير ضروريين وجميع التصديقات المستحصلة التي بطل التصديق بها اما صناعية مثبت
مصححة او غير صناعية مثبتة بسنة اما مكنونة كوجوب الصلوة اي التي اوجبهما
الشارع او بسنة غير مكنونة كوجوب الانصاف والاحسان ويسمى الشرايع الغير
المكنونة وكثيرا ما يتفقان وقد يختلفان كجواز النكاح على المرأة الصالحة فانه جاز
حسن في الشرايع المكنونة وغير حسن في الشرايع الغير المكنونة وكذا الذين من العاقلة
حسن في الشرايع الغير المكنونة ما ثبت بشهادة من افاضل الثقات وبعدها ومن
من قلبه في وجدانية تدبره وحجة مع بقاء او ضلح بحسب مقتضى القول او
بتعديا وبما يجري مجرى ذلك **قال** ومبادئ الحج الخطابية اصناف ثلثة
اولها المشهورات الظاهرة التي تجد في بادي الرأي مغاضة لقول الفائل انصر اخاك
وان كان ظلما وريما خالفنا الحقيقة فانهما يقتضيان لانصر الظالم وان كان خاوا
الحقيقية تجد بحسب الظاهر قوم او شخص وينفع به في مخاطباتهم وثانيها المقبولات
بوثوق بصدق كني او امام او بظن صادق كحكم وشاعر وثالثها المظنونيات كجواب
زيد متكلم مع الاعداء جهارا فهو منهم وربما يكون مقابله مظنونا باعتبار اخر
كما يقال انك بعينه في نفق التهمة عنه **اقول** فالاصح هذا الفن ان جميع الخفاء
الامور المقنعة يصلح ان يستعمل في الخطابية اذا الغرض فيها ليس تحقيق البيان بل
الافناع بما يوصل اليه كيف كان اذا عرفت هذا فبأدب الخطابية اصناف ثلثة
اولها المشهورات الظاهرة وهي المحجود في بادي الرأي مغاضة قد يمنع من المظن
بهما والفكر فيهما كقول الفائل انصر اخاك ظلما او مظلوما فانه محجود في بادي الرأي

مقبول اول وروية وهي مكنونة عند القفل والنظر فان الظالم لا ينصرف ان كان اخا
وهذا الصنف من اصناف المشهورات قد يقابل المشهور الحقيقي وقد يقابل وكل
مشهور حقيقي محجود بحسب الظاهر اخر كجد الصنفاء الاجماع ومنها ما يحده شخص واحد
اذا كان محجودا عنده خاصة وينفع به في مخاطباتهم الثاني من المبادئ المقبولة
من يعلم صدقه ويوثق به كني او امام او بظن صدقه كحكم وشاعر الثالث من اللغات
المظنونيات كما يقال انك بتكلم مع الاعداء جهارا فهو جابر وقد يكون مقابله مظنونا
باعتبار كما يقال انك بعينه في نفق التهمة عنه اذ لو كان منها لا يخفى **قال**
وثالثها ما يظن من غير ما يثبت بحسب المواد والصور معا ويستعمل القياس
والتمثيل فيها وبما يشبه القياس ويسمى القياس ضميرا كبراه وتقفير الاستمالة على
اوسط فيسبب بالفكر ويسمى التمثيل اعتبارا والتمثيل منه بسبعة برهانها **اقول** لما
كانت هذات الخطابية الامور المحجود لانهما تقيد الافناع كذلك صورها ينبغي ان
يكون مفيدة للافناع وذلك بان يظن بها الانساج وان لم يكن منجزة في مقنعة
بحسب المواد والصور معا ويستعمل فيها القياس والتمثيل ويسمى اعتبارا
والقياس المستعمل فيها في اكثر الاوقات محذوف الكبرى والصغرى ويسمى ضميرا
على ما تقدم وانما حذف لبيان كذبها وظهور معانها اذ لا يمكن استعمال القوم
في الخطابية كقول فلان يطوف بالليل فهو منزهة لفرصة التلصص وقد يذكر
الكبرى احيانا مملنة ويكون كانهما يصحح بها ويسمى الضمير اذا شمل على اوسط
يسبب بالفكر ويسمى التمثيل افناعا والتمثيل منه بسبعة برهانها وان كان الغرض
في الخطابية الافناع حصل مقصوده بقياس الضمير ويكون في القياس الاستثنا

ماطراح

القول والمقول له والفائل والسامعون ثلثة مخاطبة ضرورية وحاكم ونظاره وهما
غير ضروريين وجميع التصديقات المستحصلة التي بطل التصديق بها اما صناعية مثبت
مصححة او غير صناعية مثبتة بسنة اما مكنونة كوجوب الصلوة اي التي اوجبهما
الشارع او بسنة غير مكنونة كوجوب الانصاف والاحسان ويسمى الشرايع الغير
المكنونة وكثيرا ما يتفقان وقد يختلفان كجواز النكاح على المرأة الصالحة فانه جاز
حسن في الشرايع المكنونة وغير حسن في الشرايع الغير المكنونة وكذا الذين من العاقلة
حسن في الشرايع الغير المكنونة ما ثبت بشهادة من افاضل الثقات وبعدها ومن
من قلبه في وجدانية تدبره وحجة مع بقاء او ضلح بحسب مقتضى القول او
بتعديا وبما يجري مجرى ذلك **قال** ومبادئ الحج الخطابية اصناف ثلثة
اولها المشهورات الظاهرة التي تجد في بادي الرأي مغاضة لقول الفائل انصر اخاك
وان كان ظلما وريما خالفنا الحقيقة فانهما يقتضيان لانصر الظالم وان كان خاوا
الحقيقية تجد بحسب الظاهر قوم او شخص وينفع به في مخاطباتهم وثانيها المقبولات
بوثوق بصدق كني او امام او بظن صادق كحكم وشاعر وثالثها المظنونيات كجواب
زيد متكلم مع الاعداء جهارا فهو منهم وربما يكون مقابله مظنونا باعتبار اخر
كما يقال انك بعينه في نفق التهمة عنه **اقول** فالاصح هذا الفن ان جميع الخفاء
الامور المقنعة يصلح ان يستعمل في الخطابية اذا الغرض فيها ليس تحقيق البيان بل
الافناع بما يوصل اليه كيف كان اذا عرفت هذا فبأدب الخطابية اصناف ثلثة
اولها المشهورات الظاهرة وهي المحجود في بادي الرأي مغاضة قد يمنع من المظن
بهما والفكر فيهما كقول الفائل انصر اخاك ظلما او مظلوما فانه محجود في بادي الرأي

ق. انما ص دون العام وهو كمال فان قيل لا يستلزم

ولم يكن بالاختصاص مع كنه صدق

م

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲

[illegible]

والترك وذلك إما ان يضربا ذنبا او منعاً والثالث من التثنية وهو الذي يكون الشيء حاصلًا فاما ان يقرر اثبات فضيلته ونفعه او يقرر اثبات ضدها ويسمى الاول مدحا والثاني ذمًا ويسمى هذا القسم من افراء والا من قسم الثباني وهو الذي يكون قد حصل في الماضي لا يخلو اما ان يكون نافعا او ضارا فان كان نافعا وكان قفرو وصول النفع لا يكون للمخاطب فيه نزاع ويسمى هذا اشكرا وان كان ضارا لا يكون للمخاطب فيه نزاع ويكون مفسر وصول الضرر شاكرا او نائبا ويسمى لقرين شكاية والذي يدفعه ما عطفه او نائبا له ويسمى دفعه عذرا واعتذارا وهذا القسم يسمى مشاكرات وخصايات فظهر ان غاية المشهورة اذن او منع والمشاكرية غايةها شكاية واعتذار عن ظلم او بعد من الاشياء الماضية والخصايات غايةها مدح او ذم ويكون لفضيلة او نقصه يخالف عليها يخالف فيجاء في خلافه وهذه التثنية هي الانواع المخرجة من الخطابة فالاشهورة عظام كما يشتمل عليها الشرايع والسنن والاسبابات وكما يتعلق بمحظ المدن وامور الحرب والصلح وجميع المواد وانفاقها من الفوائد وهي اما كليات يشترعها الشارع باعطاء الاصول ويتمها من يتبعه من المجتهدين بنزع الفروع او جزئيات يشترعها ماخذها الواقفون عليها وفي الغل بها في الاشخاص الحكام وغيرهم من المبسوطين وغير عظام يشترعها الخطيب الفطن **اقول** المشهورات العظام هي الفوائد الكلية التي يحتاج اليها كل احد وهي اربعة الاول ما يتعلق بامور الشرعية والسنن الدينية

والله

[illegible]

الأضال بحسب العقائد وينفرد في ميدانها والجدلى متصلي بحسبها وبروز
ليثبت العقيدة وإظهار الفضل في كلام سواء عمل به أو لم يعمل والخطيب يبلج
بحسب النسبة إلى الجليل والجميل هو الذي يحنأ لنفسه ويكون محمودا وخيرا
ولذي ذم من أجل أنه خسر الفضيلة من أجل ما مدح وأجل والفضيلة قوة
موجبة للخيرات الحقيقية باعثة على فعل العظام في كل وجه مثل البر والشجاعة
والعفة التي يجل النفس على الحال الاحسن لأجل الخلق الاجل والردايل
اضدادها كالالم والجور والخبث والعجز وعن ذلك ينضم الناس و
يتنافرون ويتنافسون على الاجل والافضل ويتباعدون عن الاخسر
والارذل فيجب على الخطيب المناظر ان يعد ادانواع الاسباب التي الرذائل
اما في العدل مثل الغنى والعلم والخشية من الله تعالى وطلب الشانما
يوجب العدل واما في الجور مثل كون الاحتياج والثوق بان لا يطالب
وعدا المبالاة بالعواقب وضعف المحور وعليه وامثال ذلك مما يقتضيه
الجور وكذلك في سائرهما اي كذلك يثبت سائر الفضائل والرذائل
مما يتعالى بالقوى العقلية والغضبية والشهوية بعد اسبابها وفي
المدح والذم بهما اي بالفضائل والرذائل كما بعد اسبابها في كل رتبة
وفضيلة فكذلك بعدا ايضا انواعا في المدح والذم بهما مثلا في الجود
بانه لا وقع للذم عنده وبانه يحنأ الثواب على المال ويحذو ذلك و
كذا في ضده باضدادها وبعدا ايضا في المدح بالرذائل انه طلب الفضيلة
المناسبة مثلا في الحرمة من الكياسة من طلب ما يشترك في الفضيلة

القضاة

المناسبة له مثلاً في الجزية من الكفاية في الرأي وفي النقص من لطف
العاشرة والمصاحبة ويمدح صاحب البكاهة بقله المبالات بما لا يمدح
ويمدح صاحب النهور بالأقدام في لاحظا ويمدح صاحب التدبير
بالبدل وكذلك في عكس ذلك **قَالَ** وفي المشاجرات أعداد أنواع
الاستبابة الأفعال الصادرة من حب للهو والبطالة والشرارة واستبابة
النقص في الأموال والأعراض والدماء والاستهزاء بالخلق أو غير
الضارة فيما يغاير ذلك والأحوال الجور في وقوعه وفي وقوعه مما
يقضي ذلك مط **أقول** قد بينا أن المشاجرات هي التي تثبت شكراً
أو شكايه أو اعتذاراً وبالحمد فهي قبول الشكايات والاعتذاران من
المؤذيات والموانع والقواطع والشواغل ومنها فاتها باجمعا يدخل
في قبول الشكايات والاعتذاران وفي ذلك تيقين الكلام في الوعد
والوعد والترغيب والتخدير في حسن المجازات بالتوابع المقابلة بالحقا
وابزاد ما يصلح ان يقال من ذلك علوم ما ينبغي ان يقال بحسب الاوقات
والاحوال والاشخاص الذين يرغب فيهم ويجذرونهم والذين يرغبون
ويجذرون يبعثون على الفضل يمنعون ويشوقون الى الامر ويخفون
فكلما كان من ذلك البوق في تقديره بالزيادة والنقصان وكيفية في
تقديره بالحال والوقت والاشخاص في العظم والتصغير والوسط
كان احرى اولى وانفع واجد فيجب على الخليل في المشاجرات أعداد
أنواع لأسباب الأفعال الصادرة من حب للهو والبطالة والشرارة

قصور النفس والبدن والمال
كالنسيان والغلط والضعف
القوة والمرض والفقر والفاقة

واستبابة النقص في الأموال والأعراض والدماء والاستهزاء
بالخلق وغير ذلك من أسباب موثر الضارة ويعد أنواعاً للاسباب
الغير الصادرة مما تغاير ذلك الأحوال الجور في وقوعه ولا وقوعه مما
يقضي مط اي يقتضي الوقوع والدل وقوع وايضاً على الخطيب مط أعداد
أنواع مشتركة منها ما يعد للاستدراجات من مبادئ الانفعالات
والاخلاق مثلاً للغضب من باب الاعتذار والاستهانة والكفران والوقار
ولفتوره من باب الاعتراف بالذنب والاعتذار والتدلل والتلق
بالهشاشة وبالحوف من الغاصب المحزن مما يوجب تصور فؤاد المرغوب
فيه وحصول المحذور عنه وعدم الانقناع بالحيلة والتدبير في ذلك
وللتسليم مما يتعلق بكون ذلك مما يمكن ان يدفع او يرجح التدلل والنداء
او باعتبار حال الغير او بالارشاد الى الحيل والحيل مما يتعلق بخوف
الفضيحة ونقص الدماء واستشعار الثمارة من الأعداء والاستهزاء
من غيرهم ولا ككتاب تصدقة من جهة الاشارة على النفس والاحسان
من غيرهم وسر العيوب النقرة في الغيبة والوفاء ولا بطاها باضداً
ذلك وللحسد من جهة مشاهدة خيرة الحاسد لنفسه او لغيره او في
من لا يحب والغيرة من جهة غيل المشاركة فمن لا حق له في الحقوق من غير
ادخال صاحبها اياه فيها او لدواعي الشكر من جهة الانعام بلا من في
وقت الحاجة او ملها او دفع الاذى غير توقع والنقرة من غير توقع بد
ولدواعي الشفقة من جهة وجود العناية الصادقة او تصور الضعف

والعجز عن دفع الشر من بعثي والفتور لحقوق ضروري لا يستحقه و
لدواعي الشجاعة من جهة تخيل وفور القوة وكثرة الناصر والموفق
بالعاقبة المرضية او بغير النفس واصداها مما يتعلق باصداها ذلك
اقول لما ذكر المواضع التي ينبغي للخطيب بان يفتيها في اقسامها
الثلاثة اعني المشاورات والمنافرات والمشاكرات عقبه هذا النوع
ينبغي للخطيب ان يفتيها مطلقا مشتركة من الانواع الثلاثة منها ما بعد
الاستدراجات من مبادئ الانفعالات والاخلاق اما للخطيب و
تقوية مما يتعلق بالاضرار والاسهانة والكفران والوفاء ونحو
الغضب مما يتعلق بالاعتراف بالذنب والاعتذار والتذلل والتلويح
بالهشاشة والبشر وظلاله الوجه او بالخوف من الغضب فان هذه بعد
لفور الغضب تقلله واما للحرمان بان يفتي مواضع مما يوجب شعور
المعزوب فيه وحصول الحذر وعنه ووقوعه وعدم الاستغناء بالحيلة
والندب به في ذلك واما للتشجيع بان يفتي مواضع يتعلق بكونه عالما
فيه او بالارشاد الى الحيل والحيل بان يفتي ما يتعلق بخوف الغضب ونحو
الدناءة والقصور والاستشعار الشمان من الاعداء والاستهزاء من غير
الاعداء واما لاكتساب الصداقة بان يفتي ما يتعلق بمجته الاشارة على
النفس والاحسان الى من يتقدمه صدقها من غير منه وستره وبقية
في الغيبة والوفاء له واما لابطال الصداقة بان يفتي باصدا ذلك واما
للحسد من جهة مشاهدة خسر يري الحاسد نفسه او الى من المحسود او من

ذلك مما يمكن ان يدفع او
يرجى التلافي والتدارك
فيه او باعتبار حال الغيرة
القباس

لاجهة واما الغيرة فمن جهة تخيل المشاركة من لائق له في الخوف من غير ادخال
صاحبه له فيها واما لدواعي الشكر من جهة الانعام بلا من في وقت الحاجة اليه
دفع الاذي بغير توقع له والنصرة من غير توقع بذل واما لدواعي الشفقة
من جهة وجود العناية الصادقة ونصو والضعف والعجز عن دفع الشر من
بعثي به ونصو ضرر لائق بغير المستحق واما لدواعي الشجاعة من جهة تخيل
وفور القوة وكثرة الناصر والتوفيق بالعاقبة المحمودة المرضية او بغير
واما الاصداد هذه الامور التي يتعلق بها خلق هذه الامور فمما يتعلق باصدا
الانواع المذكورة **قال** وكذلك مما يقضي كل خلق يخص بصف مما
يختلف بحسب الانسان كطلب اللذة في الشبان وطلب النفع في الشيوخ
او بحسب البلد كالفضاحة وغلظ الطبع في العرب وحسن التدبير وسرعة الملا
في الفرس والذكاء والحيلة في الهنود وبحسب الجسم كالنكبر وعدم الالتفات
الى الغيرة في الملوك والدناءة في السوقيين والغرور في اصحاب البحث **اقول**
قوله وكذلك مما يقضي كل خلق معطوف على مبادئ الانفعالات اي كل
من مبادئ الانفعالات مما يخص كل خلق بصف من اصناف الاشخاص
بحسب سنان كطلب اللذة في الشبان وطلب النفع في الشيوخ فانهم
مظنة او بحسب البلدان كاختصاص العرب بالفضاحة وغلظ الطبع
واختصاص الفرس بحسن التدبير وسرعة الكلالة واختصاص الهنود بالذكاء
والحيلة او بحسب الجسم كالنكبر وعدم الالتفات الى الغيرة وترك المبالات
في الملوك والدناءة في الارذل والغرور في اصحاب البحث هذه انواع

ما خذت بحسب الانفعالات **قال** ومنها ما يتعلق بإمكان الامور كما يقال
كلما استطاع او يجهد فيه فهو ممكن وكلما الشخص ممكن فغيره ممكن واذا كان
الاصعب ممكنا فالاسهل ممكن او يوقع وجودها كما يقال ما حدث لشخص هو
مثل من وقع وما يقع في وقت وقوعه في مثل ذلك الوقت متوقع او كونها
كما يقال المؤثر كائن والاثركا ن والاندركا ن فالأكثر عكاش وكل
يقصد فاد ر عليه بايجاد فهو كائن او يعظمها لقرنها ونقاسنها وعظم فاد رها
او ما يقابل ذلك وقس على ذلك والغرض من هذه الامثلة الهداية الى كل
اسلوب فليطلب التفصيل من الكتب الكبيرة **اقول** من الانواع التي
ينبغي للخطيب ان يعتد بها ما يتعلق بإمكان الامور كما يقال كلما استطاع او يقدر
عليه او يجهد فيه فهو ممكن او يقال كلما يكون ممكنا لشخص فغيره ممكن
يقال اذا كان الاصعب ممكنا فالاسهل ممكن او يقال ومنها ما يتعلق بنوع
وجودها كما يقال ما حدث لشخص هو متوقع لمثل ذلك الشخص وما يقع في
وقوعه في مثل ذلك موقع ومنظر ومنها ما يتعلق بوجود الامور وحدها
كما يقال المؤثر كائن فالاثركا ن او يقال الاندركا ن فالأكثر عكاش الموجود
ثابت او يقال كلما يقصد فاد ر عليه بايجاد فهو كائن ومنها ما يتعلق
بعظيم الامور لقرنها ونقاسنها وعظم فاد رها او ما يقابل هذه الانواع
وقس على ذلك والغرض من هذه الامثلة التمهيد والهداية الى كل اسلوب يستلزم
انواع اخرى يتعلق بذلك الاسلوب قد اقتصر المصنف على اصول هذه الانواع
واحال بالتفصيل على الكتب المطولة **قال** ويقع في الخطابة ايضا

الجزئية

المتقابلة لاختلاف الاعتبارات مثلا ويقع يقال فلانك ان صدقت اجبتك
الله وان كذبت اجبتك الناس واسكت لانك ان صدقت ابغضت الناس وان
كذبت ابغضت الله والمفرد بدينه مذهب لان صدق فهو مذهب ان كذب
فالكاذب مذهب **اقول** قد بينا ان الغرض من الخطابة انما هو الامتناع
في كل فن والامتناع قصد يقو بالشئ مع اعتقاده انه ممكن ان يكون له عناد
وخلاف لان النفس نصيرها لسمع من هذا الفن اميل الى التصديق من
عناده وخلافه وهو الظن الغالب اذا ثبت هذا فمقدما انه يقع مقفعا
ولما كانت المقدمات وقد يتقابل باعتبارها مغاير اعتبارا للمقابل الاخر
صح استعمال المقدمات المتقابلة في الخطابة كما يقول الخطيب قل لانك ان
صدقت اجبتك الله وان كذبت اجبتك الناس فامتنعك عن المحبة هذا
قول مقنع يرغب مع السامع الى القول ويقول اسكت لانك ان قلت و
صدقت ابغضت الناس وان كذبت ابغضت الله فامتنعك عن البغض هذا
قول مقنع يرغب مع السامع الى السكوت فقد وقعت المقدمات المتقابلة
في الخطابة وكذلك يقال للمفرد بدينه مذهب لان صدق فهو مذهب
ان كذب فذلك لان الكاذب مذهب **قال** والمغالطة هنا ان وقع
افناغا في من الصناعة وشبهه بالضمائر المحرقة من باب الاستراك كبح
الكلب بان كلب السماء اذ هو كواكبها ومن باب تركيب المفصل فلان يحسن
الكتابة لانه بعد حرف الجاء ومن باب وضع ما ليس بعلة علة فلان مبارك
القدم لانه مع قد وصره يسير الامر الفلا في ومن باب المصادرة على المطلوب

ويكون كل واحد من المتقابلين مقفعا عند قوم باعتبار مع

على ثلاثة اقسام اولها ما يتعلق باللفظ بان يكون عنده غير ذلك يخرج الى
 العامة ولا مينا بعجز العامة عن فهمه فيرتفع عن مخاطبة الجمهور فلا يحصل الفهم
 من الخطاب وهو الانقياد الى مطلوبه فان الطبايع العامة فلا تسوخن عن
 الامور العلمية ويكون حيد الربط والانفصال بان يربط كلامه الى كلام اخر متنا
 له ويفصل كلاما عن كلام لا يناسبه هو عبارة عن فصل الخطاب قد يفتقر
 اللفظ بالاستعارة والتشبيه وما يجرى مجراها من المحاورات المستحسنه للكلام
 من ذلك قبيح يخرج اللفظ بالكلمة عن زيادة الحقيقة فيحصل الاشباه والالفاظ
 وان يكون ذا وزن ما ولا ينعى بالوزن هنا الوزن الحقيقي بل ما يشابه كقوله
 تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي عذاب وابراد التفسيرات في اللفظ كقوله
 تعالى اما اليقيم فلا تفهروا اما السائل فلا تنهروا وابراد الشجاعة كقوله
 للعالم مرتبة عظيمة وللحكيم منزلة جسيمة وابراد الضارين يقضيه هذا الوزن
 ولكل واحد من الملفوظ والمكتوب سلوب خاص لان الفكر يختلف في المكتوبة
 ونفاذ تصرف بخلاف الملفوظ لسرعة انجائها عن الخواطر وكذلك لكل من
 اصناف الملفوظ والمكتوبة اسلوب خاص كالفرق بين الكتابة في الرسائل والمحاورات
 وبين القول في مجلس الخاص ومجلس العام وثانها الترتيب كالصدق بما يلوح
 بالمفصّل والمتابعين بذكر قصصهم كما كان يريد التصديق بالظفر فيقول الحمد لله عز
 اوليائنا وفاهرا عدائنا والخم بالتذكير وتمايل بعض بعض الاصناف في البعض
 كما ان التصديق بالشكابة قبيح وان كان حسنا في غيره وثالثها الاختلاف في
 والتفان والربا وهو من الحبل وقد يتعلق بالقول كرفع الصوت في موضع

والمحاورات في

بعد

يلقبه

يلقب به وخفضه فانه يفيد انما مجال القابل والاستدراجا للخطاب قد
 يتعلق بالقائل كتركبة نفسه او كونه في رتبة هبة يحصل بها قبول قوله ولا يمكن
 استعمال اكثر هذه الاشياء في الكتابة كتحققها بالشخص المخصوص وضعفا
 العقول كالنساء والصبيان والبله للاستدراجا لطوع ولقبضون من
 المقنعات على الخارجية ولهمجرون المقنعة المناسبة مثل كثير من العوام في اكثر
 عقابيدهم التي اخذوها عن واضعها الذين استعملوا فيها مقنعات خارجة عن
 نفس الامور التي يرام الافئاع فيها مثل التندر والتعفف فان العوام يجالون
 التندر دليلا على صدق القائل في مقالته والاكثر من الاول كانوا على
 ضد هذه السيرة وصاحب المنطق يرى نعم ما يرى ان جميع انحاء الامور
 المقنعة يصلح ان تستعمل في الخطابة اذا غرض منها ليس تحقيق البينان بل
 الافئاع بما يوصل اليه به كيف كان وقد ذكر المصنف في فوائده الخطابة ومثلا
 ومواضعها وقد خطب قوم ولم يقفوا على هذا الكلام الكلي فاحسنوا وقت
 قوم عليه وراموا ان يجلبوا مثل ذلك فقضوا فان الفوائدين الذي فيه
 الكلام والكلي غير الجري وعلم العلم غير العلم لان العلم وان كان كليا فم العلم
 كلى الكلي قال الفصل التاسع في الشعر صناعة الشعر
 ما يقصد منها على ايقاع مختلات نصير مبادئ افعالا لا نفسانية مطلوبة
 اقول وضع صاحب المنطق الفاسات الشعرية على مذهب يخالف مذهب
 الشعراء الان فان الشعر في زماننا هو شعر من جهة صورة عرضية في اللفظ
 والمعنى وهو الوزن ولا يقال لما ليس له الوزن المحدود في كتاب العروض

الكلمة غير الفرائح المطبوعة
 الرماضة بحجرات الفن

ط
 ب
 في زماننا

في زماننا مع القافية الملازمة شعرا لا ينوع من المجاز كالشخص الميت يقال له الانسان المشاهدة في الصورة وهذا مشق عليه لغة العرب والفرس واما في الامم القديمة من اليونانيين والعبرانيين والسرانيين فلم ينفقوا عن قائلهم شعرا موزونا بهذه الاوزان الغرضية بل باوزان هي بالتراسية وقوافيها غير متفقة اذ عرفت هذا فالشعر ليس صناعة كصناعة الجدل والخطابة لانها تفقد الانزام والافئاع والشعر ليس بصناعة بل الصناعة هي التي يصدر عنها الشعر والشعر عبارة عن ملكة تقتدر مع حصولها على اللفظ تكون مباديها في محض صفة نفسانية مطلوبة والمراد من الخيل هو ما تارة في الكلام في النفس لبيان او قبض او غيره فلهذا صد الفصل هنا بقوله صناعة الشعر ولم يقل كما قال في الجدل والخطابة انها صناعة علمية **قال** منفعتها العامة في الامور المدنية الخيرية المذكورة وربما يكون انفع من الخطابة لان النفوس العامة للخيل اطوع منها للافئاع والخاصة بها الا لئلا ذنبها والتعجب والتسبب في كون الخيل محاكاة ما فان المحاكاة لذينة كالصوير مثلا وان كان لشيء قبيح منها طبيعة فليكن او ضلته كما يصدر عن البيعا والفرد ومنها صناعة وهي اما مطابقة ساذجة او مع تحسين او مع تفج **اقول** للشعر منفعة هي في الامور المدنية الخيرية المذكورة وقد يكون الشعر فيها انفع من الخطابة لان النفوس العامة للخيل اطوع منها للافئاع ومنفعة الخاصة الا لئلا ذنبها والتعجب والتسبب في كون الخيل محاكاة ما بلا ينها من حيث هو ملائم والسبب في ان النفوس العامة اطوع منها للخيل للافئاع فان تعجب النفوس من المحاكاة اكثر من تعجبها من الافئاع لان المحاكاة

لذينة لانها عبارة عن صدور شيء ليس اياه عن شيء غير متوقع صدوره عنه فليكن النفس باذراكها وتعجب لكونه مستغرا بمجهول السبب المحاكاة منها طبيعة اما قولية او ضلته كما يصدر عن البيعا في محاكاة القول وعن الفرد في محاكاة الفعل ومنها صناعة وهي اما مطابقة ساذجة اي محاكاة على ما هو عليه كصوير الفرس مطابقا او مع تحسين المحكي كصوير الملائكة والانبيا او مع تفج كصورة الشياطين **قال** والشعر من الصناعات وهو عند القدماء كلام محفل وعند الحديثين كلام موزون متساوي الاركان مقفى لا يعتبرون الخيل في كلامه واعتبار الجميع اجود والوزن يعرف في الموسيقى ماهية وفي العروض استعمالا والقافية تعرف في علمها **اقول** الشعر صناعة من الصناعات وهو عند القدماء كل كلام محفل يقتضيه للنفس بطلا او قبضا فهو الشعر الذي يتكلم فيه صاحب المنطق ولم يعتبر الوزن ولا القافية ولا الصدق ولا الكذب بل مجرد المحاكاة المبنية للخيل واما الحديثون فالشعر عندهم كل كلام موزون متساوي الاركان مقفى فابوقع الخيل لا يكون شعرا اذ خلا من الوزن والقافية وما يحصلان فيه يكون شعرا وان خلا عن افادة الخيل واسطاطا ليس عكس الحال في ذلك والوزن يعرف في الموسيقى ماهية واعتبار المناسبات بين الالباقات ويسمى في العروض القافية تعرف في علم القافية **قال** وموايد الشعر من الفضائل هي المحلات وهي ما يؤثر في النفس بسطها ويقتضها ويفيدها فيسهل امره وقبوله او تعظمه او تحقره كما يقال للشرب المراتة خمر لذينة فيسهل الخيل

بشره على من عتاد الخمر والعسل انه مقيم في غير الطبعه وربما يكون اولية
او مشهورة باعتبار آخر **اقول** الشعر الذي يكلم فيه المعلم الاول هو الكلام
القبلي المؤلف من المقدمات المحتملة وهي التي تؤثر في النفس فاشهر اما قبضا
او بظنا او تهيبا او هوبلا او تعظيما او تحقيرا وبالجملة تؤثر اثر بقدر النفس
معها ونجم على الفعل والترك كما بقى للشرب الممر انه خمر ليدفع بهل التحليل
على المعتاد للخمر ويقال للعسل انه مقيم في غير الطبعه فغرضه وليس فعل
في القياس الشعري المقتضيات لاولية والمشهورة لا من حيثها بل باعتبار
آخر وهو ما يحصل منها من التأثير المذكور فكل قول من قال ان مقدمات القياس
الشعري ليست الا الكواذب وانها محييات لا غير اما مواد الشعر في زمان
هذا فهي الالفاظ مطلقا كيف كانت من غير اشتراط تاثير النفس عنها **قال**
والشعر انما يحكي بالكلام المحييل وبالوزن وبالنغمة المناسبة فانها
والكلام يحكي اما بالالفاظ او بالمعاني او بهما وكل واحد منهما اما بحسب
جوهره او بحسب صفة فالالفاظ تحكي بجوهرها اما اذا كانت فضيحة جريئة
والمعاني تحكي اذا كانت غريبة لطيفة وهما معا اذا كانت العبارة بليغة
ادق حق المعنى اللطيف من غير زيادة او نقصان واما المحاكاة بحسب الجبل
فهي التي تسمى بالبدع والصنع فمنها ما يختص بالكلام المستور ومنها ما يتشاكل
فيه وقد يكون بمشاكلات ومخالفات تامة او ناقصة في الالفاظ او
في اجزائها وفي المعاني وفيها ولها علم خاص يتكفل ببيانها والاستعارة
والتشبيه من المحاكاة والمحال منها يشتمل خرافات وربما تكون ملح المحاكاة

فمنها ما يختص بالشعر

الشعرية تكون اما بالاستدلال واما بالاستشمال والاول ان يدل بالتشبيه
ان يراد بشئ ويراد غيره والاستدلال اما بالمحاكاة المطابقة الممكنة او المحيية
او بالتدكير كالرجع للحبيب اما بالمشاكلة كالشرب للماء وسوقا كاه النفا
كخط الفانس وهو ينقص او يخرقها وكذب ممكن او محال ولا يمكن اعداد المواقف
والانواع للخيالات كما تعد للمشهورات لانها كلما كانت غريبة فهي الذوق
اقول الشعر انما يحكي بثلاثة اشياء الاول بنقص الكلام المستعمل فيه
المحيط والثاني بالوزن اي بناسط نظام الابعاد الموسيقية لانه قد يكون وزن
يقضي طبعا ووزن يقضي وقارا والثالث بالنغمة المناسبة لنظام انبعاثها
الشعرات فان كل نغمة يحكي حالا مثل النغمة الحزينة فانها تحكي حزننا والنغمة
القلبية تحكي غلظا واعلم ان المحاكاة الشعرية قد تكون ببساطة كقولنا
فلان قمر وبركيات كقولنا في الهلال ومعه الزهر ان قوس من ذهب ي
بندقة من فضة والمحاكاة التي تسمى من باب الذوايح فمحاكاة التشبيه
نوعان يحكي به شئ بشئ وبديل على المحاكاة حرف من حروف التشبيه كمثل
وكا فاما هو الاكاذب او نوع لا يدل على المحاكاة بل يضع محكي الشئ مكانه
والاستعارة فترتبة من التشبيه والفرق بينهما ان الاستعارة لا يكون
الا في حال اذ ذلك مضاف فلا تكون فيها دلالة على المحاكاة بحروف المحاكاة
كما نقول عين القلب طامحة اليك والمحاكاة التي تسمى من باب الذوايح فهي
التي تقوم بكثرة الاستعمال مقام ذات المحاكاة وبكاد لا يوافق ارباب
الصناعة على انه محاكاة كقولهم للحبيب عزال وللمدوح حرد وللغصن

على الشبيه والثاني

ان فارقتها اي يحكي الشعر
بالنغمة المناسبة

والمحاكاة قد تكون بدوات
وقد تكون باحوال ذوات
وتكون ظاهرة وخفية
المحاكاة على ثلاثة اقسام محاكاة
تشبيه ومحاكاة استعارة

نصوّرها آياتك وصدقنا برسالاتك وابتنا بحجك وبتنا نك فاهذا
سبيل رحمتك واعدنا من شر عقابك **وعجل** فنقول الطارب
من كل جناب الى جناب رحمة الله الحي المعين محمد المشتهر بصدق الدين
هذه رسالة مضمّنة لتحقيق تصوّر والتصديق وتعرفها كتنها بالتمت
بعض الخلال المتردّد في هذه الاوان ووصيهم بصيانتها عن الغيبا
والاشرار منوكل على مفيض الانوار اعلم ان العالم عبارة عن حضور
صور الاشياء عند العقل ونسبته الى العلوم كتسبة الوجود الى المنة
ووجود الشيء وما هيته متحدان ذانا متغايران باعتبار اوكذا العلم والمعلوم
احد بالذات متغايروا باعتبار وكما ان الوجود موجود بنفسه
والماهية موجودة به كذلك العلم معلوم بنفسه منكشف بذاته وغيره من

ولا بد

المعلومات معلوم به ثم العلم بالشيء الواقعي قد يكون نفس وجوده العلم بنفس
وجوده العيني كعلم المجردات بذواتها وعلم النفس بذواتها وبالصفات الثابتة
بذاتها وهكذا افهامها التفاضلية واحكامها واحاديتها بالنفسية وقد يكون
وجوده العلمي غير وجوده العيني كعلمنا بالاشياء الخارجية عن ذاتنا و
ذوات قوانا الادراكية كالسماء والارض والافسان والنفس وغير ذلك
يقال له العلم بالحدوث والعلم بالحصول الانفعالي وهو المنقسم الى التصور
والتصديق المنقسم كل واحد منهما الى البدهي والكسبي والكسبي الى التصور
الى الاولى وغيره والكسبي الى اقسامه كالحرد والرسوم في باب التصور
والبرهاني والجدلي والخطابي والشعري التسطي في باب التصديق اثنا
كل من هذه الاقسام اثر حاصل من الشيء يفعل به النفس فلا بد وان يكون
بحصول صورة تامه في النفس فانما عند علمنا بشيء من الاشياء بعد ما لم يكن
لا يتخلو اما ان يحصل لنا شيء او لم يحصل وان لم يحصل فهل زال عنا شيء او
وعلى الثالث استوفانا قبل العلم وبعده وهو محال وعلى الثاني فالزائد
متاعدا العلم بهذا غير الزايل متاعدا العلم بذلك والالكان العلم باحدهما
عين العلم بالآخر ثم للنفس ان يدرك اموراً غير منتهية ولوعلى البدئية
كالاشكال والاعداد وغيرهما فلزم ان يكون فيها اموراً غير منتهية
بحسب قوة ادراكها لا الامور الغير المنتهية وهو مما يتربط بالهكمة
ثم الضرورة الوجدانية حاكمة بان حالة العلم تحصيل شيء لا ازاله شيء
فثبت الشيء الاول وهو ان العلم عبارة عن حصول اثر من الشيء في النفس

[illegible]

صاحبه العقل حتى يكون احدهما شرفا واخره والاخر مركبا منه ومشروطا
به كما يتوهم في باري النظر من كلامهم اذ لاجل انهم راوا ان التصديق لا
يحقق الا اذا تحقق تصوراته فلو هو ان المراد من التصور المعبر في
ماهية التصديق هو تلك التصورات المبينة له بل هذه المعية انما هي عند
التخيل الذهني من جنسه وفصله وهذا كما يقال الانسان هو الحيوان مع
الناطق ولم يرد بان للحيوان وجودا والناطق وجودا آخر وقد كانا موجودين
معاً في الانسان انما المراد بمعية الحيوان والناطق ان الذهن عند تخيل
الانسان وما لاحظته حده اعتبر معنيين احدهما بهم والاخر معتن محتمل
له فاما موجود بوجود واحد فالوجود واحد والمعنيان كذلك قولنا
التصديق هو التصور مع الحكم معناه التصور الذي هو بعينه الحكم وسنزيد
ايضاحا انشاء الله تعالى **فصل** اعلم ان الارا الذي هو الصورة الحاصلة
من الشيء عند العقل او في العقل او حصول صورة الشيء فيه او عنده اذ
مال الكل عندها واحدا لان الحصول هو بعينه الوجود والوجود الذهني
نفس الصورة التي في العقل وكل ما يوجد في مشاعر النفس ومداركها هو موجود
في نفس النفس لان النفس بعينها عين مشاعرها الادراكية كما حققنا ذلك في
اسفارنا الاطبية سواء اقرن به حكم او لم يقرن يسمى تصورا وخصوصية
كونه حكما وهو ما يلحق الادراك خوفا محتملا للتصديق والتكذيب يسمى
تصديقا والتصور هو حصول صورة الشيء في العقل مع قطع النظر عن اعتبار
الحكم وعدمه لسنا نقول مع التجرد عن الحكم كما قاله اكثر المناظرين والا

کانت به الحاکم علیه السلام
 زرعیدم غیر آن غیر ذلک است
 فی مصداق حکم و صافی
 از دل دهر انچه غیر حقان
 قریب است سوار کمان
 از تنبیه و در الاصلیات
 منقطع است بوقت الحقیقت
 الانصاف حکم البینه می باشد
 به الاضافه و العوض
 بکسر الاضافه لا انصاف
 بجهت ان البینه لا تقبل
 الاخرجه و لا دینا و کسر
 لا ینسج و لا ینسج و ان
 صدق البینه علی شریک
 مفقود البینه لا قیام
 به مفقود البینه لا قیام
 بسبب البینه فی الاصل
 است و از اول و انصاف
 و سبب فلا عوض لا وجود
 مع البینه و معی کون
 لیکن انچه حکم علیه
 بکسر الاضافه و منضم
 موجودیه الاصل

بلزم المحذور المذكور من تقوم الشيء بنفسه واشترطه على اختلاف المفسرين
بل الحكم ايضا باعتبار مطلق حصوله في العقل من التصورات ايضا وباعتبار
هذا النوع الخاص من الحصول تصديقي وبالجملة ان ههنا امور ثلثة
احدها نفس الحكم اى الابقاع والانتزاع وهو فعل نفساني ليس من قبل العلم
الحصولي والتصور الذهني وثانيه افتقار هذا الحكم وهو ايضا من قبل
العلم الحصولي الصوري لكنه ليس تصديقي بل من افراد مقابل التصديقي
ان كان معلومه تصديقا ولا استحالة في كون شيء واحدا علما ومعلومًا
باعتبارين وثالثها التصور الذي لا ينفك عن الحكم بل يستلزمه وهذا هو
التصديقي المقابل للتصور القسيمي له من حيث هو لا بشرط ان يكون حكما او معه
حكم وهو لانه نفس الحكم باعتبار ملزوم لها باعتبار يكون مستقدا من الحجة
اذا كان كسبيا لامن القول الشارح وان كان باعتبار كونه مقورا مستقدا
منه هذا هو الحق الصريح الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه
وهذا مما يرفع به جميع الاشكالات الواردة في هذا المقام ويمكن تطبيقه على
مذهب الحكماء واول مذهب المتأخرين اليه في التصديقي كذهب الامام
ومذهب من يجعل التصديقي هو التصور المعروض للحكم او المجامع له كصاحب
المطالع ان لم يوجد في كلامهم ما يدل على عدم فهمهم لما حققناه فانهم فتروا
التصديقي بامر واحد باعتبار عن الحكم ونسب هذا الى الحكماء ولعل مرادهم
به التصور المستنبح للاذعان والاذعان والحكم والافراد هو من فضل الثغر
وسموا المستلزم للحكم باسمه لشمية للشيء باسم لا زمه وثانيها انه عبارة عن

[illegible]

مجموع تصور المحكوم عليه المحكوم به والحكم وهو مذهب الرازي ولعل من
هو ان وجود هذا القسم انما يتحقق في ضمن هذه التصورات لا ان ماهية التصديق
بحسب معناه متفوق بها وثالثها انه عبارة عن تصور معه حكم وهو مذهب
صاحب المطالع ولعل مرادهم من التصور هو المعنى الجنسي كونه معروضا للحكم
انه كذا في ظرف التخليل لا في الوجود ويكون المراد من العرَض بحسب الماهية
لا بحسب التحقق كما يقال الفصل من عوارض الجنس ويزاد به عارض الماهية
لا عارض الوجود الا ترى ان الوجود من عوارض الماهية الموجودة بذلك
الوجود وكذا الناطق عارض الماهية الحيوان لا لوجوده وهذا النحْو من العرَض
لا ينافي العينية في الوجود ولا يرد عليه ايضا انه منقوص بجهة اشياء ليس
شيء منها التصديق وهو اعتبار كل من تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم
وتصور النسبة مع الحكم وكذا اعتبار كل اثنين من هذه الثلاثة مع الحكم
وذلك لما علمت من اعتبار الوحدة الطبيعية في هذا التقسيم وغيره من التسميات
الى الامور الحقيقية التي ليس حصولها بحجة الاعتبار فاعتبار كل من هذه
الامور مع الحكم لا يوجب ان يحصل منها فرد حقيقي لماهية العلم وراعيها
انه عبارة عن اقرار النفس بمعنى القضية والاذعان وهو ان المعنى الذي حضر
في الذهن مطابقا عليه الامر في نفس الوجود سواء طابق او لا لان اعتقاد
المطابقة لما في نفس الامر لا يوجب ان يكون الشيء المعتقد مطابقا لما فيها ولذلك
اشركت التصانعات الخمس كلها في معنى التصديق بل الحكم واعلم ان الذي
حققناه في معنى التصور والتصديق هو اقول عبارات النور ومطابق لما ذكره

المستحب في انصافه وحبها
الموجودة اذ لا يقرب من
اعداد الموجودات سواء عينه
بالوجود او بالانقائ بغيره
وسواء كان الوجود صفة او
ادامه امتزاجا مصدرا من الوجود
مرونة عند كل عاقل من الوجود
وعمر وجودها يحصل في الانسان
لهذا التوجس فيب الانسان
بالوسم هكذا في العلم
يصحح في المرام يتغير في العلم
فانه تنزل في الادراك في
في ادراكها افهام الامام وجاه
عجايب في الاله والادراك
في البذلات من الحكمة والعلوم
الاول ان العاقل في الفهم
الميتة عارض الوجود مثال الاول
عرض الفهم وعرض الفهم
الفهم مثال في عرض الفهم
للعلم وعرض الفهم مثال الاول
للعلم وعرض الفهم مثال الاول
الاول ان العاقل في الفهم
موجودة في الفهم
كالجواب

الشيخ الرئيس وغيره في كتبهم قال الشيخ السهروردي في كتابه المستعبر بالمطالعة
 واما تقسيم العلم الى التصور والتصديق فتساع فيه في اوابل الكتب لا يسر
 موضعا يحتمل التدقيق واخذت الفهيدات ما ذكره الشيخ ابو علي في بعض المواضع
 ان العلم اما تصور محض واما تصور معه تصديق واشترك كلاهما في القوة
 وزاد احدهما بالتصديق وهو الحكم وكل لفظ يقع بمعنى واحد على شيئين ينفرد
 احدهما بما لا يكون واقعا باعينا والانفراد على الشيء بل يكون واقعا باعينا
 ما به الاتحاد ولما ذكر في التقسيم ان العلم اما كذا واما كذا لم يقسم الابدان
 اخذ بمعنى واحد اذ اللفظ المشترك لا يقسم على ما سبق فكانه اخذ العلم في
 هذا الموضع بآراء مجرّد التصور وقسم التصور الى ساذج ومقرن بالتصديق
 ثم التصديق والحكم فعل وهو ابقاء النسبة او قطعها وادراك فعل ما ليس
 بنفس ذلك الفعل الذي هو الحكم فرجع العلم المذكور الى التصور ثم التصور
 قد يكون تصورا مورخا رتبة وقد يكون تصورا احكام نفسا نية هي التصديقا
 فمرجع علومنا الى التصورات وان كان بعض المواضع لاحكام تصديقات
 هي افعال نفسا نية وابقاع او قطع انهي كلام صاحب المطالعات فقد علم
 ان التصديق هو قسم تصور المطلق وان الحكم فعل من افعال النفس غير داخل
 تحت العلم التصوري الانفعالي وان كان علما اضلها لان افعال المبادىء
 الادراكية وجودها عن الظهور والانكشاف والفعل منها ليس بما يندرج
 تحت مقولة من المقولات التسع التي تقابل مقولة الانفعال لانها افعال
 سبحانه تدريجيا ان احدهما النابذ التدريجي والاخر النابذ التدريجي وكلا

[illegible]

هو المصدق ويمكن دفع المناقاة بينهما بانه اراد بالحكم ههنا نفس التصديق
 ولذا دبر هناك نفس الابقاع والانتزاع فاطلق كل منهما على الاخر في الموضعين
 فسمي لاحد المثلين باسم الاخر مجازا كما مر فلا منافاة وقال ايضا فيجب
 ان يتصور حقيقة التصور والتصديق ليدفع الاشكالات الواردة كما يقال
 لو كان التصديق هو الادراك المقارن للحكم كان الحكم خارجا عن التصديق
 لكنه نفسه وجزئه **اقول** ومعلوم ان غرضه من الحكم الذي حكم بانه نفس التصديق
 او جزئه ليس ما هو فعل النفس بل ما هو قسم من العلم المحصولي افعالى ثم
 قال وايضا كان التصديق كسبيا اذا كانت تصورا انه كسبية ضرورية انه
 اذا توقف الادراك المطلق على الفكر توقف عليه الادراك المقترن به لتوقفه
 على جزئه اقول قد علمت حل هذا الاشكال وهو ان هذا الادراك المقارن
 من حيث انه امر بل من الحكم فتكون محتاجا الى الكسب ان لم يكن من جهة كونه
 امورا تصورية مفقرا الى الكسب ثم قال وايضا كان كل تصديق ثلث تصديقات
 لحصول ثلث ادراكات مقترنة به اقول هذا مندفع بما اشرفنا من ان التصديق
 هو الادراك المقترن للحكم على وجه الاستلزام والاستنباع وليس شيء من
 التصورات الثلاثة ولا الثلاثة الحاصلة من الشائيات كذلك ومن ان المراد
 من هذه المعية او الاقتران او المعروضية ما يكون في طرف التحليل الذهني
 بين المعنى المجسمة والمعنى الفصلي ثم قال وايضا جاز اقتصاص التصديق من
 القول الشارح مع انه لا يقتضى الا بالحجة اقول وجه دفعه ان هذا الادراك
 من حيث كونه على وجه استلزام الاقتران بالحكم ومن جهة كونه ادراكا محتملا

فان قيل ان التصديق هو الادراك المقترن للحكم فلو كان الحكم خارجا عن التصديق لكان التصديق هو الادراك المقترن للحكم فلو كان الحكم خارجا عن التصديق لكان التصديق هو الادراك المقترن للحكم

للتصديق والتكذيب لا يقتضى لا يستفاد الا بالحجة ومن حيث كونه ادراكا
 مطلقا فيجوز انسابه بالقول الشارح لا بالحجة ثم قال يشير الى حل هذه
 الاشكالات وانما يندفع الاول بما عرفت من ان الحكم لازم الادراك المقترن
 بالحكم لان نفسه ولا جزئه وانما يندفع الثاني بان التصديق لكسبي هو الذي
 يقتضي الى الاكتساب في ابقاء النسبة وسلبها وانما تصور انه اذا كانت كسبية
 فلم يقتض السلب من كل الجهة بل من جهة ان التصور لازم وانما يندفع الرابع
 بان التصديق الذي لا يقتضى بالحجة هو التصديق بمعنى الحكم اعني ابقاء
 النسبة او سلبها وانما الذي بمعنى الحضور الموصوف فلا يقتضى الا بالقول
 الشارح **فصل** لا اظنك بعد ما يرد عليك من الكلام الموضح للمرام ان
 تكون في ريب مما اوضحنا لك سبيله وبتنا دليله من ان العلم بجميع اقسامه
 يكون تصورا ويمتاز بعض افراده عن بعض ما مر يصير به تصديق بقا والتصديق
 ايضا باعتبار انه حصول في الذهن وباعتبار ان له حصول في الذهن متصور
 وباعتبار انه حصول شيء لشيء مطابقا لما في الواقع تصديق فعلي هذا جاز
 ان يقسم العلم بانه اما تصور ساذج وانما تصور معه تصديق كما في الاشياء
 وجاز ان يقسم بان العلم اما تصور وانما تصديق كما في الموجز الكبير فبعض
 العلوم يكون تصورا وهو ما يحصل في الذهن مفردا كان ومركبا تصديقا
 او غيره وبعضها يكون تصديقا وهو الاعتراف بحصول شيء لشيء وان كان
 الاعتراف من جهة كونه حصولا في الذهن متصورا ايضا فلا يحد في شيء من
 القسمين فالذي يدل ايضا على صحة ما فهمناه من التصور والتصديق ما قاله

ان قيل ان التصديق هو الادراك المقترن للحكم فلو كان الحكم خارجا عن التصديق لكان التصديق هو الادراك المقترن للحكم فلو كان الحكم خارجا عن التصديق لكان التصديق هو الادراك المقترن للحكم

الرسالة وفي ذلك الشرح او رد شكوكا على تقسيم العلم ثم دفعها بوجوه مقبولة
 لا يناسب تحقيقه فانه قال في ذلك الشرح عند قول المصنف العلم اما تصور
 ان كان ادراكا ساذجا واما تصديق ان كان مع الحكم بنفي او اثبات و
 منها اشكالان يستدعيان المقام ابرادها وحلها احدهما ان كان نفس الحكم لا
 عليه انه ادراك يحصل مع الحكم وان كان هو المجموع المركب من التصور والتشبه
 والحكم فذلك لان الحكم يحكي بكون سابقا عليه فلا يكون معه وجوبا بل ان المصنف
 اخبر ان التصديق بمجموع الادراكات الاربعة ولما كان الحكم جزءا اخبارا
 للتصديق فحاله حصول الحكم يحصل التصديق فيكون ادراكا يحصل مع الحكم
 معتبرا زمانية وتقدم الحكم عليه بالذات لا بنا في ذلك وكان النزاع في انه
 الحكم او المجموع من هذا المقام وثابتها ان التصديق اما نفس الحكم او مجموع
 الادراكات والحكم واما ما كان لا يندرج تحت العلم اما اذا كان نفس الحكم
 فلا تارة عبارة عن ابقاء النسبة وهو من مقولة الفعل فلا يدخل تحت العلم الذي
 هو من مقولة الكيف والانعغال واما اذا كان التصديق هو المجموع فلا تارة
 الحكم ليس بعلم والمجموع المركب من العلم ومما ليس بعلم لا يكون حكما وجوبا
 ان الحكم وابقاع النسبة والاستنباط كلها عبارات والفاظ والتحقيق انه
 ليس للنفس هنا تأثير وفعل بل ادعان وقول للنسبة وادراك ان النسبة واقعة
 او ليست بواقعة فهذه من مقولة الكيف وكيف لا قد ثبت في الحكمة ان الافكار
 ليست بوحدة للتناج بل هي معداة للنفس لقبول صورها العقلية من اهاب
 الصور ولولا ان الحكم صورة ادراكية لما صح ذلك وثالثها ان التقسيم قد

ان هذا التصديق لا يكون ادراكا ساذجا بل هو ادراك مع الحكم بنفي او اثبات
 بن الجوابات فان ادراكا ساذجا لا يكون له حكم بنفي او اثبات
 بن الجوابات فان ادراكا ساذجا لا يكون له حكم بنفي او اثبات
 بن الجوابات فان ادراكا ساذجا لا يكون له حكم بنفي او اثبات

ان هذا التصديق لا يكون ادراكا ساذجا بل هو ادراك مع الحكم بنفي او اثبات
 بن الجوابات فان ادراكا ساذجا لا يكون له حكم بنفي او اثبات
 بن الجوابات فان ادراكا ساذجا لا يكون له حكم بنفي او اثبات
 بن الجوابات فان ادراكا ساذجا لا يكون له حكم بنفي او اثبات

لان احدا الامر من لازم وهو انما تقسيم الشيء الى نفسه الى غيره واما امتناع
 اعتبار التصور في التصديق وذلك لان المراد بالادراك التاذج اما
 مطلق الادراك او الادراك الذي اعتبر معه عدم الحكم فان كان المراد
 مطلق الادراك يلزم الامر الاول وهو ظاهر وان كان المراد الادراك مع
 عدم الحكم يلزم الامر الثاني لانه لو كان التصور معتبرا في التصديق عدم
 الحكم معتبرا في التصور فيكون عدم الحكم في التصديق يلزم اما تقوم
 بالتفصيل واشترط ان ينفصل كلاهما محلا لان وجوبا ان اردتم بقولكم ان
 التصور معتبر في التصديق ان مفهوم التصور معتبر فيه فلا نسلم ومن البين
 انه ليس بمعتبر فيه فكم من صدق لم يعرف مفهوم التصور وان اردتم انما صدق
 عليه معتبر في التصديق فكم من صدق لم يعرف مفهوم التصور وان اردتم انما صدق
 في التصديق واما يلزم لو كان مفهوم التصور ذاتيا لما تحددت ذاته ممنوع
 الى ههنا كلاما قول وفيه مواضع ابحاث ولكل من هذه الابواب اذ ان
 صحيح في دفعه غير ما ذكره والذي ذكره مقلد من مقلد من مقلد من مقلد
 على حمله كلام صاحب المطالع على المذهب المشهور من الامام الرازي في
 فيه الحق بنا فيه لا ان باقر مذهبهم سلف ذكره ولتذكر اول الاجوبة
 الصحيحة من هذه الاشكال ان تم نبين الفدح والحلل فيما ذكره من الاجوبة
 اما الجواب الصحيح عن الاشكال الاول فهو من وجهين احدهما ان نقول
 صحة الشق الاول في كلام المعترض ممنوعه ان الامتافات يمكن ان يكون
 نفس الحكم وبين ان يكون ادراكا حاصله مع الحكم بناء على ان التصديق

ان هذا التصديق لا يكون ادراكا ساذجا بل هو ادراك مع الحكم بنفي او اثبات
 بن الجوابات فان ادراكا ساذجا لا يكون له حكم بنفي او اثبات
 بن الجوابات فان ادراكا ساذجا لا يكون له حكم بنفي او اثبات
 بن الجوابات فان ادراكا ساذجا لا يكون له حكم بنفي او اثبات

ان هذا التصديق لا يكون ادراكا ساذجا بل هو ادراك مع الحكم بنفي او اثبات
 بن الجوابات فان ادراكا ساذجا لا يكون له حكم بنفي او اثبات
 بن الجوابات فان ادراكا ساذجا لا يكون له حكم بنفي او اثبات
 بن الجوابات فان ادراكا ساذجا لا يكون له حكم بنفي او اثبات

يطلق بالاشتراك الضاعى على ما هو قسم للعلم وعلى ما هو فعل النفس والثاني
 انما لا نسلم ان التصديق اذا لم يكن نفس الحكم كان يلزم ان يكون مجموع امور
 اربعة بل مفهوم التصديق عبارة عن ادراك مع حكم معينة كحقيقة الجنس
 وفضله كما مر في الادراكات المذكورة ثلثة او اربعة شرطا كان واستطراد
 ليس معتبرة في مفهوم التصديق بل يتوقف وجوده عليها كما ان الانسان
 ماهية متفوتة بانتهجوان فاطق وجوده متوقف على اجزاء واخر اذن
 الحيوان ليس شئ منها معتبرا في قوام ماهيته ومعناه ومن هنا ظهر الضاعى
 والخلل في الجواب الذي ذكره الشارح مع ما فيه من كفاية التوجيه المذكور
 ان لا يفتاوت بحسب اللغة ان يقال ان اليكس مع السقف والسير به مع
 واما عن الاشكال الثاني فبان تخار ان التصديق نفس الحكم اى الادراك
 الادعان في الوجود ومركب من جنس هو الادراك وفضل هو كونه حكما
 وهو غير الحكم الذي هو فعل من افعال النفس وتختار ان عبارة عن ادراك
 وحكم والمجموع امر واحد في تحت مقولة الكيف والحكم هو بمنزلة الفضل
 وقد عبر عن نفس الفضل شئ من لوازمه كالحساس والتأطاف فان كلا
 في ظاهر الامر من الاضافة والانفعال قد عبر بهما عن فضل الجوهر وفضل
 الجوهر جوهر فقد عبر عن حقيقة نوع من الجوهر بلازمه لعلالة العلوية
 الذاتية بينهما ومن هذا القبيل اطلاق الابداع على فضل الجسم الطبيعي
 فابض البصر على فضل السواد ففي الاول عبر عن فضل الجسم الذي هو من
 مقولة الجوهر بلازمه الذي هو من مقولة الانفعال وفي الثاني عن فضل

بالنظر في الضاعى كذا البيان
 فانما تارة العلم كذا معناه
 والادراكات هي الذات
 انما هي مفهوم الوجود
 انما هي مفهوم الوجود
 انما هي مفهوم الوجود
 انما هي مفهوم الوجود

المفهوم انما هو الكيف
 المفهوم انما هو الكيف
 المفهوم انما هو الكيف
 المفهوم انما هو الكيف
 المفهوم انما هو الكيف

السواد وهو من مقولة الكيف بلازمه الذي هو من مقولة الفعل فهما ايضا
 عبر عن فضل العلم بالحكم اى الابقاع والانزاع وهو من لوازم التصديق
 الذي هو من مقولة الكيف فصيح جعله عنوانا لمرتبطة هو فضل
 اذ لا بد في تعريفها لامور البسيطة من ذكر لوازمها الذاتية التي توصل
 الذهن الى حاق المفهومات كما تبين عليه الشيخ الرئيس في كتابه المستعنى بالحكمة
 المشرقية وهذه الدققة يطلق الحكم تارة على نفس التصديق وتارة على
 لازمه واما الذي ذكره في الجواب بان الحكم والابقاع واشباههما لفظا
 مستعملة في غير ما يناسبهما في مثل هذا الموضع الذي ينبغي ان يلاحظ
 المشتركة والمجازية ففي غاية الضعف والقصور مع ان الحق ان مفهومها
 من قبيل الافعال كما سبق نعم لو قيل ان الادعان والحكم ضرب من الذات
 لكن ليس من مقولة الفعل التجدد المقابل للانفعال لم يكن بعيدا من الصواب
 واما كونه نوعا من العلم الانفعالي فغير صحيح فقد تضمن هذا الجواب جهتين
 من التعسف معنوي ولفظي واما الاستدلال الذي ذكره على ان العلم من
 مقولة الانفعال بان الافكار معدة للتأطاف لا موحدة لها فلا يثبت
 به مطلوب فان بعض الافعال يكون من لوازم الانفعالات وبعضها
 الانفعال الى الاسباب المعدة اياها اما بالذات بل لاجل ما يلزمها من
 الانفعال فهذه ايضا خارجة الشبهة الى الافكار التي هي معدة انما
 هي من جهة ارشاد النفس بصورتها الادراكية التصديقية التي هي من
 قبيل العلوم الانفعالية لا من جهة الادعان والافعال التي هي من قبيل

في مقوله ان العلم كذا البيان
 انما هي مفهوم الوجود
 انما هي مفهوم الوجود
 انما هي مفهوم الوجود
 انما هي مفهوم الوجود

انما هو الكيف
 انما هو الكيف
 انما هو الكيف
 انما هو الكيف
 انما هو الكيف

العلوم العقلية عن حاله الفعالية بفعل النفس بحصولها كان افتقاره الى
 العلة المعدة من الافكار وغيرها افتقارا بالعرض لا بالذات وبالجملة لا
 يخلو اشئ من الاسباب لفاعلية في هذا العالم من انفعالات بلزمتها
 لكونها متعلقة بالصورة المادية والاجسام وهي لا يفكر عن الحركات
 والانفعالات ولا اجل هذا ما من فاعل في هذا العالم في شئ الا وهو منفعل
 من جهة اخرى من شئ آخر وهذا كل محرك قريب على سبيل المباشرة فهو محرك
 النسبة فيحتاج الى حالة الى المادة واحوالها المعدة المقرنة بانها نحو
 الغاية المطلوبة والفكر للنتيجة من هذا القبيل مما الجواب عن الاشكال
 الثالث فقول بخلاف ان المراد من الادراك الشاذج مطلق الادراك
 لا شاذج اى مطلق عن القيود والاعتبارات حتى اعتبارا كونه مطلقا
 على نحو التقييد وهذا المعنى احرى البق بان يقال الشاذج من الذي
 قد يكون مطلقا ولا يلزم منه تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره لا نأفول
 التباير الاعتباري كفى للاعتبار بين المقسم والمقسم في مثل هذه التقسيمات
 التي لا امور الذهنية والمحقولات الثاقوبة فالمقسم ههنا هو الادراك
 مطلقا من غير تقييد لا باطلاق ولا بالتقييد بشئ او عدمه واحد القسمين
 هو الادراك المقيّد بالاطلاق والمقابل للتصديق لانه ادراك مقيد
 بالحكم ولنا ان نختار مثلا ادراك المقيّد بعدم الحكم ولا نعلم امتناع
 اعتبار التصور في التصديق لان التصديق الذي اعتبار فيه للتصور لا
 التصديق بحسب ما هيته معناه ولا بحسب وجوده ومصدقاته فان كان

المنظور اليه حال ماهية التصديق فالمعتبر فيه مطلق التصور المراد
 للعلم اما التصور الشاذج فلا يلزم من ذلك محذورا يقوم الشئ بالتصديق
 ولا اشتراطه بنقضه وان كان المنظور اليه وجوده فالمعتبر فيه شرطا او
 شطرا وان كان التصور الشاذج لكونه لا مفهومه لما خوذ فيه اما
 الاطلاق عن الحكم والتقييد بعدمه ولم يلزم منه احد المحذوران المذكورين
 اذ لا فساد في ان يكون وجود شئ مشروطا بالموصوف بنقضه كالصلوة
 المشروطة بالموصوف بما ليس بصلوة وهو الوضوء ولا في ان يكون وجود
 شئ مركبا من موصوف بنقضه كالبيت المركب بما ليس ببيت وهو الجدار
 او السقف ولا الذي ذكره في الجواب من يجوز كون الموصوف بعد الحكم
 جزء المفهوم التصديق فهو فاسد لان التصورات الثلاثة الشاذجة غير
 معتبرة اصلا في مفهوم التصديق اذ المعبر في مفهوم التصديق بنقضه
 لا شئ من افراد قسمه لذي هو التصور الشاذج كما ان المعبر في ماهية
 الانسان جنسه فضلا عن الحيوان والناطق لا شئ من راسه ويده وجذبه
 وسائر اعضائه وان كان وجوده مركبا من اجزاء ليس شئ منها جونا ولا
 ناطقا وقد ثبت في العلوم الفلسفية ان اجزاء وجود الشئ خارجة عن ماهية
 ذلك الشئ والعجب من هذا العلامة مع بضاعة في المنطق والحكمة كيف
 دخل عن اجزاء وجود الشئ لا يدخل ولا يعتبر في ماهية بل يكون خارجة
 عنها فاذا لم يعتبر اجزاء وجود الشئ في معناه ومفهومه فبان لا يخبر افراد
 بنقضه في ماهية كان احرى من الجور العرثم قال واعلم ان مختار المصنف

في التصديق منظور فيه من وجوه الأول ان التصديق ربما يكشف عن القول
 الشارح والتصور من الحجة اما الاول فلان الحكم فيه اذا كان غنيا عن كنه
 ويكون تصور احد الطرفين كسبيا كان التصديق كسبيا وح يكون اكتفا
 بالقول الشارح واما الثاني فلان الحكم لا بد وان يكون تصور عند كنه
 من الحجة الثاني ان التصور مقابل للتصديق ولا شيء من احد المقابلين يحجز
 للمقابل الاخر فاما الواحد والكثير فلا تقابل بينهما على ما تنمعه من ائمة
 الحكمة الثالث ان الادراكات الاربعة علوم متعددة فلا يندرج تحت العلم
 الواحد على هذا طريق القسمة ان يكون العلم اما حكما او غيره والاول هو التصديق
 والثاني هو التصور اقول هذه الانظار كلها مدفوعة اما الاول فيما اشرفنا
 اليه ان التصور لما خوذ على وجه يحمل التصديق والتكذيب مما يستفاد
 من الحجة لا من قول الشارح والحكم باحد الاصطلاحين هو بعينه التصديق
 بهذا المعنى وبالاصطلاح الاخر هو فعل نفسي غير مندرج تحت العلم
 الانفعالي ولا يكون بديهيا ولا كسبيا كما مر واما الثاني فيما اشرفنا ان
 التصور الذي هو جزء عقلي لما هيئة التصديق غير التصور المقابل له الذي
 يتوقف عليه او يتقوم به وجوده ولا محذور في كون الشيء متصفا بوصف
 مقابل لوصف الكل انما المحال كونه بالذات مقابلا له كيف ونعتا الحيزية
 والكتابة من اقسام التقابل اعني التضائيف واما الثالث فبات
 الادراكات المتعددة التي في اطراف التصديق بمنزلة المادة ولها صورة
 وحدانية هي ادراك ان النسبة واقعة وليست بواقعة وهي بحسب الحيز

التصور في فرد واحد من العلم يسمى بالتصديق لا باعتبار تلك الاجزاء للمادة
 ولعل هذا هو المراد بالامام الرازي من مذهبنا ما طريق التقسيم الذي ذكره
 من ان العلم اما حكما او غيره وزعم انه بعينه مذهب الحكماء فغير صحيح الا ان يرا
 بالحكم الادراك المستتبع للاقرار والاذعان حتى يكون مندرجا تحت المقسم
 واما ان اريد به الامر الخارج عن التصور لازم فم له فهو خارج عن المقسم
 ولا يكون بديهيا ولا كسبيا الا بالعرض كما مر وعلى هذا المنوال ما ذكره شارح
 المقاصد في هذيل المنطق العلم ان كان اذعاناً للنسبة فتصديق والا فتصور
 وقال السبيل الشريفي في الحاشية اعلم ان فخرا والمصنف في التصديق
 مذهب الامام لما مر من ان التصديق مجموع الادراكات الاربعة على ما
 يقتضيه توجيه الشارح لعبارة واما وجهها به لا مشاع تطبيقها على
 مذهب الاخر وامتناع اثبات مذهب الثالث بمجرد احتمالاتها اياه ولولا
 ان الامام خرج بمذهبه في المخلص لما اثناه له قول يمكن تطبيق عبارته على
 مذهب الحكماء كما اشرفنا اليه بل تطبيق قوله في المخلص ايضا عليه لان الذي
 قال فيه هو ان لنا تصورا واذ احكم عليه نفيا واثباتا كان المجموع تصديقا
 وفرق ما بينهما كما بين البسيط والمركب انتهى او يمكن توجيهه بان المراد
 من الجمعية في قوله لو كان المجموع تصديقا بحسب الذهن في طرف التحليل
 دون الوجود هذا كما يقال اللون كيفية مبصرة واذا ختم انها فاقضية للصير
 كان المجموع سواءا والفرق بينهما لكون احدهما جنسا والاخر نوعا شبيها
 بالفرق بين البسيط والمركب وليس بعينه ذلك لانها واحدة في الوجود

وهذا أي الكاف التشبيه ويؤيد ما ذكرنا ما قاله الأبهري في فاتحة منطقنا
 المسمى بنزول الأفكار هذه العبارة العلم هو حصول صورة الشيء في العقل
 وأما تصور فقط كصورنا معنى الإنسان وأما تصور مع التصديق كما إذا
 تصورنا معنى قولنا الإنسان حيوان ثم صدقناه فالصور هو أن يحصل في
 العقل صورة هذا التأليف مطابقة للأشياء ونفسها انتهى وهو بعبارة
 الشيخ في الشفا للتصديق لأنه قال حصول الطرفين مع التأليف بينهما
 معنى القضية في العقل والتصديق هو أن يحصل في الذهن تشبيه هذه الصورة
 إلى الأشياء انفسها مطابقا لها والتكذيب بخلاف ذلك واعترض عليه
 المحقق الطوسي في نقد الشرنبل أن قوله ثم صدقناه يجب أن يكون مراده
 به يجب ما فسر التصديق وهو أن يحصل في العقل صورة هذا التأليف
 وليس المفهوم من قولنا إذا تصورنا معنى قولنا الإنسان حيوان الأصول
 صورة هذا المجموع المشتمل على الطرفين والتأليف لكن لا يمكن صوغ هذا
 المجموع إلا بعد حصول آخره فصوره هذا التأليف بعد حصول صورته
 هذا المجموع حصول الحاصل وعلى تقدير صحته يكون حصول صورة هذا
 التأليف في العقل من باب التصور والذي من باب التصديق هو حصول
 التأليف نفسه لا حصول صورته انتهى والجواب عن الأول أن خبر المجموع
 صورة هذا التأليف مطابقة للأشياء انفسها الذي هو معنى التصديق
 فمعنى صدقناه أخص من صورة هذا التأليف مطلقا أعم من أن يكون مشكوكا
 فيه ولا حصوله على هذا الوجه لا يكون حصول الحاصل وعن الثاني بأن

حصول التأليف بعينه هو الانشائي الحكم والحكم لا يجوز أن يكون تصديقا
 لأنه فعل التصديق أفعال لأنه علم وحصول صورة هذا التأليف مطابقة
 للأشياء تصديقا باعتبار بلزومه إذ غان بالتأليف وإقرار بتصديق به
 أن كان اعتبار حصوله في العقل تصورا فإن قلت التصديق بسيط عند الحكماء
 كما هو المشهور منهم فيجب أن يكون نفس الأذغان أما تصور التأليف مطابقة
 للأشياء أقول التصديق بهذا المعنى أي إدراك واحد وان كان مغايرة
 أمور كثيرة وهذا هو المراد من كون التصورات ثلث شرطاً للتصديق ولاجل
 ذلك لا مزاج التام بين التصديق وهذه التصورات ثلثة للحكماء عليه
 وبه والنسبة ظن أن التصديق هو مجموع أمور أربعة كما نسب الحبيب المصنف
 قال صاحب الشفا من حصل عند العقل وقوع النسبة أولا ووقوعها لا
 تصور الوقوع فإن ذلك من قبل التصورات بل معنى أن النسبة لا تجزأ
 واقعة وليست بواقعة فهذا الحصول هو التصديق وهو حقيقة الحكم
 انتهى علم أن هذا الفاضل لما اعترف بأن التصديق عبارة عن أن يحصل عند
 العقل أن النسبة واقعة وليست بواقعة الذي هو الاعتقاد فإن سماه حكما
 فلا مشاحة في الاصطلاح والحق كما سبق أن الأثر الحاصل في الذهن أما
 تصور ما هيئات الأشياء ومفهوماتها أو صورة أن هذا ذاك مطابقا
 للواقع سواء طابق أو لا والاول هو التصور والثاني هو التصديق والاول
 وهو باعتبار حصوله في الذهن بصورة لكن بخصوصية كونه أذغانا بغيره
 تصديق قبل تمامه يدل على أن التصديق هو الاعتقاد قولهم في التصديق



الكسبان هذه القضية معلومة تصوراً مجهولة بضد بقا ولا شك ان
 القضية الكسبية قبل القياس خاضعة لجميع اجزائها في الدهر بعد القبل
 يحصل التصديق بانها مظاهر لما في نفس الامر ولا يخفى عليك انه كان
 التصديق ادراك واحد داخل تحت التصور المطلق الذي هو جنسه ولا فصل
 بنوعه ومحصله فيكون مركباً تجللياً كما مر وكذا ساير اقسام العلم فان كلاً
 منهما ايضاً مضمّن لما به الاشتراك وما حصل به نوعاً كالشك مثلاً فانه
 عبارة عن حصول صورة التاليف في الدهن مع تجوز وقوع مقابله تجوز
 مساوياً لتجوز وقوعه وكذا الوهم مركب المعنى من التصور للشيء وتجويزه
 تجويزاً راجحاً على عكس الادراك الظني واما تصور المعاني المفردة او المركبة
 الغير التسمية او النسبية التقليدية او الخبرية وكل ذلك نوع من العلم
 المطلق مع قيد عدمي ثم لكل من الاقسام مختصات وتوقعات اخرى عدا
 المعلومات كما لا يخفى وهذا قبل العلم لكل شيء من قبل ذلك الشيء لانه
 متحد به كما ان وجود كل شيء في الخارج عين ذلك الشيء ومقابلة لاجل
 ذلك شهر من الحكماء المتأين ان الوجود انواع مختلفة حسب اختلاف
 المناصبات مع انهم فائلون بان الوجود امر بسيط لا جنس له ولا فصل
 ولا حدة ولا عرضة العموم والكلية وادراك ذلك يحتاج الى لطف فخر
 فهذا ما نسخ لنا في باب التصور والتصديق والله

والله اعلم بالصواب
 كتاب العبد الامير الحاجي محمد صادق التوحيدي

وهم الذين اصابوا في هذه القضية معلومة تصوراً مجهولة بضد بقا ولا شك ان
 القضية الكسبية قبل القياس خاضعة لجميع اجزائها في الدهر بعد القبل
 يحصل التصديق بانها مظاهر لما في نفس الامر ولا يخفى عليك انه كان
 التصديق ادراك واحد داخل تحت التصور المطلق الذي هو جنسه ولا فصل
 بنوعه ومحصله فيكون مركباً تجللياً كما مر وكذا ساير اقسام العلم فان كلاً
 منهما ايضاً مضمّن لما به الاشتراك وما حصل به نوعاً كالشك مثلاً فانه
 عبارة عن حصول صورة التاليف في الدهن مع تجوز وقوع مقابله تجوز
 مساوياً لتجوز وقوعه وكذا الوهم مركب المعنى من التصور للشيء وتجويزه
 تجويزاً راجحاً على عكس الادراك الظني واما تصور المعاني المفردة او المركبة
 الغير التسمية او النسبية التقليدية او الخبرية وكل ذلك نوع من العلم
 المطلق مع قيد عدمي ثم لكل من الاقسام مختصات وتوقعات اخرى عدا
 المعلومات كما لا يخفى وهذا قبل العلم لكل شيء من قبل ذلك الشيء لانه
 متحد به كما ان وجود كل شيء في الخارج عين ذلك الشيء ومقابلة لاجل
 ذلك شهر من الحكماء المتأين ان الوجود انواع مختلفة حسب اختلاف
 المناصبات مع انهم فائلون بان الوجود امر بسيط لا جنس له ولا فصل
 ولا حدة ولا عرضة العموم والكلية وادراك ذلك يحتاج الى لطف فخر
 فهذا ما نسخ لنا في باب التصور والتصديق والله

در شهر

کتابخانه مجلس شورای ملی
 تهران
 شماره ثبت ۱۳۴

